

النظام العالمي الحديث والريستان*

الحلقة الأولى

قراءة الفضل شلق

مقدمة حول دراسة التغير الاجتماعي

تشكل ولادة العالم الحديث فاصلاً هاماً في التاريخ البشري، والفاصل الآخر هو الثورة الزراعية في بداية التاريخ القديم. والتاريخ مسرح تغير دائم. وما يزال التساؤل حول ما هو محرك التغير، وهل هناك غير العوامل الاجتماعية في تقرير التغير السياسي؟ ما هي أهمية الصراع الطبقي؟ كذلك العوامل الأخرى التي أضافها فيبر Weber مثل الوضع الاجتماعي (Status) والانتماء السياسي (الحزب) إلى جانب أهمية الإجماع حول القيم في مجتمع معين، والقبيلة، وظروف الاستعمار، والدول الجديدة، والعالم الثالث، والاستقلال، والحدثة (ص 3).

لا يمكن الخروج من التخط المفهومي دون وضع جميع العناصر في إطار شامل، عالمي واحد، أو ما يسمى وقتاً عالمياً (World Time) (ص 6). فلا الدولة ذات السيادة، ولا المجتمعات القومية هي ما يشكل نظاماً اجتماعياً. إن النظام الاجتماعي الوحيد هو ذاك الذي يفهم على أساس نظام عالمي. وبالنسبة للسؤال فيما إذا كان ممكناً وجود قوانين لما هو فريد، فالجواب هو في القياس على علم الفلك، حيث لا يوجد سوى فلك واحد وحيث يستخدم

* Wallerstein, Immanuel: The Modern World System I; Capitalist Agriculture and the Origins of the European World - Economy in the Sixteenth Century. Academic Press, San Diego California, 1974.

قياس الغائب على الشاهد (ص 7).

إن الكل أكثر من الأجزاء لكنه أقل منها، لذلك يجب التمييز بين الشمولية والتمام. ومن الممكن تحقيق هذه الدراسة بمقدار ما تتجمع لدى الباحث المعطيات الإمبريقية، وبمقدار ما يمكن تعليل هذه المعطيات (ص 8).

وهناك مسألة الموضوعية والالتزام. إن نفي إمكانية وجود علوم اجتماعية دون التزام لا يُلغي إمكانية الموضوعية. وبالإمكان الإخبار عن الماضي لكن لا كما كان؛ لأن استعادة الماضي عمل اجتماعي في الحاضر يقوم به رجال موجودون في الحاضر ويتأثر بنظام اجتماعي راهن. الموضوعية في هذا المجال هي الصدق أو المصادقية (ص 9). ولا ننسى أنها، أي الموضوعية، حصيلة توزع القوى الاجتماعية، مما يدفع إلى الاعتقاد بأنه ليس لدينا علم اجتماعي موضوعي الآن. إن مشاركة الإنسان الواعية في تطور نظامه تعتمد على قدرته على رؤية الكل بشموليته، وهذه الرؤية معرفة، والمعرفة سلطة، وهذه السلطة مفيدة للمحرومين والمضطهدين في الأرض.

مرحلة القرون الوسطى التحضيرية

في أواخر القرن الخامس عشر ظهر إلى الوجود ما يسمى الاقتصاد العالمي الرأسمالي. لم يكن ذلك إمبراطورية، وإن شابهها في الاتساع؛ بل كان شيئاً جديداً، كان نظاماً اجتماعياً لم يعرفه العالم من قبل، وكان يختلف عن كل ما سبق. إنه نظام عالمي لاقتصاد عالمي؛ فهو يختلف عن الإمبراطورية التي تتشكل كوحدة سياسية لتكون وسيلةً بدائيةً للهيمنة الاقتصادية (ص 15).

لقد سبق أن كان يوجد اقتصاد عالمي في فترات مختلفة من التاريخ لكنه كان يتحول إلى إمبراطورية؛ علماً بأن الإمبراطورية إطار لجمع الخراج، وهي غالباً ما تكون ذات حجم يتطلب سفراً لمدة 40 إلى 60 يوماً لانتقال البضائع، وذلك حتى في العصر الحديث (ص 16).

إن أصول الاقتصاد العالمي الأوروبي وكيفية عمله هي موضوع هذا الكتاب.

إن هذا الاقتصاد العالمي هو أيضاً ذو حجم 60 يوماً من السفر، لكن يختلف عن أنظمة الاقتصاد العالمي التي كانت توجد من قبل في أن أوروبا هي وحدها التي سارت على الطريق الرأسمالي وفاقت أنظمة الاقتصاد العالمي الأخرى التي وجدت في حوض البحر المتوسط، وفي مجمع المحيط الهندي - البحر الأحمر، وفي أواسط آسيا وفي المنطقة الصينية، وفي حوض البلطيق الذي كاد أن يصبح واحداً منها. وكانت أوروبا الشمالية الغربية هامشية ذات نظام اجتماعي فيودالي (ص 17).

إن أوروبا الغربية (الفيودالية) كانت حضارة ولم تشكل نظاماً عالمياً (ص 18). صحيح أن الفيودالية لا تتنافى مع التجارة (بالعكس، هناك تلازم بين الفيودالية والتجارة)، لكن النظام الفيودالي يتسع فقط لتجارة طويلة المدى محدودة بالمقارنة مع التجارة المحلية (ص 20). فالنشاط التجاري فيها محدود لأن النشاط الاقتصادي يقتصر على إنتاج الغذاء والحرف اليدوية والتبادل بين مناطق صغيرة مغلقة. وقد توسع النظام الفيودالي عبر حدوده ثم توقف هذا التوسع في بداية القرن الرابع عشر، وتراجع عدد السكان وأصيب بأزمة أو أزمات تخللتها حروبٌ وأوبئة وصعوبات اقتصادية. وتفاقم الأمر مع الافتقار إلى آليات أفضل وإلى أسمدة مناسبة، فقد كانت الزراعة ما تزال بدائية الوسائل مما أدى إلى نقص المواد الغذائية الذي كان بدوره سبباً في تفاقم الأوبئة. صادف ذلك بداية حروب المئة سنة (1335 - 1435) التي حولت أوروبا إلى اقتصاد متهالك. لذلك تم اللجوء إلى إطالة يوم العمل الذي كان يقتصر في القرون الوسطى على الفترة الممتدة من شروق الشمس إلى الظهر، وفرضت ضرائب إضافية زيادة على الرسوم الفيودالية العالية مما أثقل كاهل المنتجين. فكانت هناك حلقة مغلقة من نقص في الاستهلاك إلى نقص في الإنتاج وتبادل النقد، إلى تضاؤل السيولة، وإلى زيادة الاستدانة التي أرهقت خزائن الملوك والأمراء، إلى اكتناز الذهب؛ وكل ذلك ساهم في عدم انتظام نمط التجارة الدولية (ص 22). فانتشرت الثورات الفلاحية في أوروبا الغربية بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر. ونشأت جمهوريات فلاحية كما في فريزيا (جزء من هولندا الآن) وسويسرا. ونال الركود الفلاحين الأعلى مرتبة (ص 24). وأخلت المستوطنات في الأطراف، وزالت قرى بكاملها،

وانعدم الأمن، وجرى تغير هام في البنية الزراعية (ص 25). وأدى كل ذلك إلى تصاعد شأن الفلاحين متوسطي الحال في المناطق الزراعية، وإلى بداية التسييج في الأراضي شبه الزراعية، في أوروبا الغربية؛ كما أدى التأزم إلى تضخم ملكية الأرض في أوروبا الشرقية لإنتاج القمح من أجل التصدير (ص 27).

إلى جانب المعضلات الاقتصادية، حدثت تطورات هامة في تقنيات الحرب من القوس الطويل إلى المدفع وال سلاح الفردي، ومن حرب الخيالة إلى هجوم المشاة، مما تطلب قدراً أكبر من التدريب والانضباط وإلى زيادة تكاليف الحرب بسبب زيادة عدد الجيش النظامي. وعلى الصعيد السياسي شهدت بيروقراطية الدولة المركزية صعوداً بطيئاً على حساب السادة الفيوداليين الذين كانوا هم الأساس في الحياة السياسية على حساب الدولة المركزية (ص 28). وشهد القرن الخامس عشر بروز القادة الذين أرسوا دعائم الانتظام الداخلي في حياة أوروبا مثل لويس الرابع عشر وهنري الخامس وفرديناند وإيزابيلا. وكانت الآلية الرئيسية لذلك مالية بما يعني خلق بيروقراطية مركزية (حديثه ومسلحة) قوية بما فيه الكفاية لجمع الضرائب التي تستخدم بدورها لتمويل البيروقراطية المركزية (ص 29).

إرتسمت حدود الدول الأوروبية في حروب جرت في القرن الثالث عشر لا في القرن السادس عشر. فالحدود أولاً ثم المشاعر ثانياً؛ هذا أمر يصح بالنسبة لأوروبا الحديثة كما بالنسبة لإفريقيا القرن العشرين (ص 32). لم تتحول هذه الدول إلى امبراطوريات واسعة بسبب التنافس على أراضٍ محدودة المساحة في منطقة شمال غرب أوروبا المكتظة بالسكان. وكان لعوامل المناخ والأوبئة وخصائص التربة دور إضافي في هذا الأمر؛ فهي أمور يصعب تجاهلها (ص 33) أخذاً بالاعتبار أن الزراعة البدائية أكثر اعتماداً على خصائص الطقس والمناخ. ومن الممكن القول إن فترات الازدهار صادفت، على العموم، فترات الطقس الأكثر ميلاً للحرارة. كما أن الفترة التي حدث فيها الطاعون، تلت أعواماً من الطقس الصيفي الحار (ص 34).

لكن تقلبات الطقس يمكن أن تصيب أنظمة اجتماعية مختلفة بطرق مختلفة. إن التراجع الاقتصادي نتج عن التماذي في استغلال الأرض والبشر مما أدى إلى

ثورات سبق الحديث عنها. وتحول التراجع إلى أزمة مع نقص المواد الغذائية والأوبئة. وهذه الأزمة ازداد تماديها عندما تحولت الأمراض إلى أوبئة (ص 35).

هكذا إذن كانت أوروبا في نهاية القرون الوسطى مسرحاً لحضارة مسيحية دون امبراطورية عالمية ودون نظام عالمي. كانت فيودالية تتشكل من وحدات صغيرة يسودها اقتصاد الكفاف القائم على اقتطاع مباشر للفوائض الزراعية التي تنتج في وحدات صغيرة إقطاعية (ص 36).

شهدت أوروبا في الفترة ما بين 1150 و 1300 توسعاً في النظام الفيودالي: جغرافياً وتجارياً وديمقراطياً. ثم عانت في الفترة ما بين 1300 و 1450 تراجعاً على هذه الأصعدة. وأدى التراجع إلى ضغوط اقتصادية وإلى حروب متواصلة. وتعرضت المسيحية لهجمات متعددة الجهات؛ كان مؤداها في النهاية إطلاق الفكر الأوروبي الحديث. هناك ثلاث تفسيرات لظهور الأزمة: أولها، أن الدورات الاقتصادية مؤداها أن كل توسع يتلوّه تراجع؛ وثانيها، أن هناك اتجاهات عامة طويلة الأمد مؤداها أنه بعد ألف عام من اقتطاع الفائض في النظام الفيودالي جرى تناقص المردود؛ وثالثها، أن التغيرات المناخية أدت إلى تدني إنتاجية التربة وإلى ازدياد انتشار الأوبئة. والأرجح أن أزمة الفيودالية تعود إلى تركيب من التفسيرات الثلاثة مما أدى إلى نمط جديد لاقتطاع الفائض يغيّر الاقتصاع المباشر للفوائض (كما في بقية أنحاء العالم) (ص 37)، ومغاير لإيجار الأرض والريع (كما في أوروبا) (ص 37).

تحقق في أوروبا نمط جديد من زيادة الفعالية والإنتاجية في الزراعة أولاً، ثم في الصناعة، وذلك في إطار سوق عالمية بمساعدة آلية اصطناعية هي الدولة. وكانت هناك ثلاثة أمور ضرورية لنشوء النظام الرأسمالي العالمي: (1) توسع الحجم الجغرافي للعالم؛ (2) تطوير طرائق مختلفة لضبط العمل لمختلف المنتجات وفي مختلف مناطق العالم؛ (3) خلق أجهزة دولة قوية. والأمران الثاني والثالث يعتمدان على الأول، فالتوسع الجغرافي كان الشرط الأساسي لحل أزمة الفيودالية (ص 38).

لم تكن أوروبا هي التي انطلقت في عملية التوسع الجغرافي، بل البرتغال. وكانت موجة التوسع في المحيطات في القرن السادس عشر هي الموجة التوسعية الثانية. فقد سبقتها موجة توسع في القرنين الثاني عشر والثالث عشر: إسبانيا في الأندلس؛ والحملات الصليبية في المشرق العربي وجزر البحر المتوسط الشرقية؛ والنورمان في صقلية وجنوب إيطاليا؛ والإنجليز في ويلز واسكتلندا وإيرلندا؛ والألمان في شرق أوروبا. كذلك الاسكندنافيون. لكن أهم جبهات التوسع كانت في داخل أوروبا في الغابات والمستنقعات التي جرى تحويلها إلى أراضٍ زراعية مأهولة.

كانت أوروبا المسيحية والعالم الإسلامي في القرون الوسطى على علاقة تكامل فيما يخص الذهب والفضة، ومن الواجب معالجة المنطقيين في كل واحد. وكانت الأولى تصك الفضة والثانية تصك الذهب (ص 39). أدى تزايد الحاجة إلى الذهب والفضة في أوروبا إلى اكتشاف إفريقيا. وعندما اكتشفت أميركا، كان لتوافر الذهب والفضة بكثرة أثر اقتصادي كبير. فقد تزايد إنتاج الفضة في أوروبا بين 1450 و 1530 خمسة أضعاف دون أن يستطيع تلبية الطلب. ولم يكن تدفق الذهب والفضة إلى الهند والصين، عبر العالم الإسلامي وإيطاليا، من أجل التوابل والجواهر الثمينة وغيرها من المواد الترفية وحدها (كما كان يعتقد بيرين وسويزي) (ص 41). فعلى المدى الطويل كان لمحاصيل المونة أهمية تفوق الكماليات الترفيهية. لذلك كان للتوسع في داخل أوروبا والمتوسط أسبقية على أميركا. لكن ذلك لم يكن كافياً (ص 42). إن أهم المواد الغذائية القمح ثم السكر الذي أدى إلى التوسع في جزر البليار أولاً، وإلى انتشار استخدام العبيد ثم صيد الأسماك ولحوم الحيوانات (ص 43) وكانت هناك حاجة كبرى للخشب والأقمشة (ص 44). وكانت هناك حاجة أيضاً للذهب والفضة من أجل الاستهلاك في أوروبا وللتجارة مع آسيا، لكنه كان أيضاً وسيلة للتوسع داخل أوروبا (ص 45).

بالعودة إلى المسألة الأساسية وهي تراجع دخل الفيوداليين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، بما أدى إلى تقوية اتجاه التوسع بمعنى استخدام القوة

للتعويض عن الخسارة ولاستعادة مستوى الدخل (ص 46)، ويمكن القول إنه ما كان بإمكان البرتغال التوسع داخل أوروبا؛ لذلك اضطرت إلى ولوج البحر. هذا التوسع البحري استفاد منه التجار والملوك (ص 47). وليس حجم السكان هو المسألة الأساسية، بل العلاقات الاجتماعية بين الطبقات العليا والسفلى، أي الأوضاع الداخلية. فالسؤال لماذا كانت البرتغال هي وحدها من بين الدول الأوروبية التي انطلقت في المحيطات (ص 48)؟ هذا السؤال يمكن الجواب عليه بأن موقعها على الأطلسي قريب من إفريقيا؛ أو أن التيارات المحيطية جعلت الملاحة منها أسهل، أو أن ما كان تراكم لديها من خبرة في الملاحة سهّل لها الأمر؛ أو أن السبب كان تراكم رأس المال بالعلاقة مع جنوا (منافسة البندقية الكبرى) التي اتجهت إلى التثمين في شبه جزيرة إيبيريا من أجل التجارة طويلة المدى (ص 49). لكن السبب الأهم ربما كان يعود إلى قوة جهاز الدولة البرتغالية التي كانت تمر بمرحلة سلم في وقت كانت الدول الأخرى الأوروبية تخوض حروباً متواصلة (ص 50). وكانت البرتغال هي البلد الأوروبي الوحيد الذي عرف كيف يعبئ الإرادة للحد الأقصى ويستفيد من الإمكانيات المتاحة بأكثر ما يمكن. فكانت الاكتشافات عملاً مندرجاً في إطار الدولة شارك فيه النبلاء والبورجوازية التجارية والطبقات المدنية شبه البروليتارية في آن واحد، وكان الكل مندمجين في هذا الإطار. وكانت البرتغال على علاقة حتى بالمسلمين ونظامهم النقدي (ص 51).

إن ما سبق من هذا البحث يتعلق بصيرورة أوروبا إلى حافة الانتقال نحو الرأسمالية. وكما كانت الرأسمالية ممكنة فقط في إطار اقتصاد عالمي لا في إطار إمبراطورية عالمية، فمن الضروري البحث في أسباب ذلك. كان عدد سكان الصين مساوياً لعدد السكان في أوروبا بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر (ص 52). وكانت أوروبا تُحدثُ تقدماً تقنياً على الصعيد الزراعي (المحراث الثقيل، نظام الأرض المثلث الدورات، والمساحات المفتوحة للماشية، وعلى صعيد التكنولوجيا العسكرية، كما على صعيد الإنتاج الصناعي. ولم تشهد الصين قفزات فجائية قبل عصر النهضة والثورة العالمية الأوروبية، بل تراكمات تدريجياً، وكان الأمر الأساسي في أوروبا هو تطور

وسائل وأساليب البحث العلمي (أساليب الاكتشاف، كما يستخدم التعبير لدى البعض) (ص 53).

بدأت أوروبا (البرتغال) والصين الحملات المحيطية في وقت واحد، في القرن الخامس عشر. لكن الصين انكفأت بعد سبع حملات على مدى 28 عاماً. ولم يكن بينهما فارق تقني يذكر، رغم أن بعض الباحثين يقولون إن الأوروبيين كانوا يمتلكون مجاذيف أكثر تقدماً (ص 54). فهل كان الصينيون يفتقرون إلى الروح المستعمرة التي كانت لدى الأوروبيين؟ وهل كان ذلك لأنهم يعتبرون أنفسهم العالم؟ أو أن اهتمامهم اتجه إلى الداخل بسبب التهديدات الخارجية من البرابرة المغول أو القراصنة اليابانيين؟

هناك اختلاف جذري بين النظام الغذائي الصيني والأوروبي: الأول يعتمد على الأرز والثاني يعتمد على لحوم الماشية ذات المحتوى الأكبر من الطاقة (ص 56). والأهم من كل ذلك علاقة الإنسان بالأرض؛ ففي حين كانت أوروبا تفتقد إلى المجال، كانت الصين تفتقد إلى الرجال. كانت الصين إمبراطورية واسعة، عالماً شبيهاً بالعالم التركي الإسلامي؛ ولم تكن أوروبا كذلك، بل كانت نظاماً عالمياً كامناً ومؤلفاً من إمبراطوريات صغيرة وممالك ودول قومية ودول - مدن (ص 57). وبينما كانت الإمبراطورية الصينية خراجية مثقلة بالوحدات الإدارية البطيئة الحركة كانت أوروبا فيودالية (ص 58). والفيودالية تحطم الإمبراطورية، بينما المركزية تحافظ عليها وتثقل كاهلها بشؤون الإدارة والدفاع (ص 59).

أما الفردية فقد بدأت تظهر في الصين خلال حكم سلالة المينغ في القرن السادس عشر، أي في نفس الوقت الذي بدأت تظهر في أوروبا؛ لكن الفردية في الصين لم تستمر وتنمو كما في أوروبا (ص 61)؛ علماً بأن الطبقة الوسطى في الصين تخصي نفسها كي تتقدم اجتماعياً. هناك الكثير مما يجب تبينه حول العلاقة بين أيديولوجيا الفردية وصعود الرأسمالية. لكن هناك شك حول وجود علاقة ضرورية بينهما؛ وهناك شك أكبر حول وجود علاقة سببية تجعل صعود الرأسمالية نتيجة لتلك الأيديولوجيا. في القرن الخامس عشر كانت أوروبا

والصين في نفس المستوى من حيث عدد السكان والمساحة والمستوى التقني (في الزراعة والملاحة البحرية). وإذا كانت هناك فروقات فلا يمكن اعتبارها سبباً في الفروقات المتعلقة بالتطور اللاحق. وهناك تضخيم، لدى البعض، في دور نظام القيم، فهي لا يمكن أن تفسر تلك الفروق. إن الأيديولوجيا و (القيم) نفسها يمكن أن تشجع الفردية والرأسمالية في مكان ما، وأن تكون باعثة على الروح المحافظة في مكان آخر. والذين ادّعوا أولوية نظام القيم في تفسير التطور الاجتماعي ارتكبوا خطأ يفوق ما ارتكبه الماركسيون الذين اعتبروا العلاقة معكوسة (ص 62). كان يبدو أن الصين في القرن الخامس عشر أكثر تقدماً واستعداداً للتطور الرأسمالي من أوروبا؛ لكنها لم تكن كذلك بالفعل لأنها كانت تنوء تحت عبء البنية السياسية الإمبراطورية.

في عام 1450 كانت أوروبا على أعتاب الانتقال لأن تصبح نظاماً رأسمالياً عالمياً، بخلاف أي منطقة أخرى من العام. وكان هذا النظام يركز على مؤسستين أساسيتين هما:

أ - تقسيم العمل على مستوى العالم.

ب - أجهزة الدولة البيروقراطية.

التقسيم الأوروبي الجديد للعمل 1450 - 1640

ظهر في القرن السادس عشر اقتصاد عالمي أوروبي أساسه نمط الإنتاج الرأسمالي؛ الأيديولوجيا السائدة فيه دولتية؛ القرارات الاقتصادية مجالها العالم (الاقتصاد العالمي؛ والقرارات السياسية مجالها أصغر، في الدول داخل الاقتصاد العالمي: دول قومية، دول مدنية، إمبراطوريات). في هذا الإطار بدأ النظام الطبقي الحديث يأخذ شكله في القرن السادس عشر؛ علماً بأن التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي يبقى مصدر تشوش وغموض (ص 67).

رغم الاختلاف بين بلد وآخر، ضمن الاقتصاد العالمي الرأسمالي، إلا أنه يمكن اعتبار الفترة 1450 - 1640 وحدة زمنية نشأ فيها هذا النظام. ففي نهاية القرن

السادس عشر كان الاقتصاد العالمي الأوروبي يضم شمال غرب أوروبا وشاطئ المتوسط المسيحي، يضاف إليهما ملحقاتهما في أوروبا الشرقية وحوض البلطيق. وفي السنوات 1670 - 1680 قفزت المساحة التي تحت الهيمنة الأوروبية من 3 ملايين إلى 7 ملايين كلم مربع، وبقي الأمر على حاله حتى نهاية القرن الثامن عشر (ص 68). لكن التوسع الجغرافي لم يواكبه تزايد سكاني، فالزيادة السكانية في أوروبا قبلها تراجع سكاني في المناطق المضافة إلى أوروبا، والنتيجة كانت زيادة هائلة في نسبة الأرض إلى السكان وإلى القوى العاملة؛ مما أتاح تراكم الرأسمال الأساسي على مستوى واسع؛ كما أتاح تمويل عقلنة الإنتاج الزراعي. وكان من خصائص ذلك العصر التضخم على مستوى العالم وثورة الأسعار. ومن المفيد البحث في العلاقة بين هذا التضخم والتراكم الرأسمالي (ص 69).

يصر بعض الباحثين على وجود علاقة طردية بين استيراد الذهب والفضة من جهة وزيادة الأسعار من جهة أخرى. ويعتبر آخرون أن تصاعد النشاط الاقتصادي هو الذي أدى إلى زيادة الأسعار التي كانت هي المشجع على توسع الأعمال المنجمية، مما أدى إلى تزايد العرض في المعادن الثمينة (ص 71). بينما يعتبر آخرون أن تصاعد النشاط الرأسمالي هو المسؤول عن زيادة استخدام أو استعمال المعادن الثمينة (ص 72). والأصح هو أنه ليس الذهب وحده، بل الذهب في إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي هو الذي كان السبب الرئيسي في التضخم (ص 74).

لقد تراجع إنتاج المواد الغذائية في إنجلترا وإسبانيا بسبب تزايد الحاجة إلى الأحصنة للصناعة (ص 75). في السابق كانت أسعار القمح تنقلب حسب الفصول، فتزيد أو تنقص؛ لكن كثرة الذهب المتاح أدى إلى منع تدهور الأسعار في المواسم الوفيرة (ص 76). وتراجعت أسعار الفائدة من 5٪ إلى 2٪ بين 1570 و 1620، وهذا معناه أن سعر العملة صار رخيصاً. إن المتغير الأساسي هو ظهور الرأسمالية لتصبح الخط المهيمن للتنظيم الاجتماعي للاقتصاد (ص 77). فقد تأخر صعود الربيع بالنسبة للأسعار، وما زال هذا الأمر موضع مناقشات حادة (ص 78). كذلك ازدادت الهوة بين الأسعار والأجور، بل إن الأجور الحقيقية (الفعلية) شهدت

تراجعاً في القرن السادس عشر (ص 79).

هناك ثلاثة أسباب لتراجع الأجور: (1) الأوهام النقدية؛ (2) دور الأعراف في تثبيت الأجور؛ (3) عقود العمل وتأجيل دفع الرواتب، وكان للدولة وسياساتها أثر كبير في كل ذلك (ص 80).

هكذا كان للتضخم دور هام بسبب كونه آليةً قسريةً للادخار والتراكم الرأسمالي؛ يضاف إلى ذلك توزيع الأرباح توزيعاً غير متكافئ بين مركز النظام العالمي من جهة وأطراف وشبه أطراف هذا النظام من جهة أخرى. أما الجانب الآخر من الصورة فهو ظهور تقسيم العمل في الاقتصاد العالمي بين المهام الصناعية والمهام الزراعية؛ وبين المهام الزراعية نفسها (ص 84).

وانفتحت الطريق، لأول مرة في التاريخ، أمام زيادة المداخل الفعلية الناتجة عن ارتفاع الإنتاجية الزراعية. في المناطق الأخرى من العالم كانت الزيادة في الإنتاجية تؤدي إلى توسع ستاتيكي بمعنى أن بيروقراطيات تلك الدول كانت تتبع سياسات تؤدي إلى الحفاظ على نسب ثابتة للتوزيع بين طبقات المجتمع حتى في الفترات التي تؤدي فيها زيادة الإنتاجية إلى ازدياد ما يمكن توفيره لأعداد متزايدة من السكان. الأمر المختلف في الاقتصاد العالمي في القرن السادس عشر هو التحول الاجتماعي نحو نظام مختلف لا يمكن أن يوصف بالاستاتيكية في توزيع القوى الاجتماعية وضغوطاتها (ص 85).

لذلك فإن قدرة أوروبا على التوسع كانت مرهونةً بحفظ النظام الاجتماعي النسبي في بلادها، وذلك بواسطة آليات لتوزيع المداخل وترتيبات لاستخدام الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج. والتوسع كان معناه التطور اللامتكافئ والأجزية المختلفة: على صعيد الاقتصاد العالمي الأوروبي بين المركز والأطراف؛ وعلى صعيد المركز الأوروبي بين الدول الأوروبية؛ وداخل الدول والبلدان الأوروبية بين المناطق والشرائح الاجتماعية؛ وداخل المناطق بين المدينة والريف؛ وحتى على الصعيد المحلي.

لقد كانت لدى الاقتصاد العالمي حينذاك أنواعٌ مختلفةٌ من الأيدي العاملة؛

العبيد، والأقنان، والفلاحين المربعين، والعمال الأجراء وطبقة جديدة من الفلاحين الصاعدين، وشريحة صغرى من الوسطاء المشرفين على العمال، والحرفيين المستقلين، والعمال المهرة؛ إضافةً إلى شريحة رقيقة من الطبقات الحاكمة التي تقبض على العمليات الكبرى في زراعة الأرض وفي إدارة مؤسسات النظام الاجتماعي الكبرى، وفي العيش المترف (ص 86).

لقد تعددت الأصناف المهنية Occupational Categories في هذا النظام كما تعددت مواقعها وأصولها: فالعبيد المستوردون من إفريقيا في نصف الكرة الغربي، وطبقة الأقنان معظمها في أوروبا الشرقية وبعضها بين الهند الأمريكيتين في نصف الكرة الغربي، وفلاحو أوروبا الشمالية والجنوبية معظمهم بالمشاركة، والعمال الأجراء معظمهم أوروبيون، والفلاحون الأحرار معظمهم في شمال غرب أوروبا، والوسطاء من عموم أوروبا، والطبقات الحاكمة من عموم أوروبا (لكن معظمهم من أوروبا الشمالية الغربية).

لقد تعددت أنماط تنظيم العمل (رق، فيودالية، عمل مأجور، استخدام ذاتي) في الاقتصاد العالمي وتركز بعضها في مناطق معينة، فكان الرق والفيودالية في الأطراف، والعمل المأجور والاستخدام الذاتي في المركز، والمشاركة في المناطق شبه الطرفية؛ وكان ذلك لأن نمط التحكم بالعمل له تأثير كبير على النظام السياسي (وعلى قوة جهاز الدولة) وعلى إتاحة إمكانيات الازدهار أمام البورجوازية. وإذا كان هناك ثلاث مناطق (مركز، أطراف، شبه أطراف) في كل منها نمط مختلف لتنظيم العمل والتحكم به، فإن الأمر لو لم يكن كذلك لما أمكن تدفق الفائض الذي ما كان يمكن أن يوجد النظام الرأسمالي بدونه (ص 87).

إن الرق تنظيم رأسمالي قبل صناعي، يستخدم في المراحل المبكرة للرأسمالية قبل الصناعية، حيث هناك أعمال إنتاجية كبرى؛ لكنه لا يعود مفيداً حين تكون الحاجة للأيدي العاملة الماهرة. وقد استخدم بشكل رئيسي في مزارع السكر ثم في مزارع القطن الكبيرة في جزر المتوسط والأطلسي ثم في جزر الهند الغربية والبرازيل. انتقل الرق مع السكر، وغير لونه من الأبيض

إلى الأسود مع هذا الانتقال (ص 88). وقد جرى استخدام العبيد الأفارقة بسبب نضوب الأيدي العاملة المحلية. كانت أوروبا بحاجة إلى أيد عاملة يتم استقدامها من مناطق مأهولة ويمكن الوصول إليها بسهولة (ساحل إفريقيا الغربي). فقد استنفدت زراعة السكر الأرض والسكان في جزر المتوسط والأطلسي ثم في أميركا اللاتينية بعد ذلك، إذ تناقص عدد سكان المكسيك من 11 مليوناً في 1519 إلى 1,5 مليون في 1650؛ وحدث الأمر نفسه تقريباً في البرازيل وبيرو. وتضافر إرهاق العمل مع أمراض الرجل الأبيض للإيصال إلى تلك النتيجة.

شهدت أوروبا، إلى جانب الرق مرحلة ثانية للقنانة. وقد دارت نقاشات طويلة حول المقارنة بينها وبين القنانة الكلاسيكية؛ بعضها عديم الفائدة، إذ اقتصر على علاقات الملكية (منح الإقطاعات للأتباع من أجل تبادل الحماية مع الربيع والخدمات) وعلى السيطرة السياسية للسيد على أتباعه الفلاحين، وعلى وجود domains كبرى يجبر الفلاح على تخصيص جزء من عمله السنوي للسخرة فيها (ص 89). لكن الاختلاف بين فيودالية القرون الوسطى وفيوداليات القرن السادس عشر (التي كانت سائدة في أوروبا الشرقية وفي أميركا الإسبانية) هو أنه في الأولى كان السيد ينتج من أجل اقتصاد محلي وكان يستمد سلطته من ضعف الدولة المركزية، وفي الثانية كان السيد ينتج من أجل اقتصاد عالمي رأسمالي؛ فكانت آلية السوق ومتطلبات العرض والطلب هي التي تقرر الحدود المركزية وقوتها، لا من ضعفها. لذلك يمكن تسمية هذه القنانة بالعمل القسري لإنتاج المحاصيل النقدية. تشكل القنانة الجديدة نظام تحكم بالعمل الزراعي يفرض على الفلاحين، بواسطة عملية قانونية تشرع لها الدولة وتشرف على تنفيذها، العمل (جزءاً من وقتهم على الأقل) في مزارع كبيرة domains لإنتاج محاصيل تباع في السوق العالمية. وكانت الأرض في حيازة أفراد، حسبما تحدده الدولة، ولم تكن بالضرورة وراثية. وكان من الممكن أن تكون الدولة هي المالك المباشر للأرض؛ وفي هذه الحالة، هناك ميل دائم لتحويل آلية ضبط العمل والتحكم به. هذا الشكل للتحكم بالعمل هو الذي أصبح الشكل الغالب في الإنتاج الزراعي في المناطق الطرفية للاقتصاد العالمي الرأسمالي في القرن السادس عشر. فكان سادة

الأرض أشبه بملتزمي جمع الضرائب (ص 90).

بدأ هذا النمط مع سيطرة البندقية في جزيرة كريت وانتشر في المناطق الأخرى من العالم. فكان نظاماً جديداً للتنظيم الاجتماعي ولم يكن مجرد إعادة لتشكيل الاستعباد في النظام الفيودالي؛ كما أنه لم يكن تعايشاً لنظامين، إقطاعي ورأسمالي، جنباً إلى جنب. وكانت الانكوميندا في أميركا الإسبانية من خلق الدولة المباشر، تبريرها الأيديولوجي كان نشر المسيحية. ووظيفتها الأساسية كانت توفير القوة العاملة للمناجم ومزارع رعاية الأبقار وتربية الحرير وإنتاج المواد الغذائية لسكان الانكوميندا ولسكان المدن (ص 92). بدأت الانكوميندا كهبات لإقطاعات فيودالية، لكنها انتهت كمؤسسات رأسمالية enterprises بعد تعديلات قانونية. ولم يكن سيد الأرض يتمتع بدعم التاج الإسباني وحسب، بل كان أيضاً على علاقة ذات ترتيبات مع شيوخ القبائل الهندية الذين أضافوا سلطتهم إلى جانب الدولة لفرض القسر (ص 93). وكان انتشار العمل القسري في المحاصيل النقدية أكثر تدريجياً في أوروبا الشرقية مما في أميركا الإسبانية حيث ساهم الاحتلال المباشر في فرض الواقع.

أدى التقدم الاقتصادي في البيا الشرقية وبولندا وبوهيميا وليتوانيا وسيليزيا وهنغاريا، في القرنين الثاني عشر والثالث عشر إلى تنازلات لصالح الفلاحين كما في أوروبا الغربية وروسيا؛ فتحوّلت واجبات الفلاحين إلى واجبات نقدية. لكن تراجع القرنين الرابع عشر والخامس عشر (ص 94) أدى إلى نتائج متناقضة في جزأي أوروبا. ففي غرب أوروبا أصيبت الفيودالية بأزمة، أما في أوروبا الشرقية فقد حدثت ردة فعل تتوجت في القرن السادس عشر بقنانة ثانية. وكانت المنطقتان الأوربيتان تكملان بعضهما في إطار سوق واحدة (ص 95).

كان هذا النوع من العلاقة موجوداً من قبل في أوروبا بفضل العلاقات التجارية: البندقية بالنسبة إلى مستعمراتها، كاتالونيا كمركز تجاري في نهاية القرون الوسطى، البرتغال في القرنين الثالث عشر والرابع عشر بالنسبة إلى الفلاندرز، وإنجلترا بالنسبة للهانز (ص 96). وكان هذا النظام يعيد تعديل نفسه في كل فترة، حسب بروديل (ص 97). إن مسيرة التطور الفعلي عملية

تنشأ فيها فروقات صغيرة، في البداية، ثم تتضخم وتستقر وتتحدد في قوالب تقليدية. والتقليدي هو دائماً من صنع الحاضر لا الماضي. إن التنمية الاقتصادية والتخلف وجهان لعملة واحدة؛ إنهما يختلفان لكن الواحدة منهما تسبب الأخرى. والحضارة تصنع البربرية (ص 98).

إن العمل القسري في إنتاج المحاصيل النقدية cash crops في أميركا الإسبانية، كان مرغوباً (مربحاً) وضرورياً (لخدمة أسياد الأرض) وممكناً (بسبب طبيعة العمل المطلوب). وكانت العبودية (الرق) غير عملية بسبب النقص النسبي في الأيدي العاملة. وكان هناك نقص في الأيدي العاملة من السكان الأصليين؛ وكان العبيد يصعب ضبطهم كما أن استيرادهم عبر مسافات طويلة كان أمراً مكلفاً وغير مربح حيث يتطلب العمل إشرافاً حثيثاً كما في إنتاج القمح (ص 99).

كانت مهمة الأطراف الجيو - اقتصادية في الاقتصاد العالمي الناشئ هي إنتاج الذهب والفضة في مناجم أميركا، والإنتاج الزراعي للمواد الغذائية في أوروبا الشرقية. وكان الفائض ينقل بشكل غير متكافئ إلى المركز. كما أن جمهور الناس كان يخضع لمتطلبات العمل القسري في إنتاج المحاصيل النقدية. واستُخدم الرق حيث كان الأمر مربحاً (ص 100). وفي المركز، في أوروبا الغربية وحوض المتوسط المسيحي، تحول جزء من الأرض للاستخدام الرعوي، لكن معظم الأرض استخدمت للزراعة الكثيفة. وأدت الحاجة المتزايدة إلى اللحم، بسبب ارتفاع مستوى المعيشة، إلى ازدياد الأراضي المستخدمة للرعي. وعلى الرغم من أن العمل القسري كان أقل حدة في المركز، فصار يفرض بشكل غير مباشر وعبر آلية السوق، إلا أن النظام السائد ما عاد قادراً على حل مشاكله بفعالية (ص 101).

أدى التطور إلى مزيد من تقسيم العمل في أوروبا؛ ففي المركز ازدهرت المدن، ونشأت الصناعات، وصار التجار قوة سياسية واقتصادية لا يستهان بها، وازدادت الحياة تعقيداً، كما ازداد التنوع والاختصاص؛ وفي الأطراف ساد الاتجاه نحو الزراعة الوحيدة المحصول. ولم يكن التوسع في القرن

السادس عشر جغرافياً وحسب بل كان أيضاً اقتصادياً تزامن مع نمو سكاني وتمديد الثورة الصناعية الأولى (ص 102). في الأطراف ساد العمل القسري، وفي المركز ساد العمل الحر (ص 103). وحتى عام 1520، كانت هناك ندرة في الأيدي العاملة في إنجلترا، فحاولت الدولة التشريع لإجبار العاملين على البقاء في الأرض. وكان عدم توافر الأيدي العاملة مسألة بالغة الحساسية في أوروبا. ومن وجهة نظر الفلاحين كانت المشاركة مفضلة على العمل القسري في إنتاج المحاصيل النقدية (ص 104)، كما كانت المشاركة شكلاً من أشكال تخفيض نسبة المغامرة (ص 105). أما أسياذ الأرض فكانوا أمام خيارين: أولهما تحويل ما يستحق لهم من المستوجبات الفيودالية إلى ريع نقدي من أجل تخفيض الكلفة وزيادة مداخيلهم؛ وهذا معناه انتقال السيطرة الفعلية على الأرض إلى الفلاحين الأحرار (Yeomen) الذين يدفعون إيجاراً ثابتاً أو يشترون الأرض (فكأنهم يدفعون إيجارها لعدة سنوات مرة واحدة مسبقاً)؛ والخيار الثاني تحويل الأرض إلى مراعى لمقاومة تأثيرات الركود ولتخفيض الكلفة (ص 108). لكن التحويلين (إيجار الأرض وتحويل الأرض الزراعية إلى مراعى) يكمل أحدهما الآخر.

قاد التوسع في تربية الأغنام إلى انتشار حركة التسييج في إنجلترا وإسبانيا. والغريب أن ذلك لم يكن مطلب كبار الملاكين بقدر ما كان مطلب صغار الملاكين (ص 109). وكان التجديد الاقتصادي في القرن السادس عشر هو ما أتاح ذلك. وقد انتشرت الصناعات الحرفية في إطار التسييج أو التسوير. لكن الإجراءات المتخذة في إسبانيا أدت إلى طرد الفلاحين وتصديرهم عوض استخدامهم في العمل الصناعي (ص 110).

ومع التطور الذي قاد إلى توافر الأيدي العاملة في أوروبا الشمالية الغربية انتشر التعاقد الحر، في حين أدى نقص الأيدي العاملة في أوروبا الشرقية إلى ازدياد فرض العمل القسري. والعامل الديمغرافي هو الأمر الأساسي أكثر من تقسيم الأرض إلى زراعية ورعوية.

وفيما يخص انتشار الربيع النقدي، يجب التذكير أن هذا الأمر بدأ في نهاية

القرون الوسطى. لقد كان بإمكان أسياد الأرض استيفاء الريع إما عن طريق العمل القسري أو عيناً أو نقداً. وكان بالإمكان الانتقال من واحدة إلى أخرى حسب مصلحة الملاكين الكبار (ص 112). سارت فرنسا وإنجلترا على المسار نفسه في نهاية القرون الوسطى المتأخرة. وفي كل من البلدين جرى إعتاق الأقنان، وانتشر الريع النقدي والعمل المأجور. وفي حين استمرت إنجلترا في سلوك هذا المسار، اتجهت جنوب فرنسا إلى تغليب المشاركة، وتوقف المسار في فرنسا الشمالية. أما أوروبا الشرقية فقد شهدت بروز القنانة الثانية (ص 115).

كانت فرنسا تفتقر إلى نظام قضائي مركزي، فاستطاع أسياد الأرض التلاعب بالوثائق لحل مشاكل الملكية التي يعثرها الغموض، مما جعلهم قادرين على تأكيد ملكيتهم مرة أخرى. أما النظام القضائي في إنجلترا فقد كان ذا مرونة أكثر بالنسبة لأسياد الأرض، فاستمرت المشاركة النقدية، والعمل المأجور في التوسع مما سمح ببقاء الملكيات الكبرى الرعوية جنباً إلى جنب مع الفلاحين الأحرار الذي يتوقون إلى حياة ألقاب النبالة بمقدار ما تزداد ثروتهم. وكان طغيان الملكية في فرنسا عاملاً في إجبار طبقة النبلاء على الحفاظ على أنظمة أكثر «فيودالية» وأقل اقتصادية، مما جعل فرنسا تتأخر عن إنجلترا (ص 115).

بصورة إجمالية، كانت أوروبا الشمالية مستمرة في تقسيم الأرض بين زراعية ورعوية. وما كان ذلك ممكناً لولا توسع آلية السوق التي خلقت مجالاً أكبر للمنتجات الرعوية في المركز، ولولا وجود مناطق طرفية في الاقتصاد العالمي لما كان هناك توافر في الحبوب الغذائية للمركز. وكانت المناطق شبه الطرفية تباعد عن الصناعة التي بقيت حكراً على المركز. بدوره، أدى التخصص الزراعي في المركز إلى إرساء طابع نقدي لعلاقات العمل الريفي من أجل إبعاد فائض العمال الريفيين. فصار العمل المأجور والريع النقدي وسيلتين لضبط العمل. نشأت في هذا الإطار طبقة جديدة من الفلاحين الأحرار الذين ازدادت قوتهم بفضل إنتاجهم الزراعي وعلاقتهم بالصناعات اليدوية. ولما كانت أعداد السكان تتزايد، استفاد الفلاحون الأحرار وازدادت مداخيلهم، وذلك على حساب عمالهم وأسيادهم. اقتطعوا الأرض بالتسييج بحجة الحاجة

إلى توفير الغذاء لبلادهم، واستعادوا استئجار عمالها بأجور متدنية؛ كما استطاعوا حيازة المزيد من الأراضي بريوع ثابتة من أسياد الأرض، وصاروا قوة اقتصادية لا يستهان بها (ص 116).

تزايد الضغط السكاني مما أدى إلى الهجرة إلى المدن في أوروبا الشمالية الغربية، وازداد التشرّد؛ في حين كان بإمكان الفائض السكاني في أوروبا الشرقية الانتقال إلى مناطق التخوم الجديدة للعمل فيها (ص 117).

يصعب الجواب بوضوح على السؤال فيما إذا كان التجار - الملاكون للأرض أرستقراطيين أم بورجوازيين.

كانت تقنيات التجارة في القرن السادس عشر، من أوجه كثيرة، امتداداً للأساليب التي اتبعتها المدن حيال المجال الريفي المحيط بها منذ العصور الوسطى المتأخرة. وكانت الإشكالية الأساسية التي تواجهها كل مدينة هي كيف تتحكم بالسوق الخاصة بها، عن طريق تخفيض كلفة المواد التي تشتريها وإبعاد التجار الغرباء (ص 119). سمي البعض ذلك «استعماراً مدينياً». لكنّ الأرباح من هذه التجارة، رغم أهميتها، كانت قليلةً بالقياس مع التجارة طويلة المدى، حيث كانت تبلغ 200 إلى 300٪ في بداية التوسع الاستعماري (ص 120). وكان من جملة تطورات تكنولوجيا الأعمال التجارية، التي حدثت منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر، المصارف والحوالات أو السفاتج والسمسرة وفروع الشركات التجارية. لكن هذه التطورات لم تكن تسمح لمن ليس لديه رأسمال بالدخول في دنيا الأعمال؛ في حين أن الذين كانت لديهم الإمكانيات ما كانوا يسعون لتغيير الحال (ص 121). وانتشرت وسيلة بيع السِّلْم بمعنى شراء السلع قبل إنتاجها، ودفع ثمنها مسبقاً، لمنع عرضها في سوق المنافسة المفتوحة (ص 122).

أتاح هذا النظام تجاوز التجار المحليين وتحطيمهم في أوروبا الشرقية وفي أوروبا الجنوبية. وكما كان التجار الدوليون في الاقتصاد العالمي يتمون إلى بلدان معينة، كان الصناعيون أيضاً كذلك. وفي إطار النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي

صار ممكناً ظهور أعمال صناعية منظمة، بعد أن كان الإنتاج الصناعي في القرون الوسطى موجوداً بشكل متفرق، صغير المدى، ومخصص معظمه للمواد الترفية (ص 122).

إن المناطق التي شهدت تخصصاً زراعياً هي أيضاً التي شهدت دفعاً صناعياً، وذلك في أوقات التوسع كما في أوقات الانكماش (ص 123). ولم تكن المراكز القديمة المتقدمة التي تسيطر على التجارة الدولية هي مراكز التجديد والمغامرة؛ وعلينا الحذر في استخدام المصطلحات، لأن تعبيري بوجوازي وفيودالي لا يعنيان بالضرورة وصف «تجاري» للأول وملاكي أرض للثاني (ص 124). فهناك بعض التجار وملاكي الأرض الذين كانوا يستفيدون من الحفاظ على علاقات إنتاجية تسمى «فيودالية»، كما أن هناك تجاراً وملاكي أرض آخرين كانوا يستفيدون من صعود أشكال جديدة من الإنتاج الصناعي الذي يستخدم عملاً تعاقدياً (ص 124). وما يسترعي الانتباه هو التحول في صناعة المنسوجات من مراكزها القديمة في شمال إيطاليا وجنوب فرنسا واللورين وفراش كولتي والأراضي المنخفضة الإسبانية إلى إنجلترا وشمال النذرلند اللتين كانتا بدائيتين في بداية القرن السادس عشر (ص 125).

لا يمكن فهم تقسيم العمل إلا في إطار النظام العالمي ككل. إن ظهور القطاع الصناعي أمر هام، لكنه ما كان ممكناً لولا تحول النشاط الزراعي من أشكال فيودالية إلى أشكال رأسمالية. والأشكال الرأسمالية لم تكن جميعها مؤسسة على «العمل الحر»، بل كان ذلك في المركز فقط. ووجود أسياد الأرض والعمل غير الحر في الأطراف كان أيضاً أمراً رأسمالياً (ص 126). إن علاقات الإنتاج التي تحدد نظاماً ما هي علاقات الإنتاج في مجمل النظام؛ والنظام في ذلك الزمن كان الاقتصاد العالمي الأوروبي. والعمل الحر هو صفة محدودة للرأسمالية، لكن لا العمل الحر في كل الوحدات الإنتاجية. إن شكل التحكم بالعمل المستخدم في الشغل الماهر في بلدان المركز هو العمل الحر، وهو العمل القسري في مناطق الأطراف. والتركيب من الاثنين معاً هو جوهر الرأسمالية. وعندما يكون العمل الحر منتشراً في كل مكان تكون

هناك اشتراكية. لا يمكن للرأسمالية أن تزدهر في إطار إمبراطورية عالمية. إن الامتيازات التي حاز عليها التجار في إطار الاقتصاد العالمي كانت أسهل من الناحية السياسية، مما في إطار دولة واحدة يتعرض حكامها لضغوطات ومصالح متعددة ومتداخلة. لهذا فإن سر الرأسمالية هو إحداث تقسيم العمل في إطار اقتصاد عالمي لا يشكل إمبراطورية، ولا ينحصر في إطار دولة قومية واحدة. فالتجارة الدولية في القرن العشرين في الدول المتخلفة أقل كلفة وأسهل من التجارة الداخلية. والتخصص على صعيد البلدان أسهل بكثير، وحدث في وقت أبكر من التخصص على صعيد المناطق ضمن الدولة الواحدة.

هناك أربع ميزات أساسية للقرن السادس عشر: أولاً، التوسع في الأمريكتين وتدفق الذهب والفضة بكميات أتاح لأوروبا أن تعيش وأن تُثَمَّر بما يتجاوز إمكانياتها الذاتية؛ ثانياً، زيادة المدخرات بواسطة ثورة الأسعار وتراجع الأجور بالنسبة لها؛ ثالثاً، تحول العمل الريفي إلى قسري لإنتاج محاصيل نقدية في الأطراف، وإلى عمل فلاحين أحرار في المركز، وبرز مرحلة رأسمالية بشكل اقتصاد عالمي؛ رابعاً، عدم الوضوح في الجواب على السؤال: من يسيطر على من؟ فالمركز هيمن على الأطراف، لكن المركز كان كبيراً؛ فهل كان تجار جنوا ومصارفها يستخدمون إسبانيا، أم أن إسبانيا كانت تستوعب أجزاء من إيطاليا؟ وهل هيمنت فلورنسا على ليون، أو فرنسا على لومبارديا، أو كليهما؟ وما هي العلاقة بين انثروب وإنجلترا؟ ومن الملاحظ أن بعض هذه الوحدات دول - مدن تجارية وبعضها دول قومية كبيرة.

الملكية المطلقة والدولية

تزامن صعود الملكية المطلقة في أوروبا الغربية مع ظهور الاقتصاد العالمي الأوروبي، فهل كان الصعود سبباً أم نتيجة؟ يمكن أن تساق حجج عديدة حول دور الدولة في النظام الرأسمالي: إحداها تتعلق بالمجال الجغرافي، والثانية بالآثر الاقتصادي، والثالثة بالمضمون الطبقي؛ لكن هناك إجماعاً على أنه منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر لعبت الدولة دوراً اقتصادياً مركزياً في

الاقتصاد العالمي الأوروبي (ص 133).

إن نشوء دول قوية في المركز الأوروبي كان أمراً جوهرياً في تطور الرأسمالية الحديثة. وقد جرت الإشارة فيما سبق إلى أزمة القرنين الرابع عشر والخامس عشر التي ساهمت في النمو الثابت للبيروقراطية الدولة، وفي تطور التقنيات العسكرية التي ألغت الحاجة إلى الفرسان ووضعت بتصرف الدولة أعداداً كبيرة من المشاة (ص 134). أعطى القرن الخامس عشر زخماً للقوى التي أرست قواعد الانتظام على حساب «أزمة الفيودالية». جاء الاعتماد على البيروقراطية عندما لم يعد بإمكان الحكام السياسيين الاعتماد على مواردهم الخاصة (أراضي الملك) ولا على ولاء الآخرين (ص 135). وقد استخدموا آلية الدولة لتقوية حكمهم بواسطة أربعة أساليب: البيروقراطية، واحتكار القوة، وتوليد الشرعية، والمجانسة بين السكان الخاضعين (ص 136). إن البيروقراطية في القرن السادس عشر كانت ما تزال صغيرة الحجم نسبياً، لكنها كانت كبيرة الحجم بالنسبة للقرون الوسطى. وقد استطاع الملك تجنيد البيروقراطية عن طريق شرائها، وجعل أعضائها معتمدين عليه، وجاء بهم من أصول متواضعة وسمح لهم بفساد الوظيفة (ص 137). ومع نمو البيروقراطية تزايدت ديون الدولة؛ وهذا الأمر لم يكن معروفاً في العالم القديم، كما أنه كان غير ممكن في القرون الوسطى. وكان معنى ذلك عجز موازنات الدولة. كان الملك بحاجة للمال كي يبني البيروقراطية، وكانت لديه، بدوره، آلية الدولة كي يحصل على المال اللازم بواسطة الضرائب والديون. تدريجياً صارت الدولة ذات مصالح اقتصادية مستقلة، كما صارت طرفاً اقتصادياً (ص 138).

وكانت نفقات الجيش الدائم أهم مصروفات الدولة. وجرى تطويع الجيش عن طريق الشراء مرة أخرى؛ والجنود المرتزقة هم الوجه الآخر للبيروقراطية الفاسدة. قاد النمو السكاني إلى بروز ظاهرة التشرد وتكاثر البروليتاريا الرثة، فكان ممكناً تجنيد بعضهم واستخدام هؤلاء في قمع الآخرين (ص 139). ولم تستخدم الدولة المرتزقة مباشرة بل عبر وسطاء؛ وكان للمرتزقة دور في قمع ثورات القرن السادس عشر (ص 140). وكان تجار الأطعمة يتبعون

الجيش في تحركاته، وكانوا في نفس الوقت وسطاء بيع الغنائم. وكانت الجيوش تتكفل هي بنفقاتها، إلى حد ما. وكان تمويلها يتم عبر الضرائب التي تثقل كاهل سكان الأرياف بشكل خاص؛ وكان هؤلاء يثورون أحياناً عندما يتجاوز الأمر قدرتهم على التحمل. وكان الالتحاق بالعصابات شكلاً من أشكال العصيان. والعصابات أسهل أشكال العصيان (ص 141). وكانت العصابات تعبيراً عن خروج الريف على المدينة. وكان الفلاحون الأحرار ضد عودة الفيودالية. وقد شارك بعض النبلاء، الذين أفلستهم التغيرات الاقتصادية، في أعمال العصيان (ص 142).

يصعب العصيان حين يكون الملك قوياً، ويكون أكثر نجاحاً وتحقيقاً للربح حين يكون الحكام ضعافاً. ولم تكن العصابات هروباً إلى المقاومة التقليدية بمقدار ما كانت نوعاً من المطالبة بدولة قوية. تكون الأنظمة السياسية أكثر استقراراً عندما تحقق شرعية ولو جزئية. ومن المشكوك فيه أن توجد على مدى التاريخ البشري حكومات كثيرة تعتبر شرعية في أعين الأكثرية إذا كانت هذه تخضع للاستغلال والاضطهاد وسوء معاملة حكوماتها (ص 143). لا تتعلق الشرعية بالجماهير وحدها بل بالكوادر؛ وتحقق الاستقرار عندما تستطيع أقلية صغيرة من الإدارة المركزية لجهاز الدولة إقناع أجهزة الدولة العريضة، مركزياً وفي الأقاليم، بأنها، أي الدولة، تستجيب لرغباتهم ومصالحهم وما أجمعوا عليه من قيم. وقد استخدم الملوك أيضاً مبدأ «الحق الإلهي للملوك» لدعم الملكية المطلقة. والسلطة المطلقة لا تعني أنها غير محدودة. إذ تقيدها الشريعة الإلهية والقانون الطبيعي، بل هي سلطة لا تخضع لإشراف من خارجها. ومن نواحي عديدة كانت سلطة الملك أقل بكثير من سلطة المدراء التنفيذيين executives في الديمقراطيات الليبرالية في القرن العشرين (ص 144).

إن الحكم المطلق شرط تاريخي مسبق للقومية، وهو في آن معاً تأكيد لديمومة الدولة. والحكم مطلق أيديولوجيا أقلية حاكمة (نخبة) في حين أن القومية أيديولوجيا جماهيرية (ص 145). وفي البداية كانت الدولتية ضد القومية لأن حدود المشاعر القومية كانت أضيق من حدود الدولة (فكانت الدولة الواحدة تحوي عدة قوميات أو إثنيات) (ص 146).

إن تعبير الحكم المطلق تسمية خاطئة، ومن الأفضل إطلاق تسمية الدولية على هذه الأيديولوجيا. إن آلية أساسية تشير إلى النجاح الكبير في بناء السلطة المركزية هي درجة تحويل الجماهير، بطريقة أو بأخرى، ليصيروا جماعة ثقافة متجانسة؛ وهذا الأمر يتعلق بالجماهير بدرجة أقل من الكوادر العريضة التي تشمل الملك والبيروقراطية ورجال البلاط وأسياد الأرض الكبار والصغار والتجار. وفي القرن السادس عشر، حين كانت دول المركز تتجه نحو درجة أعلى من التجانس، كانت الأطراف تسير في الاتجاه المعاكس.

وبمقدار ما استطاعت حكومات المركز بناء دول قوية، كانت تلجأ إلى طرد اليهود (إنجلترا في 1290، فرنسا في أواخر القرن الرابع عشر، إسبانيا في 1492) (ص 147). وتراجع وضع اليهود القانوني والاقتصادي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. وحدث عدم توازن مع حلول القرن السادس عشر إذ تضاءلت أعدادهم في أوروبا الغربية وتزايدت في الأطراف وشبه الأطراف (ص 148).

كانت غالبية التجار في البلدان الكاثوليكية من البروتستانت. وقد تداخلت في القرنين السادس عشر والسابع عشر أيديولوجيا الإصلاح الديني والإصلاح المضاد مع إشكاليات بناء الدولة القوية وصعود النظام الرأسمالي (ص 151). وليس صدفة أن البلدان التي أعيد تأكيد وضعها كبلدان زراعية بقيت كاثوليكية (الإصلاح المضاد) بينما تحولت البلدان التي كانت تنمو الصناعة فيها إلى البروتستانتية (الإصلاح). لكنه حتى في البلدان الكاثوليكية التي نمت فيها الصناعات، نشأت تيارات قوية ضد الإكليروس. إن عدم كون هذا الأمر صدفة لا يعود إلى اعتبار فيبر Weber محققاً في تفكيره بأن الأخلاق البروتستانتية هي التي تتناسب مع الرأسمالية أكثر من الأيديولوجيا الكاثوليكية. لا شك أنه يمكن للمرء أن يضع حججاً لهذه النظرية، لكنه يمكن أن يصطنع حججاً مماثلاً للنظرية المعاكسة، بما لا يقل إقناعاً. وليس هناك سبب يمنع إصدار كتاب بعنوان «الأخلاق الكاثوليكية وصعود الرأسمالية»؛ ومن الممكن اعتبار الكالفينية ذات عناصر منافية للرأسمالية. والأصح هو التالي: إن تعاقب تطورات تاريخية (عشوائية) على صعيد الوعي هو الذي أدى إلى أن تصبح

البروتستانتية متماهية (ص 153)، لدرجة كبيرة في مرحلة الإصلاح الديني مع القوى المناسبة لتوسع الرأسمالية التجارية في إطار الدول القومية القوية ومع البلدان التي كانت فيها هذه القوى هي المهيمنة. وعندما خسرت هذه القوى مواقعها في بولندا أو إسبانيا أو إيطاليا أو هنغاريا، تراجعت البروتستانتية أيضاً، وكان تراجعها سريعاً (ص 153).

كان الإصلاح المضاد رمزاً لتراجع اجتماعي ولم يكن سبباً له كما يعتقد البروتستانتون؛ وكان الإصلاح المضاد موجهاً لا ضد البروتستانتية وحدها، بل ضد مختلف أنواع الإنسانية التي ترتبط بالنهضة. ولأن الكنيسة كمؤسسة متعددة الأمم transnational كانت تواجه خطر صعود نظام اقتصادي عابر للقوميات transnational أيضاً، وجد التعبير عنه في أجهزة الدول القومية لبعض دول المركز، وهذا تطور اعتبر مهدداً لوجود الكنيسة في هذه الدول، فإنها، أي الكنيسة، رمت بكل ثقلها في معارضة الحداثة. والغريب هو أن نجاحها في دول الأطراف هو الذي جعل نجاح الاقتصاد العالمي الأوروبي أمراً أكيداً (ص 156). هناك علاقة بين الملكية المطلقة والأرستقراطية من جهة والبورجوازية من جهة أخرى، فهل كانت الملكية غير قوة مركزة لمواجهة أزمة الفيوالية الحتمية؟ أو هل كانت الملكية تفعل ما تريده الأرستقراطية (ص 157)؟ أم أنها كانت متحالفة مع البورجوازية، إلى جانب كونها مستقلة، حسب الرأي الكلاسيكي (ص 158)؟ والأصح أن هناك وجهاً آخر لهذه المسألة، وهي أن البورجوازية كانت تتحول باستمرار باتجاه تملك الأرض وحياسة ألقاب النبالة بحيث صار صعباً التمييز ورسم الخط الفاصل (ص 160). لم يكن نظام أسياذ الأرض يتحطم، بل كان يتخذ حيوية جديدة (ص 161).

إرتكز النظام العالمي على دعامين: أولاهما الانقسام إلى مركز وأطراف وشبه أطراف، لكل منها دور اقتصادي وبنى طبقية تستخدم أساليب مختلفة للتحكم بالعمل؛ وثانيتهما، حدوث العمل السياسي في إطار الدول، وهذه تختلف حسب دورها في ذلك النظام، ودول المركز هي أكثر مركزية.

من إشبيلية إلى أمستردام

كان الاقتصاد العالمي الأوروبي في ولادته غنيمة كبرى، ومن المفهوم أن يكون هناك سعي للسيطرة على هذه الغنيمة. فقد حاولت النمسا في ظل شارل الخامس فعل ذلك بابتلاع أوروبا بكاملها، لكنها فشلت. وأصابته النتيجة نفسها محاولات إسبانيا وحلفائها من الدول - المدينة. لقد فشلت هاتان الإمبراطوريتان في استيعاب أوروبا في القرن السادس عشر رغم أن الهيمنة الإمبراطورية كانت هي الطريقة الكلاسيكية.

ليست إسبانيا هي التي قادت توسع أوروبا منذ القرن الخامس عشر بل البرتغال، كما سبقت الإشارة. فقد اعتمدت إسبانيا على سياسة الفتح وطردت المسلمين واليهود وصولاً إلى سقوط غرناطة، كما اعتمدت على الفيودالية؛ وكان ذلك مصدر ضعفها (ص 166). وكانت الأمبريالية الإسبانية أعلى مراحل الفيودالية (ص 167).

تراجع إنتاج الذهب فجأة في إفريقيا السوداء (بلاد السودان) وتراجع دور إفريقيا الشمالية، وترك ذلك أثراً سلبياً على مالية الدولة الإسبانية في منتصف القرن الخامس عشر (ص 168). ولم يكن الحظ هو ما جعل إسبانيا تكتشف أميركا. فقد كانت هي الدولة المؤهلة أكثر من غيرها في إطار تلك الفترة لا للاستفادة من الفرص المتاحة وحسب بل ولخلق تلك الفرص. وكان كولومبوس قد فشل في البرتغال بسبب تقدم البرتغال في إفريقيا وتفوق موقعها الجغرافي. وما كان باستطاعة فرنسا وإنجلترا أن تصبحا في عداد بلدان الاكتشافات الجغرافية قبل القرن السابع عشر، ولم تحققا نجاحات تذكر قبل القرن الثامن عشر (ص 169).

كانت مواد التجارة الأساسية في تجارة عبر الأطلسي هي المعدن الثمين، الذهب والفضة. وتزامن النمو السريع للتجارة مع توسع سياسي هائل في أوروبا؛ فعندما توج شارل الخامس امبراطوراً رومانياً مقدساً في عام 1519 كانت إمبراطوريته تشمل إسبانيا بما فيها أراغون وهولندا، ومعظم ألمانيا، والنمسا، وبوهيميا،

وهنغاريا، وكومتي، وميلان، والممتلكات الإسبانية في المتوسط وهي نابولي وصقلية وسردينيا وجزر البليار، وكانت هذه الإمبراطورية توازي الإمبراطورية العثمانية حجماً في عهد سليمان القانوني (ص 170). وكانت فرنسا (التي لم ينتخب ملكها إمبراطوراً) تقع في وسط هذه الإمبراطورية وتخوض حروباً متواصلة معها، مما أدى إلى استنزاف الاثنتين بحلول العام 1557.

وكانت مدن إيطاليا هي الأكثر تقدماً ونشاطاً في أوروبا في أواخر القرون الوسطى (ص 171) وكان الصراع حول إيطاليا في النصف الأول من القرن السادس عشر بين الإمبرياليتين الفرنسية والإسبانية محور التاريخ الدولي. ولم يكن الأمر مختلفاً على الجهة الأخرى من الألب في المدن التجارية في جنوب ألمانيا؛ فقد كانت هذه المدن هي الأكثر تقدماً في هذه المنطقة (ص 173). وكان تجارها هم الذين اشتروا التاج لشارل الخامس، ويعرف عصره باسمهم فوغر Fugger (ص 174). ولم تكن انتوارب قليلة الأهمية إذ تحولت من كونها سوقاً محلية في القرن الرابع عشر إلى سوق دولية في القرن السادس عشر. والأهم من ذلك أنها تحولت إلى سوق مالية (ص 175). وكانت انتوارب وإمبراطورية شارل الخامس وتجار الفوغر جزءاً من شبكة تسليف مصرفي مؤسسة على التبادل والربح (ص 176).

كان فشل «الأمة» الألمانية في التحقق يعود إلى أسباب عديدة، أحدها حسب قول نابليون أن شارل الخامس لم ينجح في وضع نفسه على رأس البروتستانتية الألمانية (ص 177). إن ألمانيا القرن السادس عشر هي مثال ساطع على الطابع الانقسامي للمشاعر القومية إذ سبقت هذه المشاعر الوحدة الإدارية بدل أن تلحق بها. وكان الاضطراب الاجتماعي في ألمانيا مشكلة واحدة واجهها شارل الخامس، ولم تكن هي أهم المشاكل؛ فهي لا تكفي وحدها لتفسير انهيار الإمبراطورية. فهناك أسئلة عديدة حول تحطم الإمبراطورية، وحول ضمورها لتقتصر على إسبانيا والممتلكات الأميركية الإسبانية، وحول فقدان إسبانيا لمكانتها المتميزة وتحولها إلى بلد شبه طرفي في أوروبا (ص 178). يطرح هذا الأمر أمامنا، مرة أخرى، تفوق الاقتصاد العالمي كنظام على الإمبراطورية العالمية (ص 179).

فهناك ضعف بنيوي في الإمبراطورية يعود إلى ضيق قاعدتها الضريبية؛ ذلك أنه في حين كانت قشتالة وقطاعات إسبانيا الأخرى تحميان الإمبراطورية وتمولاتها، كانت المناطق الأخرى تتفرج. في عام 1556 تنازل شارل الخامس واعتلى ابنه فيليب الثاني العرش وانضمت هولندا إلى إمبراطوريته؛ لكن أراضي الإمبراطورية في أوروبا الشرقية صارت دولة منفصلة. وفي عام 1557 أعلن فيليب الإفلاس وانتقل إلى الإقامة في إسبانيا مما حول مركز الثقل إليها. فأعلن سكان هولندا ثورة استمرت ثمانين عاماً وانتهت بانقسام المملكة بين شمال بروتستانتية مستقل (الأقاليم المتحدة) وجنوب كاثوليكية إسباني (بلجيكا الحالية تقريباً).

إن مازق الدول الأوروبية في مطلع القرن السادس عشر لا يتمثل في بلد كما في فرنسا التي خرجت من القرون الوسطى المتأخرة كأقوى دول أوروبا تقريباً. لكنها تختلف عن إنجلترا في أن علاقات الأرض tenure في القرن السادس عشر لم تكن تسمح باستيعاب الملاكين الجدد بما يستجيب للحاجات التي بدأت منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر. فقد كان النظام على قدر كبير من التصلب مما أعطى النبلاء قوة قادت إلى بنية اقتصادية أقل قدرة على الحركة والمناورة في الاقتصاد العالمي الجديد (ص 181). والنتائج المترتبة على فقدان الاندماج بين النبلاء والتجار - الجنتلمان عديدة. فعلى الرغم من قوة البيروقراطية في فرنسا في بداية القرن السادس عشر، إلا أن فرنسا كان لديها توجه «اقتصادي» أقل مما في إنجلترا. ورغم قدرة ليون على المنافسة وكون شامبانيا كذلك مركزاً للتجارة الدولية في السابق، في العصور الوسطى المبكرة، إلا أنها لم تستطع أن تلعب الدور الذي كان لانتوارب (ص 182). إذ بقيت ليون مخزناً مالياً للدولة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها فرنسا، إلا أنها اضطرت إلى إعلان الإفلاس أيضاً في 1557، بعد آل هابسبورغ (ص 181). ولم يكن محاولة تكيف، بل كان انهياراً لعالم بكامله. والذي انهيار لم يكن بنية دولة معينة وحسب، بل انهيار نظام عالمي. فقد كان عام 1557 معلماً سجل هزيمة الإمبراطوريات السياسية تحت وطأة التقدم التقني وصعود القوى الرأسمالية؛ فقد أدى التطور إلى جعل الإمبراطوريات السياسية غير قادرة على تأدية الدور المناسب على المسرح

الاقتصادي الذي شهد تغيرات عديدة في المئة عام السابقة. وكان عام 1557 بداية توازن قوى أوروبي لدول تسعى من أجل أن تصبح أمماً (دولاً قومية) وتساهم في الاقتصاد العالمي المزدهر (ص 184). وهناك أسباب بنيوية جعلت النظام الإمبراطوري غير ملائم، وغير مجد، في وجه الاندفاعات الاقتصادية في القرن السادس عشر. من هذه الأسباب، تدني الإنتاجية وضعف الإطار البيروقراطي حيال التطور الاقتصادي المؤسس على مؤسسات أعمال enterprises متوسطة الحجم وواسعة الانتشار. وقد تعاظم شارل الخامس مع المدن - الدول كمصدر تمويل لمشاريعه التوسعية، وكان ذلك بمثابة عنق زجاجة. وأدى توسع إسبانيا إلى تزايد المتطلبات المالية وإلى إضعافها كدولة. كما أدى قمع العمال المهرة في الفلاندرز إلى هجرتهم إلى هولندا وإلى تحولهم إلى اعتناق الكالفينية وتقويتها (ص 185).

أدت هذه السياسة في ألمانيا الجنوبية إلى إفلاس أسرة الفوغر، وجزء كبير من المصارف، وإلى تنافس عشوائي بينهم وبين حلفائهم التجاريين في شمال إيطاليا. وكان الاختمار الثوري للبروتستانتية وانتشارها ردة فعل ضد الإمبراطورية. وكانت رد فعل ذا طابع قومي. ونتج عن ذلك انقسام ألمانيا إلى شمال بروتستانتية (فقير وطرفي) وإلى جنوب كاثوليكية أغنى (ص 186).

وفي أميركا كانت إسبانيا تعاني نقصاً في رجال الإدارة فلجأت إلى أداة إمبراطورية هي الاستعانة بالزعماء المحليين الذين استخدمتهم لجمع الضرائب (ص 187). ومنعت الهنود الأميركيين من تربية الماشية من أجل استرضاء المستوطنين وكسب ولائهم. وفي أميركا الوسطى انقشرت تربية الماشية على حساب زراعة المواد الغذائية، فكانت «الغنم تأكل الرجال» كما في إنجلترا. وكانت المكسيك مركزاً بالنسبة إلى بيرو الطرفية (ص 188)، إذ كانت وسيطاً تجارياً بين بيرو ومانيل (بعد دخول الفيليبين الإطار الإسباني). وساهم التوسع الزائد في النصف الأول من القرن السادس عشر مع التراجع في نصفه الثاني في ازدياد الهجرة الإسبانية إلى أميركا؛ وأدى ذلك إلى انتشار الأسيندا. لكن الأسيندا تنتج للسوق المحلية، بخلاف الأشجار... التي

تنتج للسوق العالمية (ص 190). وكان من أسباب انهيار إسبانيا عدم القدرة على إنشاء بنية دولة تجعل طبقاتها العليا قادرة على الاستفادة من نشوء الاقتصاد العالمي الأوروبي، رغم موقع إسبانيا المركزي في هذا الاقتصاد في القرن السادس عشر (ص 191). والسؤال هنا هو لماذا انصرفت بورجوازية الامبراطورية الأكثر أهمية في أوروبا عن التنمية فيما وراء البحار وإلى زراعة القمح بدلاً من بناء قاعدة اقتصادية (ص 192)؟. فقد اعتمدت إسبانيا على مصرفيين أجانب (الجنويين) بعد طرد اليهود، وعلى تجار إنجليز مما دفع البعض إلى الاعتقاد أن جذور الامبراطورية البريطانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر تكمن في التجارة الإسبانية. فإسبانيا لم تعتمد سياسة حمائية، ولم تكن ميركتيلية بل تبادلية (ص 193). وكان طرد التجار الغرباء وغير الكاثوليك ذا أثر مدمر على اقتصاد إسبانيا. فقد أدى طرد التجار المسلمين الأندلسيين (الموريسك) إلى تمزيق البنية الاجتماعية الداخلية، وانقلب دور الاقتصاد الإسباني (ص 194)، واشتدت المصاعب وتفاقم الخلل مما أدى إلى مزيد من التفتيش عن عدوٍّ وهميٍّ لتحميله المسؤولية، وإلى مزيد من الطرد. وتزايدت ديون الدولة، ولم تعد قادرة على سد العجز، فلجأت إلى إنكار الديون في الأعوام 1557 و1575 و1596 و1607 و1627 و1647، فسدت في وجهها أبواب الحصول على مزيد من الديون التي كانت تحتاجها للاستمرار في حروبها. وكانت نتيجة سياسة شارل الخامس هي الوقوع تحت هيمنة المصرفيين الأجانب (ص 195). وتكاثر العصاة والعصابات، وتناقص السكان بسبب الهجرة إلى أميركا وبسبب الحروب والأوبئة والمجاعات. السبب في ذلك لم يكن الافتقار إلى روحية رجال الأعمال *entrepreneurial spirit* بل هو الافتقار إلى بنية الدولة المناسبة. وأدى انهيار إسبانيا إلى انهيار مماثل في إيطاليا الشمالية وألمانيا الجنوبية وانتوارب وكراكاو والبرتغال. هذه البلدان التي كانت جميعها، ما عدا البرتغال، دولاً - مدناً ما استطاعت تحمل نتائج إعادة تشكيل النظام العالمي في النصف الثاني من القرن السادس عشر (ص 196).

تكوّن النظام الجديد، منذ ذلك الحين، وتشكّل من دول - مراكز متشابكة

المصالح الاقتصادية والعسكرية ومتنافسة على استغلال مناطق الأطراف وعلى إضعاف دولها. واستفادت دول المركز من تجربة امبراطوريتي الهابسبورغ والفالوا، وفرضت قيوداً على الواردات، وسعت كي يكون الميزان التجاري لصالحها. وشاع هذا المفهوم وتعاضم دور الدولة وازدادت حصتها من الدخل الوطني العام؛ وصارت الدولة في نهاية القرن السادس عشر مصدراً للتمويل. وفي الداخل ازداد التعصب الأعمى، وكان الصراع داخل الدول أشد مما فيما بينها. إن تحول الدولة هذا إلى الداخل هو ما يسمى دولتية statism وهو مرتبط بالتطور الاقتصادي (ص 197).

نقلت تحولات النصف الثاني من القرن مركز الثقل الاقتصادي من وسط أوروبا إلى شواطئ الأطلسي (ص 198). والتقطت أمستردام زمام القيادة من امبراطورية الهابسبورغ لتساهم في ولادة اقتصاد عالمي سيكون لفرنسا وإنجلترا فيه الدور المركزي في المستقبل (ص 199).

إن المركزية الاقتصادية هي أيضاً مسألة تخصص في مهارات جديدة لإدارة العمليات الاقتصادية والمالية للمركز (ص 200). وكان نجاح أمستردام أمراً مهماً اقتصادياً وسياسياً، وقد حدث هذا التطور في الأراضي المنخفضة دون غيرها (ص 201) لأن المعارضة فيها كانت ذات طابع قومي (ص 203) ولأن فيها عنصراً دينياً كالقنينة (ص 205). وليست المسألة أن البروتستانتية هي وحدها التي تنسجم مع التغييرات الاجتماعية، أو مع القومية والرأسمالية، بل المسألة هي أن الدين في القرن السادس عشر هو وصف للقومية أو تعبير عنها (ص 207).

يخدم الدين في تقوية اللحمة القومية لكنه يخبرنا القليل عن المضامين الاجتماعية للتحولات البنيوية. فإذا كان النبلاء يتخوفون من الانضمام النهائي إلى التيارات القومية نتيجة تخوفهم من التيارات الدفينة التي تحرك التغييرات الاجتماعية، فإن الحركات الراديكالية التي كانت تجد قاعدتها لدى البروليتاريا الرثة في المدن، كانت تحرق نفسها نتيجة انعدام الوعي القومي لديها واتجاهها للثأر من البورجوازية (ص 208). ظهرت فيدرالية حكومات المدن

تدريجياً ونزعت عنها الرداء الديمقراطي لكنها كانت متحررةً من أعباء النظام الملكي الإسباني. وكان الإصلاح البورجوازي في هولندا يسمح بالقدر الكافي من الحرية للتجار. إن قدرة هولندا ما كانت لتنجح لولا خروج عدد كبير من النبلاء على النظام القديم. لكن البورجوازية هي التي خرجت منتصرة (ص 209). لقد حررت ثورة الأراضي المنخفضة قوى كان لها الفضل في الحفاظ على استمرارية الاقتصاد العالمي وإعطائه زخماً لبعض من الوقت إلى حين يستطيع الإنجليز (والفرنسيون) أخذ الخطوات اللازمة لتدعيم أوامر النظام الجديد (ص 210). إن تطور هولندا الاقتصادي وحلولها مكان تحالف الهانزا في تجارة البلطيق وفي التجارة الدولية يعود في بعض أسبابه إلى انتقال البورجوازية الفلمنكية إليها، ثم مجيء اليهود السفارديم ابتداء من العام 1597؛ وهؤلاء جميعهم جلبوا معهم خبراتهم وأموالهم (ص 211). وكان لصناعة السفن في هولندا أهمية كبرى، وهي ساهمت في أن تصير هولندا مركزاً للنقل البحري وتداول السلع وأن تصبح كذلك سوقاً مالية (ص 212).

انتعشت المدن الإيطالية في النصف الثاني من القرن السادس عشر بعد ركود النصف الأول (ص 214) لكن هذا الانتعاش لم يدم بسبب هشاشة قاعدتها الزراعية والصناعية. وعادت هذه المدن إلى التراجع في القرن السابع عشر (ص 216). وربما كان ذلك بسبب المجاعات الناتجة عن تحولات مناخية فجائية قادت إلى غزارة كبيرة في المطر وإلى اشتداد البرد فانتشرت المستنقعات والملازيا (ص 217). ويضاف إلى ذلك أن تفوق هولندا يعود أيضاً إلى الروابط المفصلية التي خلقها النظام الجديد على صعيد تقنيات التسليف والاعتماد المصرفية (ص 218). وتحولت إيطاليا صناعياً، بعد أن كانت في حوالي العام 1600 أكثر مناطق أوروبا تقدماً، إلى منطقة متخلفة حوالي 1670. وكانت القاعدة التي استندت إليها المدن الإيطالية ضيقة (ص 219). ربما كان بإمكان المدن الإيطالية أن تلعب دور هولندا، لكن ما كان بإمكان الطرفين أن يلعبا الدور نفسه في وقت واحد. وما كان بإمكان إيطاليا، أيضاً، مواكبة تطور إنجلترا وفرنسا، بسبب فقدانها الوحدة السياسية (ص 220).

دول المركز القوية:

التشكيل الطبقي والتجارة الدولية

يتأرجح العالم الحديث بين القومية والعولمة، ولهذا الأمر الديمومة الأكثر إلحاحاً في تاريخ هذه الفترة. والمسألة هنا تنظيمية أكثر مما هي أيديولوجية، وتنظيمية أكثر مما هي بنوية. والخيارات التنظيمية هي دائماً سياسية.

في النصف الثاني من القرن السادس عشر صعدت فرنسا وإنجلترا؛ ومن الضروري الآن النظر في الأسباب؛ علماً بأنه لم يحدث تغير تقني هام في هذه الفترة، بل كان التغير الأساسي هو في التوزيع الجغرافي للصناعة (ص 225)، وبمقدار ما تراجعت الصناعة في بعض البلدان، انقسمت إلى نوعين، الأول في إيطاليا الشمالية وفرنسا وسويسرا، والثاني في أوروبا الشمالية (إنجلترا وهولندا والسويد والدانمارك وسكوتلندا)؛ في الأول سادت صناعات المواد الترفية، وفي الثاني سادت صناعة المواد الثقيلة والرخيصة (ص 226).

كانت إنجلترا متأخرة «صناعياً»، حتى العام 1547، بالنسبة للبلدان الأخرى بما فيها فرنسا. وحدث تحول في أواخر القرون الوسطى في تركيب صادرات إنجلترا والبلدان المصدرة إليها. فهي انطلقت من مصدر للمواد الخام: الحبوب والصوف والمعادن والجلود بدرجة أقل؛ وتراجع تصدير هذه المواد نسبياً بحلول القرن السادس عشر، وكان تراجع تصدير الحبوب مطلقاً، وصارت الأنسجة هي الصادر الرئيسي (ص 227). وفي عام 1614 مُنِعَ تصدير الصوف، وحاولت إنجلترا إجبار إيرلندا على تصدير الصوف لا الأنسجة، وفرضت أن يكون التصدير إليها فقط، وتميزت صناعة الأنسجة في إنجلترا بطابعها الريفي وبال حاجة إلى أسواق التصدير (ص 228). وعندما صارت الأنسجة محور تجارة التصدير الإنجليزية أخرجت إيطاليا من هذه التجارة، وذلك منذ القرن الخامس عشر (ص 229).

تأسست منذ العام 1486 أخوة للتجار المغامرين في لندن من أجل احتكار

التجارة مع انتوارب (ص 230). وكان لإنجلترا في النصف الثاني من القرن السادس عشر ميزات سياسية أهمها الوحدة السياسية منذ زمن مبكر (ص 231)، كما أن الثورة الإدارية بين 1530 و1542 سمحت بتنسيق جهود المصالح والقوى الرأسمالية الصاعدة. فقد نشأت أساليب جديدة في الإدارة المالية، وفي مركزية الإدارة تحت إمرة وزير رئيسي، وفي عقلنة بلاط الملك؛ كل ذلك باتجاه التخصص والتنظيم البيروقراطي (ص 232). إن مرحلة تقوية أجهزة الدولة هي المرحلة الوحيدة منذ 1066 التي لم يكن فيها لإنجلترا ممتلكات فيما وراء البحار (عدا إيرلندا)؛ فقد انصبت جميع الكفاءات حول الداخل. وكان هناك سلم أهلي دون جيش متفرغ، مما قاد إلى نمو صناعي (ص 233). ولم تشهد إنجلترا حروباً دينية؛ وقد جعل قانون سن عام 1559 من إنجلترا دولة أنجليكانية، في الوقت الذي كانت الحروب بين فرنسا وإسبانيا ترهقهما (ص 234). الخلاصة أن استقراراً داخلياً، وسلاماً أهلياً، وثورة إدارية، وبيروقراطية صغيرة الحجم نسبياً، وشبكة سوق داخلية، وملكاً هو أكبر ملاكي الأرض؛ كل ذلك كان تركيياً غريباً قاد إلى بلد كثير الحكم قليل الحكومة (ص 235).

وهناك تساؤل حول التصنيف الاجتماعي للذين يسيطرون على الأرض (ص 236). فقد كان ملاكو الأرض من الأرستقراطية وذوي الشرف gentry والفلاحين الأحرار الذين يتجهون إلى أساليب جديدة في إدارة الأرض (ص 237). وصار تعبير ذوي الشرف يعني مجموعات من الرجال الذين لهم علاقة بوسائل الإنتاج وهي ملكية الأرض التي تنتج للسوق (ص 241). ومن الممكن النظر إلى الحرب الأهلية الإنجليزية على أنها عصيان ذوي الشرف gentry المرهقين بالضرائب الباهظة ضد بلاط عصر النهضة (ص 242). وإذا كان تعبير ذوي الشرف gentry يعني الرأسماليين الذين صاروا طبقة فإن الفلاحين الأحرار كانوا شكلاً قديماً حائزاً على مضمون جديد في القرن السادس عشر (ص 246). وقد ساهم النظام المستجد في تفاقم مشاكل إجارة الأرض (ص 250). وهناك دلائل إضافية على إفقار بعض فئات المزارعين الأحرار وزوالهم (ص 252)، وتزايد التسول والتشرد في إنجلترا وصارا مشكلة سياسية هامة في أيام الملكة إليزابيث (ص 253).

إن القرن السادس عشر الطويل (1540 - 1640) هو مرحلة تشكل طبقات: طبقة زراعية رأسمالية تحوي ذوي الشرف gentry في الأعلى والفلاحين الأحرار في الأسفل. وأدى دمج ملكيات الأرض إلى ازدياد مدخول هذه الطبقة وإلى بداية تشكل البروليتاريا التي كان معظم أفرادها غير متوطنين في المدن، بل كانوا مشردين وعمالاً موسمين، إضافة إلى البروليتاريا الرثة في المدن.

كانت آلية الدولة موضوعاً لاتجاهين: أولهما الأفراد ذوو المواقع التقليدية العليا الذين ما كانوا قادرين على التكيف، إلا جزئياً في أحسن الأحوال، مع التطورات الاقتصادية؛ ثانيهما العناصر الصاعدة الذين جاؤوا من خلفيات مختلفة، من حيث الموقع الاجتماعي، والذين يضغطون باتجاه جعل الحياة الاقتصادية ذات منحى تجاري كامل. ولم يكن أيٌّ منهما متأكداً من أنه هو الذي سوف يستفيد من آلية الدولة القوية، خوفاً من أن يسيطر عليها الطرف الآخر. فكانت المرحلة الانتقالية في إنجلترا متوازنة وبعيدة عن صراع القوى القارية وعن إمكانية تدخلها في إنجلترا، كما أنها لم تكن ترزح تحت وطأة الأعباء التي يتطلبها التوسع الإمبريالي (ص 256). فكانت لها الحرية في تحقيق التخصص الاقتصادي، خاصة بمساعدة المواد الأولية المستوردة من أوروبا الشرقية، وبالتحالف مع الجمهورية الهولندية التي كانت تخشى أيضاً من تدخلات القوى الكبرى الأوروبية. وكانت الدولة الإنجليزية قوية فقط إلى الحد الذي يسمح لها بدفع تدخل القوى الخارجية. وكان لديها الحل الأمثل: عزلة سياسية نسبية، إضافة إلى ميزات الاقتصاد العالمي، وتوازن في القوى الداخلية الذي دعم السلم الداخلي وقلل من أخطاء جهاز دولة قوي يهيمن على المجتمع. كان جهاز الدولة وسيطاً بين تجمع القوى المختلفة والمتناقضة ويأخذ قراراته كحصيلة لحركتها (ص 257). وقادت حاجة البلاط إلى المال إلى مزيد من التجارة والتتجير commercialization (ص 258). وقد واجهت بريطانيا أزمة القرن السابع عشر بطريقة مختلفة عن الآخرين إذ جرى التركيز على المركنتيلية بواسطة تتجير الزراعة والصناعة (ص 260). وقد تضاعف سكان بريطانيا عن طريق الزيادة الطبيعية وعن طريق الهجرة الانتقائية إليها؛ وسنت قوانين ضد الفقراء. وفي هذا الوقت بدأت إنجلترا تتجه نحو

حيازة المستعمرات وراء البحار، فاستولت أولاً على إيرلندا في 1590، ثم اتجهت إلى أميركا وجزر الهند الغربية (ص 261).

كان العقد الواقع بين 1550 و1560، حاسماً في تطور فرنسا، إذ أدى نقص الذهب إلى البحث عن اكتشافات في أفريقيا وإلى تطوير قوتها البحرية؛ وفي نفس الوقت انفجرت الحروب الدينية التي شغلها بقية القرن. وأثر التضخم على مداخيل النبلاء الذين كان مورددهم الوحيد من ريع الأرض، وكانت الشرائح الدنيا هي الأكثر تأثراً (ص 263). لذلك ألحقوا أنفسهم بالدولة وتعلقوا بذيلها، وانتشر تلزيم الضرائب. إن الدولة فيها لم تعد امبراطورية، لكنها لم تصبح دولة قومية بعد. وكانت آلية الدولة قوية وضعيفة في آن معاً إذ كانت هناك نزعتان لديها واحدة تدعو للتركيز على التجارة من جهة، وأخرى تدعو للتركيز على الدين والسياسة من جهة أخرى (ص 263).

يمثل القرن السادس عشر عصر التحول من امبراطوريات تستخدم الطرق البرية (وهذه فشلت) إلى دول قومية تستخدم الطرق البرية. وكان النقل البحري أرخص من النقل البري بالنسبة للمواد الثقيلة (ص 266). وقد تنازع سياسياً في فرنسا اتجاهان، ضمناً أحياناً، أحدهما بري والآخر بحري (ص 266). ولم تقتصر المعارضة السياسية على هوغونوت الدين، بل كان هناك هوغونوت الدولة، إذ كانت عائلات الأرياف تعارض تسلط باريس والتاج وحليفته الكنيسة الكاثوليكية (ص 267). وفي حوالي 1573، وصل تنظيم الهوغونوت إلى قمة تطوره (ص 267). وكما كان فريق الهوغونوت يرتبط بقوى خارجية (إنجلترا والأمراء الألمان البروتستانت) كان الكاثوليك يرتبطون بروما. وقد حاول الملك هنري الثالث التحكيم بين الفريقين، ثم وجد هنري الرابع (البروتستانت) نفسه مضطراً للتحول إلى الكاثوليكية (إن باريس تستأهل قداساً) (ص 268).

هناك شبه إجماع بين المؤرخين على أن نهاية القرن السادس عشر الطويل تسجل بداية أزمة، أو أزمات متتالية. يختلف المؤرخون حول تحديد نقطة التحول في عام 1622 أو 1640 أو 1650؛ والأرجح أنها سنة 1640. المهم أن الأمر لم

يحدث في جميع المناطق في وقت واحد، وأن نقطة التحول كانت فترة زمنية. فإسبانيا التي كان استغلالها لأميركا بدائياً، أشبه بمجتمع الصيد وتجميع الموارد، لكن بوسائل متطورة، تراجع استيرادها للمعدن الثمين. وبلغ حجم هذا الاستيراد، في فترة 1641 - 1650، 39٪ بالنسبة للفضة و8٪ بالنسبة للذهب، بالقياس مع مرحلة 1591 - 1600، تبعاً لمبدأ تراجع المردودية الاقتصادية وهبوط الربحية. وما يميز القرن السابع عشر عن القرن السادس عشر هو استقلال الأسعار وانفصالها عن موارد الذهب والفضة (ص 271). وتراجع سكان المتوسط في وقت تزايد سكان الشمال حيث تزايدت الإنتاجية وتوسع الإنتاج في القرن السابع عشر. وتراجع سكان الامبراطورية من 20 مليوناً إلى 7 ملايين بين عامي 1620 و1650. كما تراجع سكان إيطاليا مليوني نسمة بين 1600 و1650. وكان معنى كل ذلك على صعيد الظاهرة الجيوبوليتيكية هو الانتقال من أطلسي إسباني إلى أطلسي أوروبي (ص 272). ساد لدى رجال هذه المرحلة الميركنتيلية اعتقاد أن بحبوحة العالم تشكل مجموعاً ثابتاً لا يزيد ولا ينقص، وأن النجاح في السياسة التجارية هو لمن يقطع أكبر حصة للوطن أو للفرد. وكانت نهاية القرن السادس عشر إيذاناً بانتهاء الربحية وهرب الريع والركود الاقتصادي (ص 274). وكان الأمر مختلفاً عما بعد الثورة الصناعية، إذ كان دور الرأسمال الثابت *fixed capital* ما يزال صغيراً في الصناعة. ولم تكن تقلبات الأسعار تحدث كنتيجة لفائض في الإنتاج أو للتقلبات في صناعة البضائع الرأسمالية *capital goods*. فقد اعتمد ازدهار السوق المحلي على المواسم وتقلبات المناخ، وكان الطلب الخارجي حصيلة عوامل وتغيرات تقررها النشاطات الداخلية (ص 274). وكانت إنجلترا، لوقت ما، في حيرة بين سياسة تعتمد على العزلة أو سياسة تعتمد على التوسع الخارجي؛ وتوصلت في نهاية الأمر إلى حل وسط لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي وسلامة البنية الاجتماعية. وكان توسع التجارة الخارجية في أيام الملكة إليزابيث أسطورة (ص 275). فقد ترددت إليزابيث حيال التوسع الخارجي، رغم أن عهدها شهد نشوء أول الشركات المرخصة (*Chartend companies*) (ص 276). إن حل مشكلة إنجلترا كان عن طريق صنع سلع جديدة وإعادة

التصدير. وبعد معاهدة كاتو - كامبريس كان العنف والنهب الحثيث للمستعمرات في غرب الكرة الأرضية وفي جنوبي مدار السرطان أمراً شائعاً، إذ لم تعتبره تلك المعاهدة منافياً لنصوصها. وكان النهب لمدة خمسين عاماً أكثر جدوى من الاستيطان (ص 280). لكن الأمر تغير بعد عام 1600، إذ إن إنجلترا التي كانت مكتفية حتى ذلك الحين بإلحاق إيرلندا بها، انطلقت إلى التوحد مع اسكوتلندا ثم إلى الاستيطان في أميركا الشمالية (ص 281). ثم جاءت الحرب الأهلية الإنجليزية نتيجة الصراع داخل الطبقات الحاكمة ولم تكن حرباً طبقية (ص 282). وكانت هذه الحرب الأهلية على مستوى عالٍ من التعقيد، مثل جميع الحروب الأهلية الأخرى؛ فكانت على الإجمال حرباً بين من يحرصون على الملكية وعلى نظام الألقاب والامتيازات في وجه كل تجديد، وبين دعاة تجيير الزراعة الذين يرون عدم الجدوى في بذخ البلاط.

وفي فرنسا أدى فساد الموظفين (Venality of Office) لا إلى برجزة السلطة بل فيدلة (Feudalization) البورجوازية (ص 283). وعلى عكس فرنسا، خسرت الأرستقراطية في إنجلترا على المدى القصير، لكنها ربحت على المدى الطويل بتحولها إلى بورجوازية رأسمالية. إن آلية الدولة في فرنسا، في العام 1600، كانت أقوى مما في إنجلترا. فالبيروقراطية كانت بالنسبة للبورجوازية هي الوسيلة الوحيدة لارتقاء السلم الاجتماعي، مما قاد البورجوازية الفرنسية إلى بذل اهتمام أكبر بشؤون الملكية الفرنسية (ص 284).

أدت حروب القرن السادس عشر إلى نشوء حاجة دائمة لدى الدولة الفرنسية إلى القروض في وقت تراجع دور المصرفيين الأجانب بسبب تراجع ألمانيا وإيطاليا وبسبب الحروب الدينية. فانتشر نظام تلزيم الضرائب. وبمقدار ما كانت الدولة تفرض قروضاً إجبارية على ملتزمي الضرائب كان هؤلاء يندمجون في الدولة، فنشأت علاقة حميمة بين الممولين والدولة، فوجودهم يعتمد على قوة الدولة شرط أن تعتمد الدولة عليهم. وكانت الحرب مربحةً للممولين (ص 285). وفي مواجهة الموظفين الأعيان، البورجوازيين عينت الدولة مفوضين لتستعيد، بعد هنري الرابع المواقع التي كانت قد خسرتها في الحروب الدينية.

وانتشرت الجانسنية بين الموظفين اعتقاداً، أنه لا خلاص من غرور هذا العالم إلا بالعزلة والانسحاب (ص 288).

كان لهولندا، ثم لإنجلترا فيما بعد، أي في القرن السابع عشر، قرن الأزمة، قدرة أكثر من فرنسا على التنافس في التجارة الخارجية بسبب تقدمهما المتراكم في التكنولوجيا والرأسمال الصناعي (ص 290). وأدت حرب الثلاثين عاماً إلى أعباء ضاغطة كبرى على الفرنسيين فقد تصاعدت النفقات العسكرية وتوسع الجيش ومتطلباته وتضخمت بيروقراطية الدولة فازدادت الضرائب للدولة كما ازدادت تعديات العسكر في الريف. وما زاد الأمر تعقيداً هو انتشار الأوبئة بين عامي 1628 و1633 (ص 292).

أدى الانغماس في الحروب الدينية إلى نزع القدسية عن السلطة، فكانت الحاجة إلى تأكيد سلطة في بداية القرن السابع عشر. ويدرج بعضهم الهوغونوت في إطار الحركات القومية الثورية الفرنسية. لقد انتشر هؤلاء في غرب فرنسا وجنوبها، مقابل انتشار الكالفينية في شمال الأراضي المنخفضة بما كاد يقود إلى تقسيم النذرلاند. ولم يكن مفاجئاً أن يطلب الهوغونوت مساعدة إسبانيا الكاثوليكية في إحدى اللحظات. فكانت تصفية الهوغونوت جزءاً من عملية الحفاظ على وحدة فرنسا كدولة. وكانت الانتماءات المناطقية أشد أثراً من الانقسامات الدينية في فرنسا، إذ إن الغرب والجنوب بقيا بعد الهوغونوت محافظين على اتجاهاتهما المعادية للاندراج تحت لواء الدولة المركزية؛ واعتنق الكثيرون الجانسنية (ص 294). وكان الضغط من أجل دولة ذات دين واحد في أوروبا القرن السادس عشر يشبه الضغط من أجل دولة الحزب الواحد في أفريقيا القرن العشرين، وذلك من أجل إلغاء الاتجاهات النابذة. لكن الثمن كان باهظاً؛ ذلك لأن الأرستقراطية في فرنسا استعادت قواها في القرن السابع عشر ولم تحدث الثورة في هذا القرن بل في القرن الثامن عشر.

إن اختلاف دور الدولة في إنجلترا وفرنسا أمر بالغ الأهمية؛ ففي كليهما تأرجحت الدولة بين الأرستقراطية والبورجوازية، وفي كليهما كان التأرجح

يميل إلى الأرستقراطية. والفرق بينهما هو أن البورجوازية كانت مرتبطة بمركز قوي بينما كانت في فرنسا مرتبطة بأطراف البلد. وفي كل من إنجلترا وفرنسا كان المركز يكسب المواقع في مواجهة الأطراف. فكان الأمر في إنجلترا لصالح البورجوازية الوطنية، بينما كان في فرنسا على حسابها.

جاءت الحرب الأهلية الإنجليزية في آخر لحظة ممكنة. وسيكون صعود الطبقة المالكة للأرض في المئة وخمسين سنة القادمة في إنجلترا كما في كل مكان آخر. لكنه كان في إنجلترا صعوداً لذوي الشرف gentry لا للأرستقراطية، وكان انتصاراً للبورجوازية.

الاقتصاد العالمي الأوروبي الأطراف في مواجهة الساحة الخارجية

إن الحديث عن اقتصاد عالمي أوروبي في القرن السادس عشر يعني أن حدوده أصغر من العالم ككل. والسؤال هو إلى أي مدى هو أصغر؟ وإيضاح الجواب يتطلب التمييز بين الأطراف والمسرح الخارجي للاقتصاد العالمي (ص 301).

إن الطرف هو ذلك القسم الجغرافي من الاقتصاد العالمي حيث أولوية الإنتاج للبضائع ذات المستوى الأدنى (أي البضائع التي يكون جزاء العمل فيها أقل)، لكنه يشكل جزءاً مندمجاً في النظام الشامل لتقسيم العمل، لأن البضائع المنتجة فيه ضرورية للاستعمال اليومي في المركز.

أما الساحة الخارجية للاقتصاد العالمي فهي تتألف من أنظمة عالمية أخرى ذات علاقة تجارية من نوع ما مع الاقتصاد العالمي، علاقة تعتمد على مواد ثمينة، وبالتالي فإنها تجارة غنية.

والنظر في أمر روسيا وبولندا في القرن السادس عشر يبين هذا الفرق، إذ إن كليهما شهد توسعاً للملكية الكبرى والإنتاج الزراعي النقدي والعمل القسري (ص 302). إن الأمر الهام في تاريخ روسيا هو الهجرة أو ما يسمى التوسع

الاستيطاني... وجميع ظواهر التاريخ الأخرى ترتبط بهذا الأمر. كان توسع روسيا شرقاً وجنوباً حدث هام في تاريخ العالم الحديث. ويعتمد اتجاه التوسع على قوة البلدان المجاورة والمحيطة بروسيا؛ ففي الوقت الذي صُدَّت روسيا في الغرب اتجهت إلى التوسع في سيبيريا. لا يستطيع المرء أن يتحدث عن علاقات تجارية حقيقية في مجتمع فيودالي قبل أن تصبح الحبوب سلعة تجارية (ص 303)، وكان صعود بولندا كإقتصاد مصدّر للقمح مترامناً مع صعود الملكيات الكبرى والعمل القسري والإنتاج الزراعي النقدي. وتزامن ذلك مع اشتداد قوة النبلاء الذين كان همهم من أجل إزالة عوائق التجارة لا يقل عما في أوروبا الغربية (ص 304). وبينما كانت بولندا تنتج القمح لسد حاجات خارجية في سوق أوروبية تتوسع، كانت روسيا تنتج القمح لسوق محلية تتوسع؛ وفي القرن السادس عشر كان تصدير القمح من روسيا يتطلب إذناً خاصاً من القيصر. وكان تخصص الإقتصاد العالمي الأوروبي يتم تقليدياً، وإن بحجم أقل، في الإقتصاد العالمي الروسي. فقد كان المركز في روسيا يصدر مواد مصنوعة (أواني معدنية، منسوجات، مواد جلدية، أسلحة، إلخ...). مقابل مواد ترفيه وأقمشة قطنية وأحصنة وأغنام. وكانت روسيا أيضاً تعيد تصدير المواد المصنوعة أوروبياً (ص 305). لكن روسيا لم تصبح قبل القرن السابع عشر خزاناً مهماً للتزويد بالقمح والمنتجات الخشبية (ص 306). إن الملكية المطلقة بنيةً حاول الملك وحاشيته من خلالها السيطرة السياسية، وذلك عن طريق البيروقراطية التي تشتري وظائفها وعن طريق الجيوش المتفرغة والمرترقة. إستخدم الملك، من ناحية، بورجوازية المدن التي ساعدته بالمال ووازنت الاتجاهات النابذة لدى النبلاء التقليديين؛ وكان الملك، من ناحية أخرى، رأس النظام الاجتماعي التقليدي وحامي النبلاء في وجه التآكل الناتج عن تطور النظام الرأسمالي. وفي حين كان القرن السادس عشر عصر صعود سلطة الدولة المركزية في أوروبا الغربية، كان في نفس الوقت عصر تراجع الدولة في بلدان أوروبا الشرقية (ص 309). ففي بولندا تراجعت سلطة الدولة المركزية في وجه النبلاء الذين كان لكل منهم جيش يوازي جيش الملك الذي صار ينتخب انتخاباً، في حين كان المجلس

التشريعي يتخلى عن سلطته للمجالس المحلية. وكانت أملاك الملوك في أوروبا الغربية تتوسع على حساب أملاك الكنيسة، لكن هذا الأمر لم يحدث في بولندا (ص 310).

في بروسيا حدث تطور مشابه لبولندا رغم بعض المظاهر المختلفة، وصعدت طبقة اليونكر القوية (ص 311). وكانت السويد شديدة التخلف اقتصادياً، لكن الدولة كانت ذات نمط أوروبي حديث وقوية؛ فقد سعت الأرستقراطية إلى ممارسة النشاط الاقتصادي التجاري بسبب ضعف زراعتها (ص 312).

وهناك شاهد على أن روسيا لم تكن جزءاً من الاقتصاد العالمي الأوروبي. فقد كان العمل القسري في المحاصيل النقدية أمراً فرضه تدخل الدولة في الاقتصاد. وكان ذلك على حساب النبلاء القدماء، وأدى بدوره إلى إعادة الفيدلة re-feudalization بواسطة عملية ارتكزت على استئانة الفلاحين المتزايدة. فلم يكن أمام الفلاحين بسبب عبء الديون سوى العودة إلى الانضواء في القنانة الطوعية. وفي الوقت ذاته فرضت الدولة منذ إيفان الرهيب قيوداً على الأقنان لمنع هربهم من الإقطاعات الكبرى لدرء خسارة الأيدي العاملة ولتلافي تراجع الإنتاج بما ينتج عنه من هبوط الفوائض المقتطعة لصالح الدولة. ولم يكن ممكناً منع الهجرة إلى مناطق الجنوب والشرق المفتوحة دون دور الدولة المركزي القوي. فكان دور الدولة مرتبطاً بالتوسع والاحتلال. كذلك في إسبانيا. ومن المعلوم أن إسبانيا تشكلت نتيجة عملية التوسع لاستعادة الأندلس والصليبيات ضد المغرب، كما تشكلت روسيا ضد التتر عن طريق التوسع والصليبيات المسيحية من أجل الاستيلاء على الأراضي التي كانت في حوزة المسلمين. كان الثمن الذي دفعه قياصرة موسكو للمقاتلين التقليديين في عملية الاستيلاء والتوسع هو التنازل لهم عن السلطة الدائمة، لكل حسب مرتبته (ص 313). وفي أيام إيفان الرهيب، في منتصف القرن السادس عشر، تم تثبيت الربط بين الخدمة العسكرية وبين إعطاء امتيازات الإقطاع، وذلك من أجل إيجاد جيش قوي يدين بالولاء للقيصر. في نفس الوقت سعى القيصر إلى التوسع غرباً نحو البلطيق واستفاد من

الإمكانيات التجارية المتاحة، واحتكرها لنفسه، بعكس بولندا حيث قامت الأرستقراطية بهذا الدور (ص 316). وأنشأ القيصر حرساً ملكياً خاصاً واستخدمه لتطهير أعدائه، خاصة من بين الأرستقراطية، فألغى بذلك إمكانية الانقلاب ضده (ص 317). وصارت الأرض تدريجياً في حيازة رجال جدد من حاشية القصر والمقاتلين والنبلاء الصغار. وقد حدث الأمر نفسه في كل مكان تقريباً، إلا أنه كان في أوروبا الشرقية على حساب الدولة المركزية بينما كان في روسيا بفضل الدولة المركزية. وتراجعت مدن أوروبا الشرقية، أكثر مما في روسيا التي صمدت مدنها (ص 321). فكانت قوة البورجوازية التجارية المحلية جزءاً من قوة المدن (ص 322).

هناك أسباب مماثلة جعلت الإمبراطورية العثمانية تبقى خارج الاقتصاد العالمي الأوروبي. ولم يكن تراجع اللافت نتيجة ممانعة «ثقافية» للتكنولوجيا الحديثة، بل كان لأسباب بنيوية تتعلق بتحول طرق التجارة واستبعاد المنطقة من الاقتصاد العالمي الأوروبي (ص 325). حدث التوسع البرتغالي قبلاً بسبب حاجات، منها نقص الذهب ونقص القمح، والحاجة إلى أرض وعبيد لإنتاج السكر، والحاجة إلى مساحات لصيد الأسماك. وكان التوجه الأساسي في الاكتشافات الإيبيرية في القرن الخامس عشر هو نحو الأطلسي وإفريقيا الغربية. ولم يستيقظ اهتمام البرتغاليين بتجارة التوابل والأحجار الكريمة والتوجه نحو الهند سوى في الأخير من القرن الخامس عشر. فصار ملك البرتغال يفتش عن مملكة الراهب يوحنا (prester John) كي تكون محطة على طريق الهند. كان الذهب من إفريقيا الغربية والتوابل من الهند أكثر من نصف مداخل البرتغال في القرن السادس عشر. تدريجياً صارت التوابل تشكل الجزء الأكبر منها. وقد استطاع البرتغاليون تحقيق توسعهم عن طريق التفوق التقني وبناء السفن وطريقة تثبيت المدافع فيها (ص 326). وكانت أهم المحطات التجارية في مضائق ملقة، حسب خطة رسمها البوكرك (ص 327). وكانت معظم تجارة البرتغال بيد الدولة. ولم تفرض البرتغال سيطرتها سوى على مساحات صغيرة؛ ومارست التجارة المحلية مع المناطق المحيطة حسب القوانين المحلية. ولم تكن تجارة المحيط الهندي جزءاً من الاقتصاد

العالمي. والسبب في صعود البرتغال في المحيط الهندي ثم البحر الصيني هو «الفراغ في التجارة البحرية». ولم يكن الفراغ اقتصادياً بل سياسياً. ولم يخترع البرتغاليون هذه التجارة، بل سيطروا على تجارة موجودة من قبل في أيدي التجار المسلمين (ص 328). وكان طرد التجار المسلمين يتم بالقوة والعنف. في مقابل التوابل كانت آسيا تستورد المعادن الثمينة (الذهب والفضة). وكان ذلك ممكناً بفضل تجارة أوروبا مع أميركا التي كانت مصدر الفضة (ص 329). ولم تكن آسيا جزءاً من الاقتصاد العالمي الأوروبي في ذلك الوقت، ذلك أنه بين عامي 1500 و 1800 كانت التجارة مع آسيا تتم حسب شروط تفرضها آسيا وفي إطار تقررته هي. وبعد سنوات قليلة من وصولهم إلى الهند لجأ التجار البرتغاليون إلى ممارسة التجارة بين المناطق الآسيوية كوسطاء ومحكمين (ص 330). لم يضيف البرتغاليون أي عامل اقتصادي واحد إلى تجارة البحار الجنوبية. الهولنديون فعلوا ذلك إذ أنشأوا مزارع أداروها هم وفرضوا العمل القسري. وحافظت دول آسيا على استقلالها، إذ كان لديها اقتصاد عالمي مزدهر عندما وصلها البرتغاليون. وبقي التبادل والاتصال على حاله كما كان خلال الألف عام السابقة (ص 331). لم تحتل أوروبا آسيا في القرن السادس عشر لأنها لم تكن قادرة على ذلك. وكان تفوقها في البحر فقط، إذ إن الدولة العثمانية كانت ما تزال تتوسع في الأراضي الأوروبية. ولم يتغير ميزان القوى إلا بعد الثورة الصناعية.

كانت آسيا ساحة خارجية مارست أوروبا التجارة معها بشروط غير متكافئة، إذ فرضت الاحتكار بالقوة على آلية السوق التي كانت سائدة. وبقيت حياة آسيا الداخلية على حالها (ص 332). وما قدمته آسيا كان مواد ترفيه. ولم تكن تلك المواد قليلة الأهمية رغم أنها كانت ثانوية بالنسبة للغذاء (مثل القمح والماشية والسّمك والأرز) وبالنسبة للأيدي العاملة المطلوبة لإنتاجها، وأولوية ثانية بالنسبة للذهب المكتنز، بل المستخدم كعملة (ص 333). لقد حقق الأوروبيون ربحية عالية بالقوة واستخدام العنف (ص 334). وجاءت أرباحهم من النهب واستلاب الغنائم بشكل لن يكتب له البقاء بالمقارنة مع الاستغلال الاقتصادي في إطار الاقتصاد العالمي الواحد. في القرن السادس عشر أقام

الإيبيريون مستعمرات في أميركا لكنهم أقاموا مجرد محطات تجارية في آسيا (ص 335).

لجأ الأوروبيون في العالم الجديد إلى شكل مستقر من إنتاج المعادن الثمينة والأخشاب والجلود والسكر واستخدموا الأيدي العاملة الرخيصة والإشراف الإداري الأوروبي (بعد أن كانوا قبل ذلك يقتصرون على أساليب الجمع gathering techniques البدائية التي تساوي النهب) فحولوا النظام الاجتماعي ودمجوه في الاقتصاد العالمي. وقد حدث الانتقال عندما لم يبق لدى الأوروبيين خيار آخر، فانطلقوا إلى الساحة الخارجية وكان الثمن باهظاً (ص 337). إن الحدود الجغرافية لاقتصاد عالمي هي مسألة توازن، كقاعدة عامة. فالنظام يتوسع إلى الحد الذي تصبح بعده الخسارة أكبر من الربح. وديناميكية القوى داخل المركز هي التي تقود إلى التوسع. وهناك عامل المسافة الذي تقررته التكنولوجيا المتاحة. كانت الإمبراطوريات من قبل تتحدد أبعادها ضمن مسافة السفر 60 يوماً. والرحلة إلى أميركا مع العودة تستغرق... الشهور ما عدا الفصل الميت. أما الرحلة إلى مانيلا من ليشبونة مع العودة فهي تستغرق سنوات. وقد كان احتلال الأمريكتين سهلاً. أما آسيا فكانت أمراً مختلفاً؛ لذلك اكتفى الأوروبيون بمحطات تجارية (ص 338). يختلف التعامل مع الأطراف عما هو مع الساحة الخارجية. ففي المركز فقط يستطيع الفريق الأقوى اقتصادياً أن يفرض نفسه بالسيطرة الثقافية أيضاً. فهم البرتغاليون هذا الأمر أكثر من الإسبان الذين أعطوا التبشير المسيحي أهمية أكثر مما أعطاه البرتغاليون الذين كانوا أكثر تفهماً لحدود قوتهم في تلك المواجهة الكبرى الإسلامية المسيحية في آسيا القرن السادس عشر.

في آسيا واجهت هيمنة الأوروبيين على المحيط الهندي ومضائق ملقة تحدياً متواصلاً خلال القرن السادس عشر الطويل من العرب والبنادقة (أي طريق اللافنت) ومن القوى الصاعدة في أوروبا الشمالية الغربية (هولندا وإنجلترا) ومن القوى الصاعدة محلياً في آسيا (ص 339). لم يستطع البرتغاليون إيقاف تجارة اللافنت لأن الأمر سيكون مكلفاً ويتطلب شبكة من الحصون وجيوشاً

وموظفين. وفي الثلاثينات من القرن السادس عشر عاد الأتراك إلى المحيط الهندي؛ وفي 1560 كانت الإسكندرية تصدر من التوابل ما يساوي الكمية التي كانت تصدرها في نهاية القرن الخامس عشر، وإن تناقص ذلك تدريجياً (ص 340).

تراجعت البرتغال تجارياً في ثمانينات القرن السادس عشر. لكن البندقية ما كان بإمكانها الحلول مكان البرتغال (ص 341). يجب التذكر أنه عندما أعلن التاجان الإسباني والفرنسي الإفلاس في عام 1557، تبعهم البرتغاليون في 1560. تجدر الإشارة إلى أن تجارة التوابل كانت تجارتين: تحت تسمية العقد الآسيوي والعقد الأوروبي. فهناك الربح من تجارة التوابل بين آسيا وليشبونة (أو البندقية، أو أمستردام لاحقاً)؛ وهناك الربح من إعادة البيع النهائية للمستهلكين في أوروبا، الذين كانوا في أوروبا الشمالية بشكل رئيسي. ولم يكن للبرتغاليين شبكة للبيع في أوروبا خاصة بعد تراجع انتوالب. وقد صارت الأولوية للعقد الأوروبي على العقد الآسيوي. ومع مرور الزمن كان تفوق الهولنديين ثم الإنكليز لا يقتصر على أوروبا بل انتقل إلى المحيط الهندي، بحيث صاروا قادرين على جني الأرباح لا من التجارة وحدها، بل من نهب السفن البرتغاليين أيضاً. رغم ذلك ما استطاع الهولنديون إحداث تغيير في التجارة الآسيوية بل استمروا في دور الوسيط كالبرتغاليين (ص 341).

وفي مضائق ملقة استولى الجاويون على تجارة التوابل من البرتغاليين حتى مجيء الهولنديين على الأقل. وعندما استعاد اليابانيون وحدتهم وتجاوزوا الفوضى الداخلية في أواخر القرن السادس عشر، ما عادوا بحاجة إلى البرتغاليين وصاروا يعيقون اليسوعيين عندهم ثم عزلوا أنفسهم (ص 342). وربما كان سبب عزل اليابانيين أنفسهم هو النشاط المتزايد للتبشير المسيحي؛ أو ربما عاد الأمر إلى استعادة اليابانيين قواهم في وقت كانت روابطهم بالاقتصاد العالمي ما زالت واهية.

استفاد المستوطنون البرتغاليون في الشرق من عَبر تراجع تجارة محطات التوزيع. ولجأوا تدريجياً إلى قطع صلتهم ببلدهم واندمجوا محلياً، خاصة بعد 1580 حين صارت البرتغال تابعة للتاج الإسباني؛ فقد كان البرتغاليون لا يرغبون في إشراك الآسيويين في تجارتهم (ص 343).

وبدل أن تدخل آسيا في عداد مناطق الأطراف مباشرة، أدى التدخل الإيبيري إلى استبعاد آسيا لقرن آخر متى استطاعت أوروبا ضم آسيا كمنطقة آسيوية (ص 344).

مراجعة نظرية

إن النظام العالمي نظام اجتماعي ذو حدود وبنى وجماعات منضوية وقواعد للشرعة وانسجام. وهو يتشكل من قوى متناقضة تحدث بينها توترات وضغوط، وهو يشبه الكائن العضوي organism بمعنى أن صفاته تتغير في بعض الأوجه وتبقى ثابتة في أوجه أخرى. وهو يتميز بحياة محتواة ضمن حدود بمعنى أن دينامية تطوره تعتمد على عوامل داخلية بالأساس (ص 347).

وهناك نوعان من النظام العالمي: الإمبراطورية العالمية حيث توجد وحدة سياسية، واقتصاد عالمي، بدون وحدة سياسية. قبل المرحلة الحديثة كانت الاقتصادات العالمية غير مستقرة، فهي إما كانت تتحول إلى إمبراطوريات أو تضمحل. ومن خواص الاقتصاد العالمي الحديث أنه دام منذ أكثر من 500 عاماً ولم يتحول إلى إمبراطورية. غير صحيح أنه في النظام الرأسمالي لا تتدخل الدولة في الاقتصاد، بالعكس تركز الرأسمالية على مبدأ تحمل الدولة للخسائر، أما الأرباح فتوزع على المصالح الخاصة. إن الخيار الآخر الذي يمكن أن يحافظ على مستوى إنتاجية عال بنظام توزيع جديد هو النظام الذي يعيد الدمج بين مستويات القرار السياسي والاقتصادي. وهذا الخيار لنظام عالمي آخر هو حكومة عالمية اشتراكية. وهو أمر غير مطروح حالياً بل غير مفكر فيه (ص 348). يعتمد حجم النظام العالمي على تقنيات المواصلات، ويتغير الأمر دائماً. وفيما يتعلق بتقسيم العمل فالمسألة ليست وظيفية أو مهنية بل جغرافية، أي غير متكافئة وسبب عدم التكافؤ ليس بيئياً بل يعود إلى التنظيم الاجتماعي للعمل. وفيما ترتبط الثقافة بالمهنة في الإمبراطورية، ترتبط الثقافة بالفضاء المكاني في الاقتصاد العالمي. فآداة الضغط المتاحة بالدرجة الأولى في الاقتصاد العالمي هي الدولة القومية (المحلية) وبنيتها، وما ينتج عنها من تجانس. وهذا هو الأمر السائد في مناطق المركز من الاقتصاد العالمي حيث هناك آلية دولة قوية، تشترك مع ثقافة

قومية، وهي ما يوصف عادة بالدمج القومي الذي يشكل آلية لحماية الفوارق والامتيازات.

ينقسم الاقتصاد العالمي إلى دول - مركز قوية ومناطق الأطراف. ولا يقال دول الأطراف، لأن ما يميز الأطراف هو ضعف الدولة وبنيتها فيها وربما تكون غير موجودة. وهناك المناطق شبه الطرفية، التي تتراوح بين المركز والأطراف لجهة تعقيد النشاطات الاقتصادية وقوة آلية الدولة والاندماج الثقافي. وبعضها كان سابقاً دول مركز. ليست المناطق شبه القرنية تعبيراً إحصائياً بل هي مكونات بنيوية في الاقتصاد العالمي فهي أشبه بالوسيط التجاري في الإمبراطورية (ص 349). هناك تراتبية في تقسيم العمل المهني يحتفظ فيه المركز بالأعمال الماهرة والأكثر إجزاء؛ ينتج عن ذلك عدم تكافؤ جغرافي تقويه وتدعمه آلية السوق. فالهوة الاجتماعية تزداد بين المناطق. ومن الممكن لبلد أن يحل مكان بلد آخر في المركز. إنه نظام رأسمالي، فهو ليس فيودالياً ولا اشتراكياً. يجب الحذر من القول إنه في القرن العشرين يمكن أن توجد اقتصادات قومية اشتراكية في إطار الاقتصاد العالمي (في مواجهة القول إن هناك حركات اشتراكية تسيطر على أجهزة الدول في بعض بلدان الاقتصاد العالمي). إذا كانت الأنظمة العالمية هي وحدها الأنظمة الاجتماعية (فيما عدا بعض اقتصادات الكفاف المعزولة)، فمن المفروض أن يتبع ذلك أن بروز وتكون الطبقات والفئات الاجتماعية ودورها السياسي يجب أن يؤخذ ويفهم على أنها عناصر هذا النظام العالمي. على صعيد الوعي والمستوى الجغرافي. الطبقات موجودة دائماً بشكل كافٍ؛ والسؤال متى تصبح راعية لذاتها، أي متى تصبح تفعل كفة في الساحة الاقتصادية - السياسية، وحتى على الصعيد الثقافي. إن هذا الوعي الذاتي هو وظيفة لوضعية التناقض. في حالات التناقض والنزاع ينخفض عدد الكتل المتعددة المتناحرة إلى اثنين عن طريق التحالفات؛ فبالتعريف توجد طبقتان واعيتان لا ثلاثة، رغم تعدد المصالح والفئات المرتبطة بهما. ويمكن أن تختفي الطبقات أو يوجد منها واحدة أو اثنتان، وهذه الحالة الأخيرة هي الأكثر قابلية للانفجار. لا تناقض في هذا الكلام، إذا قلنا إن هناك طبقة واحدة، لأن التناقض يمكن أن يكون بين طبقة واحدة وبقية شرائح المجتمع. وقد زعمت الطبقة الرأسمالية أنها هي الطبقة

الكونية وسعت إلى تنظيم الحياة السياسية وتحقيق أغراضها في مواجهة خصمين. فمن ناحية كان هناك الذين سعوا إلى الحفاظ على المراتب التقليدية رغم أنهم فقدوا العلاقة مع الشأن الاقتصادي، وهؤلاء يفضلون تعريف المجتمع على أنه خال من البنية الطبقية. في مواجهة هذه الأيديولوجيا عملت البورجوازية كطبقة واعية لذاتها. والخصم الآخر هو العمال. وعندما يرى هؤلاء أنفسهم كطبقة واعية لذاتها (ص 351) (وهذا ما كان لا يموت كثيراً في القرن السادس عشر) كانت الطبقة البورجوازية تقع في مأزق تكتيكي. إذ إن البورجوازية بمقدار ما تواجه ذلك بوعي طبقي لذاتها تثير الوعي الطبقي العمالي وتخطر بوضعها السياسي؛ وإذا لم تفعل ذلك تضعف موقعها حيال التقليديين. لذلك زعمت البورجوازية أنها هي الطبقة الكونية التي تضم فئات من مختلف الشرائح الاجتماعية (كما تشير تجربة الوجهاء gentry في إنجلترا الـ Tudor وأهل مدن هولندا الشمالية) وكانت إحدى وسائل البورجوازية لدعم زعمها بأنها هي الطبقة الكونية هي بإعطاء غطاء ثقافي لمزاعمها. كانت البورجوازية تخاف الثورة من جهة اليسار كما تخاف تحالف أعدائها الذي يمكن أن يؤدي إلى شعارات مناطقية كما في فرنسا في النصف الثاني من القرن السادس عشر الطويل. وكان لتراجعها آثار بعيدة المدى ظهرت في الراديكالية الاجتماعية في الثورة الفرنسية. مع فشل الآمال بالإمبراطورية الهابسبورغ وجدت البورجوازية الأوروبية أن ملاذها هو دول المركز، والذين كانت لديهم أوضاع إثنية - دينية كان باستطاعتهم تبني الدول القومية، وهذا ما حصل (ص 352). اعتبر مزارعو الأطراف الرأسماليون أنهم جزء من طبقة وجهاء gentry عالمية. وضّحوا بجذورهم الثقافية المحلية في سبيل الانخراط في الثقافات «العالمية». لكنهم كطبقة عالمية كانوا بحاجة إلى تعاون الشرائح الرأسمالية في دول المركز؛ وهذا ما لم يحدث، فراجع هؤلاء المزارعون الرأسماليون إلى تشكيل فئات من أهل الهاسيندا في أميركا أو نبلاء أوروبا الشرقية بشكل متشاور ومفوت، وتراجعوا من العالمية إلى أشكال التضامن المحلية. وعندما تشعر الطبقات المهيمنة محلياً أنها مهددة من الطبقات الدنيا فإنها تلجأ إلى الثقافة المحلية لإحداث انحراف أو تمييع الصراع الداخلي المحلي فتخلق تضامناً محلياً في

وجه الخارج. ويقوى هذا الاتجاه عندما تشعر هذه الطبقة المهيمنة محلياً أن هناك طبقة عالمية تضغط عليها أو تستغلها. بالطبع لا يمكن إنشاء هوية من لا شيء أو من وجود وإه. فالبناء على أساس اللغة والدين وأسلوب الحياة المميز، هو ما يتم القيام به. لكن الانسجام والعاطفة الدينية واللغوية هما بنى اجتماعية تولد في ظروف صعبة وليس مجرد استمرار للماضي. كان القرن السادس عشر فترة استدعت عملاً من هذا النوع فقد كان عصر إصلاح ديني وإصلاح مضاد، كما كان فترة حروب دينية أهلية، وأحزاب «دينية عالمية». وفي النهاية، عندما انجلى الغبار، استقرت البراكين الدينية في أنماط من الانسجام الديني للوحدات السياسية في إطار من Laissez Faire العالمي. يشير البحث، كما أسلفنا، إلى الأشكال المختلفة التي لمصير البروتستانتية ديناً لدول المركز (عدا فرنسا، وشرحنا لماذا) والكاثوليكية ديناً للأطراف وأشباه الأطراف. وتم التشكيك في كون مبادئ الشيولوجيات المختلفة ذات علاقة بذلك، رغم أنها يمكن أن تكون سهّلت الأمر. على العكس، إن الشيولوجيات كما تطورت في الواقع العملي يتعارض مع مفاهيمها الأساسية، عكست وخدمت الأدوار للمناطق المختلفة في النظام العالمي. لم يضيّع شارل الرابع فرصته في إقامة دولة جرمانية بروتستانتية موحدة، عندما حاول أن يبقى حكماً في الانشقاق الديني لا طرفاً. لكن شارل حاول أن يبني إمبراطورية عالمية لا اقتصاداً عالمياً. فالإمبراطوريات يعتمد ازدهارها على التعدد الديني الذي يعبر عن أدوار مختلفة لا تنحصر ضمن حدود سياسية معينة إلا نادراً. أما الانسجام الديني في إطار عدم الانسجام أو التعدد العالمي فهو المعادلة لاقتصاد عالمي. على الأقل هذه هي المعادلة في البدايات البسيطة. ليس الدين هو وحده المحدد الثقافي للجماعات الكبرى، بل يمكن أن تكون اللغة محدداً. بدأت اللغة تلعب هذا الدور منذ القرن السادس عشر، وإن كان للدين ميزات عليها، فهو يتدخل بدرجة أقل في عملية الاتصالات الجارية في اقتصاد عالمي. كما أنه، أي الدين، لا يستسلم بسهولة للاتجاهات الانعزالية بسبب مفاهيمه الكونية. اتجه الاقتصاد العالمي الأوروبي في القرن السادس عشر إلى أن يكون نظام الطبقة الواحدة. فالقوى الديناميكية المستفيدة من التوسع الاقتصادي والنظام الرأسمالي، خاصة في

بلدان المركز، والتي لديها وعي طبقي والتي تفعل على الساحة السياسية، متماسكة. وهي حوت مزارعين وتجاراً وصناعيين. فالأفراد النشيطون كانوا يتحولون من مهنة إلى أخرى حسبما يكون الربح أوفر. وما يميز هؤلاء عن غيرهم. مهما كانت مهنتهم، هو العمل في سبيل الربح.

حاول الآخرون الدفاع والمقاتلة باسم الامتيازات العائدة لمواقعهم الاجتماعية (أرستقراطية تقليدية، مزارعون صغار مستفيدون من مواقع فيودالية، إحتكارات نقابية مفوتة). تحت غطاء التشابهات الثقافية نشأت تحالفات غريبة. تتعدد أنواع الجماعات ذات الموقع التقليدي أمامنا. والحكم الأساسي هو للتشكل الطبقي. ولم يكن القرن السادس عشر حاسماً، إذ لم تنتصر الطبقة في المجال السياسي بعد. وقد عكس تطور آليات الدولة هذا التردد (ص 354). إن آليات الدول لا يمكن أن تكون قوية في جميعها أو ضعيفة في جميعها، فهي تكون قوية في بلدان المركز وضعيفة نسبياً في الأطراف. وصيرورة هذه الدولة أو تلك لتلعب هذا الدور أو ذاك هي مسألة جزافية accidental. المهم هو أن الدولة في بعض هذه البلدان أقوى مما في غيرها. ما معنى أن تكون آليه الدولة قوية؟ الجواب هو أن تكون قوية بالنسبة لبلدان النظام الأخرى، حتى ولو كانت دول مركز، وقوية بالنسبة للكيانات السياسية المحلية، وذات سيادة فعلية ويومية، وقوية حيال أي من الفئات الاجتماعية. ومن الواضح أن بعض الفئات الاجتماعية تضغط على الدولة، وأن بعض تركيباتها تتحكم بالدولة. والدولة ليست حَكماً محايداً. لكن الدولة ليست حصيلة حسابية للقوى، خاصة وأن بعض هذه القوى توجد مواقع لها في أكثر من دولة أو أن العوامل المحددة لها لا علاقة لها بحدود الدولة. الدولة القوية هي الدولة ذات الاستقلالية حيال الفئات الاجتماعية والتي تعمل بواسطة جماعات البيروقراطية والإدارة. تظهر هذه الجماعات في إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي لأن الدولة القوية هي الخيار الأفضل بين خيارات أخرى صعبة وذلك بالنسبة للجماعتين الأقوى على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهما الشرائح الرأسمالية الصاعدة والهرمية الأرستقراطية التقليدية. بالنسبة للأولى، الملكية المطلقة هي الزبون الأول وهي الحارس ضد

العصابات المحلية والدولة، وهي نمط الشرعية الاجتماعية، وهي تلك التي تحمي في وجه العوائق التي توجد لها دول قوية أخرى. بالنسبة للثانية، الدولة القوية تكبح الشرائح الرأسمالية وتحافظ على المواقع التقليدية المحافظة وتحفظ الأمن وتسعى للرفاه. لا شك أن النبلاء والبورجوازيين وجدوا في الدولة وأجهزتها عبئاً مالياً ومصروفات بيروقراطية غير منتجة. لكن لم يكن لديهم خيار آخر. وكان هذا الأمر مصدر قلق دائم (ص 355).

إن آلية ترجيح القوة تقود إلى القوة بعد نقطة معينة ويقود الضعف إلى مزيد من الضعف. في الدول الضعيفة لا تلعب أجهزة الدولة دور المنسق لآلية صناعية - تجارية - زراعية معقدة. بل يكفي أرباب الدولة ومديروها وبيروقراطيتها بأن يشكلوا مجموعة من أسياذ الأرض من بين مجموعات أخرى. وهي تتمتع بمقدار قليل من الشرعية. يسميهم البعض حكاماً تقليديين، وغالباً ما يستخدم الصراع السياسي تعبير التقليد في مواجهة التغيير. لكن ما هو تقليدي يعود إلى أصل أحدث مما يظن الكثيرون. فيعكس الغرائز المحافظة لبعض الجماعات التي تعاني تراجعاً في وضعها الاجتماعي. والحقيقة أنه لا شيء أسرع من التقليد في «التكوّن» لتلبية حاجات مستجدة. في نظام الطبقة الواحدة، «التقليدي» هو الاسم الذي يعطى للآخرين الذين يقاتلون تلك الطبقة. يمكن للتقليديين أن ينتصروا في بعض البلدان. لكنه إذا أريد للاقتصاد العالمي الرأسمالي أن ينتصر ويبقى فمن الواجب أن يهزموا في معظم البلدان الأخرى. فالنظام الاجتماعي يحتمل التعددية في داخله. واللعبة ليست لعبة «مجموعها صفر» (ص 356) في القرن السادس عشر كانت أوروبا على مفترق تحولات عميقة، فقد أسست بعض الجماعات اقتصاداً عالمياً أساسه تقسيم عمل معين، وخلقت دولاً قومية في مناطق المركز لتكون ضمانة - اقتصادية - سياسية لهذا النظام، وجعلت العمال يدفعون ليس فقط الأرباح بل ثمن الحفاظ على هذا النظام. لكن من شيم أوروبا Credit أن هذا النظام قد ولد على يدها، لأنه دون اندفاع القرن السادس عشر ما كان ممكناً للعالم الحديث أن يولد، وعلى الرغم من وحشية الأعمال التي ارتكبت، كان الأفضل أن يولد هذا العالم من أن لا يولد. ومما يذكر لأوروبا أيضاً أن

تحقيق هذه الولادة لم يكن بالأمر السهل ، فالذين دفعوا الثمن على المدى القصير ما زال صراخهم ضد عدم العدالة مدوياً. إن الفلاحين والعمال في بولندا وإنجلترا والبرازيل والمكسيك كانوا قلقين ومتمردين بطرق مختلفة وكما قال أحدهم: «سعيد البلد الذي لم ينس شعبه كيف يثور».

إن ما يميز العالم الحديث هو خيال الساعين للربح والنضال المضاد للمضطهدين. إن الاستغلال والرفض لقبول الاستغلال على أنه أمر لا بد منه أو أنه أمر عادل هو ما يشكل الثنائية المستمرة في العصر الحديث وذلك في إطار جدلية لم تصل بعد إلى قمة تطورها في القرن العشرين (ص 357).

النظام العالمي الحديث *

(ايمانويل والرستين) (الحلقة الثانية)

قراءة الفضل شلق

أزمة القرن السابع عشر

تفيدنا بحوث المؤرخين حول اتجاهات الأسعار في أوروبا بين الحربين العالميتين وحول الدورات الاقتصادية الطويلة (على مدى 250 سنة مثلاً) - كما بلورها فرنسوا سيميان - في صياغة نظرية مقبولة لتطور أوروبا الحديثة في الفترة المبكرة: هناك توسع في القرن السادس عشر وضمور أو ركود أو أزمة في القرن السابع عشر. هناك خلافات حول الحد الفاصل بين المرحلتين، وحول طبيعة التغيرات الحاصلة، وحول التنوعات الإقليمية، وحول الأسباب والنتائج، لكن التعميم يبقى صامداً (ص3). ويبدو القرن السابع عشر مضافاً إليه جزء في القرن السادس عشر، معدوم الطابع الخاص إذ يقع بين عصر النهضة والإصلاح الديني من جهة وعصر الأنوار والثورة من جهة أخرى، فكانه فترة انتقالية بين مرحلتين. وهناك شكوك من ناحية أخرى حول ما إذا كانت هناك دورات طويلة في الاقتصاد (ص3).

إن الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر والثورة الزراعية في

Wallerstein, Immanuel: The Modern World System II; Mercantilism and the (*) Consolidation of the European World-Economy, 1600-1750. Academic Press, San Diego California, 1974.

الألف الثامن قبل الميلاد، نقطتان فاصلتان في التطور التاريخي. والمرحلة الواقعة بين 1500 و1750 هي مرحلة ركود في التطور التكنولوجي وهي مرحلة انتقالية نحو الرأسمالية (ص5). وبالنسبة لجماعة أخرى من الدارسين ليست الثورة الصناعية هي النقطة الفاصلة (ص6) بل هو التوسع الأوروبي بمعنى ولادة السوق العالمية، وظهور الرأسمالية في القرن السادس عشر الطويل. وهناك جماعة أخرى تعتبر منتصف القرن السابع عشر نقطة التحول الفاصلة، أي حلقة الوصل بين مرحلة الثورة الصناعية والثورة الفرنسية من جهة والقرن السادس عشر الطويل من جهة أخرى (ص6). فالقرن السابع عشر شهد تحولات نوعية أهمها: فهم العالم رياضياً أو إحصائياً.

إذن هناك ثلاثة تواريخ مقترحة لنقطة الفصل:

- 1800 لمن يركزون على أهمية الثورة الصناعية.

- 1650 لمن يركزون على أهمية ظهور الدول الرأسمالية (بريطانيا والأراضي المنخفضة) أو ظهور الأفكار الحديثة (ديكارت، ليبنتز، سبينوزا، نيوتن، لوك).

- 1500 لمن يركزون على أهمية ظهور النظام الرأسمالي العالمي.

فالتعبير «أزمة» يجب أن لا يستهان به على أنه رديف تحول دوري؛ بل يجب أن يكون تعبيراً لا عن تحولات حديثة Conjuncture بل عن منعطف في تحول البنى على المدى الطويل. إن أزمة القرن السابع عشر تعني مرحلة الانتقال من الفيودالية إلى الرأسمالية، وهذا الأمر يستدعي تحديد الرأسمالية كنظام اجتماعي وكنمط إنتاج وكحضارة أيضاً. إن الفكرة الأساسية لهذا الكتاب هي أن النظام العالمي الحديث أخذ شكل الاقتصاد العالمي الرأسمالي (ص7) في أوروبا في القرن السابع عشر الطويل تحول النظام الفيودالي الأوروبي إلى نظام مختلف نوعياً (ص8).

ومنذ ذلك الوقت: أ) توسع الاقتصاد العالمي ليشمل كل الكرة الأرضية؛ ب) شهد دورات نمطية للتوسع والانكماش وتغيرات للأدوار

الاقتصادية لمناطق جغرافية مختلفة (هبوط وصعود دول مركز، ودول طرفية وشبه طرفية)؛ ج) شهد عملية تحول شاملة وطويلة الأمد في النواحي التقنية والصناعية، وظهور البروليتاريا، إضافة إلى تنامي المقاومة السياسية للنظام نفسه - وهذه التحولات ما تزال مستمرة.

من هذا المنظار يبدو أن فترة 1600 - 1750 هي بالدرجة الأولى مثل على النمط الدوري للتوسع والانكماش. فمن الناحية الجغرافية، لم تشهد الحدود المولودة حوالي العام 1500 تغييراً يذكر حتى عام 1750 كما أن السيرورات الشاملة والطويلة الأمد لم تشهد قفزة نوعية في الفترة ما بين 1600 و1750. وفرضيتنا هي أن هناك تواصلاً جوهرياً بين القرنين السادس عشر والسابع عشر. وعلى الرغم من بقاء الحدود للاقتصاد العالمي دون تغيير بين 1500 و1750، فإن هناك فرقاً بين فترتي 1500 - 1650 و1600 - 1750، والتداخل هنا مقصود.

والأمر ليس سهلاً إذ يتطلب دراسة المؤشرات الاقتصادية وإنشاء خرائط للتجارة لكل فترة مؤلفة من 25 عاماً. وإذا كانت فرضيتنا صحيحة، فإن على هذه الخرائط أن تثبت أن التجارة الأوروبية تعاملت بالمواد المعيشية الأساسية لا المواد الترفيهية وحسب: بين أوروبا الشرقية من جهة وروسيا والبلقان التركي من جهة أخرى، كما بين المتوسط الإسلامي والمتوسط المسيحي. وقد تضمنت هذه الحدود القارة الأميركية دون إفريقيا وآسيا. وهذا مع العلم أن المعطيات الكمية قليلة وناقصة الشمولية (ص8). هكذا ننظر إلى القرن السابع عشر الطويل كمرحلة أزمة أو تراجع نسبي أو نمو بطيء (ص9).

القرن السابع عشر

إن ما يميز مراحل التوسع والانكماش الزراعيين في أوروبا منذ الكارولينجين هو ارتفاع وهبوط أسعار الحبوب بالمقارنة مع البضائع الأخرى والأجور. وقد جرى تحول في التجارة بين أوروبا الغربية والشرقية، إذ ازداد إنتاج المواد الغذائية في غرب وجنوب أوروبا، بحيث صارت أوروبا الغربية

مكتفيةً بالحبوب (ص7). ورغم تزايد الإنتاج الزراعي بقي سوء التغذية منتشرًا وكانت المجاعة متفشية. فهناك تناقض دائم بين الإنتاج والتوزيع من جهة ومتطلبات السكان من جهة أخرى (ص13). وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي للزراعة، تراجع دور طبقة الفلاحين (ص14). والصناعة لحقت بالزراعة إذ فقدت زخمها (ص15). وتنامى ظهور الصناعة الريفية بسبب جاذبيتها للعاملين الزراعيين العاطلين عن العمل. إن الرديف المقابل لتراجع أسعار الحبوب هو ازدياد الأجور الفعلية (ص16). وبقيت آسيا وإفريقيا خارج الاقتصاد العالمي، واستمرت أميركا على أطرافه. وأدى النقص في العملة المتداولة إلى تراجع متقابل في عمليات التسليف. وظهرت موجة من العملة المزيفة التي شكلت وباء القرن (ص17). وبقي عدد السكان ثابتاً.

وبالإمكان اعتبار القرن السابع عشر بالنسبة للمرحلة السابقة (1450 أو 1500 أو 1650) كما بالنسبة للمرحلة اللاحقة (الثانية للعام 1750) مرحلة توقف وإعادة ترتيب للأوضاع وتأمل: لكن لا يبدو أن في الأمر أزمة، وذلك لأن انكماش القرن السابع عشر حدث داخل اقتصاد عالمي رأسمالي فعال ومستمر في وظائفه (ص18). كانت الشرائح الرأسمالية في القرن السابع عشر خليطاً يفتقد إلى الانسجام في تشكيلته الطبقية. ولم تصبح الرأسمالية بعد طبقة واعية تماماً لذاتها ومتأكدة من حقها في الحكم والتسلط والريخ. لكنها كانت قادرة على جني قدر كبير من الأرباح وعلى مواجهة الصعوبات. وكانت الفروقات تؤدي إلى اختلالات متزايدة داخل النظام (ص19). كان القرن السابع عشر قرناً أسود بالنسبة لإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، ورمادياً بالنسبة لفرنسا، وذهيباً بالنسبة لهولندا، وفضياً على الأقل بالنسبة لإنجلترا (ص20).

هل يمكن أن يكون التضخم شكلاً من أشكال التراجع النسبي عندما يكون هناك تراجع في الاقتصاد العالمي؟ إن البلدان الأعلى تقدماً اقتصادياً مثل إنجلترا وهولندا تستطيع المقاومة لفترة أطول. أما البلدان المنتجة للمواد الأولية - كما في حوض البلطيق المنتج للحبوب - فقد كانت عاجزة تماماً عن الدفاع عن نفسها (ص21). يمكن الاستخلاص من مختلف الدراسات أن

كلاً من الفترتين 1300 - 1350 و 1600 - 1650 كانت نهاية فترة التوسع الاقتصادي. ولم يكن الأمر مقتصرًا على التضخم بمعنى ارتفاع الأسعار بشكل عام، بل أصيب التوسع في المنتجات المادية؛ خاصة المساحات المزروعة ومستوى الإنتاجية. وتراجع التزايد السكاني الذي يتبع عادة ازدياد الإنتاج الغذائي؛ كما تراجع توسع كمية العملة المتداولة وأعداد رجال الأعمال. وكانت أسباب توقف التوسع في القرنين الرابع عشر والسابع عشر متشابهة؛ إلا أنها قادت في الحالة الأولى إلى سقوط وإلى أزمة في البنى الاجتماعية للفيودالية الأوروبية، في حين قادت (ص25) إلى التركيز والتدعيم وإعادة التنظيم في الحالة الثانية؛ فقد كان توسع الاقتصاد العالمي الرأسمالي هو الحل الوحيد متاح. تصاعدت قوة الدولة في دول المركز وشبه الأطراف في القرن السابع عشر؛ كذلك انتشر إطار الميركنتيلية. وكانت المرونة هي ما يمنع الانكماشات من التطور إلى أزمات. والسمة الثانية هي الاستمرارية في النشاط الاقتصادي... وتراكم التحسينات الصغرى (ص26). هناك سيرورة رأسمالية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر جعلت الطفرة الصناعية ممكنة، وكان استقرار الأسعار عنصراً هاماً في هذه السيرورة. وبعبس ما قاله إنجلز، لم تزدد الطبقة العاملة فقراً مع تقدم التصنيع: فقد ازداد الفقر في المناطق التي تخلو من الصناعة (ص28). فالثورة الصناعية كان معناها ارتفاع مستوى معيشة الطبقات العاملة. وعانت الفيودالية أزمة رغم ازدياد المداخيل (ص29). لقد أضعفت الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية طبقة النبلاء بحيث صار الفلاحون أكثر قدرة على اقتطاع قدر أكبر من الفائض بين 1250 و 1500. وكان هذا الأمر صحيحاً في كل أوروبا شرقاً وغرباً.

وكان حلول النمط الرأسمالي مكان النمط الفيودالي ردة فعل لأسياء الأرض، كان سعياً اجتماعياً سياسياً قامت به الشرائح الحاكمة للحفاظ على امتيازاتها والاحتفاظ بنصيبها من الفائض حتى ولو تطلب ذلك إعادة تنظيم الاقتصاد وتغيير التراتبية المألوفة. ولم يكن الأمر مجرد حفاظ على التراتبية، بل ازدادت حدة الفوارق (ص31). كانت الرأسمالية حلاً لازمة الفيودالية... علماً بأنه كانت هناك حلول أخرى حاولتها الفيودالية مثل توسيع نطاق الملكية

المطلقة من أجل إبقاء الفلاحين وردهم إلى دورهم الاجتماعي التقليدي، رغم المكاسب التي حققوها (ص32). يتضح مما سبق أن الملكيات المطلقة لم تكن كلها دولاً قوية، كما أن الدول القوية لم تكن جميعها ملكيات مطلقة. إن الدول الأقوى في القرن السابع عشر هي التي كانت مسيطرةً اقتصادياً (هولندا أولاً، وإنجلترا في الموقع الثاني، وفرنسا في الموقع الثالث وحسب). إن الثورة الإنجليزية قادت إلى دولة إنجليزية قوية، بينما أدى تأكيد لويس الرابع عشر «أنا الدولة» إلى ضعف نسبي فيها.

لم يكن انكماش القرن السابع عشر أزمة نظام بقدر ما كان مرحلة استتباب وتركيز للقوة. والقرن السادس عشر كان ثورياً لا تضخيمياً وحسب؛ كان عصر الإنسانية والإصلاح الديني. وكان القرن السابع عشر عصر تهذبة. ولم تكن الكلاسيكية والحكم المطلق وصفاً للواقع بقدر ما كانتا برنامج عمل يعيد المبادرة إلى أيدي الشرائح العليا لاستيعاب التغييرات الاجتماعية الجذرية. فقد كان القرن السابع عشر بحثاً وراء الاستقرار (ص33).

الهيمنة الهولندية في الاقتصاد العالمي

صار مركز الاقتصاد العالمي الأوروبي بحلول العام 1600 متموضعاً بثبات في أوروبا الشمالية الغربية (هولندا، لندن وجنوب شرق إنجلترا، وشمال وغرب فرنسا) وكانت مرحلة 1600 - 1750 فترة تمتين القواعد لكنها مرحلة بطء في تطور الاقتصاد العالمي؛ مرحلة تسميها كتب التاريخ مرحلة المركنتيلية (ص37). توجد المركنتيلية حيث تكون للدولة سياسات تركز على قواعد القومية الاقتصادية التي يكون هاجسها الأول التداول السلعي، إما عن طريق المعادن الثمينة أو بخلق ميزان تجاري (ثنائي أو متعدد الجهات) ويرتبط وجود المركنتيلية بوجود دولة ذات سياسات تركز على القومية الاقتصادية الموجهة بالدرجة الأولى إلى التبادل السلعي إما عن طريق المعادن الثمينة أو بواسطة ميزان تجاري (ثنائي أو متعدد الجهات) (ص37). ويعتمد النجاح في المنافسة المركنتيلية على الفعالية الإنتاجية. وقد كانت هولندا أول قوة هيمنت في الاقتصاد العالمي الرأسمالي بعد فشل محاولة شارل الخامس في تحويل

الاقتصاد العالمي إلى امبراطورية عالمية، علماً بأن الهيمنة حالة نادرة لم تمارسها سوى هولندا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وكل منها لفترة وجيزة. . ومعنى الهيمنة هو الفعالية الإنتاجية ليس فقط بالنسبة للأطراف بل بالنسبة لبلدان المراكز الأخرى، وبالتالي التفوق على المراكز الأخرى في القدرة التنافسية. المشكلة بالنسبة للهيمنة هي أنها حالة عابرة وهي تتدرج من الناحية الإنتاجية إلى التجارية المالية (ص38). بلغت الهيمنة الهولندية القمة بين عامي 1625 و1675، وهي قد بدأت في أقدم أشكال الإنتاج الغذائي، في الصيد (صيد الأسماك)، خاصة الـ Herring ثم الأنواع الأخرى؛ وذلك بفضل تقنية جديدة في بناء السفن التي تمتاز بامتداد الطول نسبةً إلى العرض وبقدرة عالية على المناورة والمقاومة في البحار، كما تمتاز بالسرعة وسعة الحمولة. وصارت هناك استخدامات صناعية للأسماك (ص39). كان الإنجليز يمتعضون إذ يرون الهولنديين يصطادون قرب شواطئهم ويتاجرون بمنتجات الأسماك عندهم. وقد سيطر الهولنديون على تجارة البلطيق بالطريقة ذاتها. أظهر الهولنديون أيضاً تفوقاً في الزراعة المكثفة، وضخ تصريف المياه لتجفيف المستنقعات بواسطة طواحين الهواء، وتقدماً كبيراً في استخدام آلات الخشب الميكانيكية (ص40). استخدموا أدوات عمل بسيطة ورخيصة لإنتاج محاصيل ذات إنتاجية عالية (بواسطة السماد والعمل المكثف في مساحات صغيرة)، ومحاصيل صناعية (فواكه، أصبغة، تربية حيوانات). وما جعل المحاصيل الصناعية ممكنة كان استيراد القمح؛ وذلك في وقت كانت أوروبا تتوسع ولا تعير اهتماماً للزراعة المكثفة (ص41). كانت هولندا في الوقت ذاته تحتل الصدارة صناعياً بدءاً من المنسوجات حيث بدأ إنتاج الستائر الجديدة قبل إنجلترا (ص42). جربت إنجلترا الحرب التجارية ضدهم وفشلت. وكانت الصناعة الكبرى الثانية هي بناء السفن التي اعتمدت المكننة (المنشار الميكانيكي الذي تسيّره طاحونة الهواء، والرافعات الميكانيكية وغيرها من الأدوات التي توفر استخدام الأيدي العاملة). وكان الخشب يستورد من البلطيق (ص43). وازدهرت كذلك صناعة السكر، ثم صناعة الورق، المنشار الميكانيكي، إنتاج الكتب، صناعة القرميد، والكلس، والتبغ، وصناعة

الجلود، وتخمير البيرة، والكيمابويات والذخائر. وكانت البلد الأول الذي أحرز نمواً ذا استمرارية ذاتية إذ حققت اندماجاً إنتاجياً صناعياً زراعياً متكاملًا (ص44). كان 60٪ من الهولنديين سكان مدن في عام 1622. وحدث اندماج هائل لجماعات من الفلمنك والوالون والألمان والبرتغاليين واليهود الألمان والهوغونوت الفرنسيين؛ وكان كل منهم يشعر أنه هولندي حقيقي. ونشأت شرائح واسعة من التجار والحرفيين والبروليتاريين الذين يكثرون بينهم النساء والأطفال. وكانت مشاكلهم ذات صدى مُشابه للقرن العشرين (ص45).

سيطرت السفن الهولندية على النقل البحري في العالم في القرن السابع عشر. وقد تضخم حجمها عشر مرات بين 1500 و1700. وبلغت حمولة سفنها 3 أضعاف حمولة السفن الإنجليزية في عام 1670، وفاقت حمولة السفن الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والألمانية مجتمعة.

وكانت شركة الهند الشرقية (VOG) نموذج الشركات التجارية الرأسمالية التي تجمع أعمال المضاربة إلى التثمين إلى الاستعمار (ص46). وقد شكلت هذه الشركة في عام 1602 عقب سقوط انتوارب بيد الأسبان وانتقال السوق الأوروبية إلى أمستردام منذ 1585 لمواجهة ليشبونة التي صارت بوابة أوروبا. استطاع الهولنديون عقب انسداد طريق اللافنت البري (الذي حصل بين 1590 و1630 وليس بين 1450 و1500) وانتقال النقل البحري من الشمال (البحر الأحمر والخليج) إلى الجنوب (رأس الرجاء الصالح) استغلال الفرصة بسبب التقدم التقني؛ فقد حل الشراع المربع مكان المثلث (Lateen) والريح التجارية مكان الموسمية. لكن تجارتهم كانت ما تزال تجارة توابل، أي مواد ترفية، ضيقة السوق. إذ لم يكن، في آسيا طلب على المنتجات الأوروبية (ص47).

كان النقاش العام حول تبني واحد من الحلين: إما ضم جزر الهند الشرقية كأطراف إلى العالم الرأسمالي، أو الاستمرار في التجارة التقليدية الخاضعة لتوجيه الدولة Administered؛ إما التجارة الحرة أو الاحتكار؛ إما ربحية الاستغلال أو ربحية المضاربة Speculation، وإما المدى الطويل أو المدى القصير. في البداية تبني القادة في أمستردام الحل الأول، لكن الحل

الثاني هو الذي انتصر في النهاية ليس في هولندا فقط بل في إنجلترا وفرنسا (ص48).

وظهر الهولنديون في شرقي المتوسط؛ في نفس الوقت الذي ظهروا فيه في المحيط الهندي، وكان ذلك مباشرة بعد الاتفاق الهولندي - الإسباني في 1609 (ص49).

في بداية القرن السابع عشر كان هناك هولنديون وإنجليز وفرنسيون وهانز في شرقي المتوسط؛ لكن الهولنديين تفوقوا بفضل هندسة السفن والتنظيم التجاري لديهم. هيمنوا في تجارة المتوسط. صار اللافنت يستورد سلعاً مادية لا المعادن الثمينة فقط من أوروبا، لكنها بقيت سلعاً ترفية. لم يصبح اللافنت طرفاً للسوق العالمية إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وبقي في القرن السابع عشر والثامن عشر مساحة خارجية (ص50).

في أمريكا كانت شركة الهند الغربية التي أسسها الهولنديون أكثر عدوانية واستخدمت مزيجاً من الدين والتجارة. أسس الهولنديون التجارة المثلثة الزوايا مع إفريقيا (العبيد) ومع أمريكا (قطن، تبغ، سكر بأيد عاملة من الرقيق) وتحملوا أعباء التأسيس الاجتماعية لكن الأرباح الكبرى ذهبت للإنجليز، بعد عام 1670، عندما أصبح هؤلاء متفوقين في الإنتاجية (ص51). كان الهولنديون هم الذين أبعدا الإسبان في الأمريكتين وأنشأوا ستاراً بحرياً احتمى وراءه الإنجليز والفرنسيون؛ وهم الذين بدأوا زراعة السكر في الأمريكتين في البرازيل وانتقلوا بعد أن طُردوا منها إلى بربادوس؛ وهم الذين أطلقوا تجارة العبيد الزوج لتوفير الأيدي العاملة لمزارع السكر، وعندما خسروا المزارع حاولوا الاستمرار في تجارة العبيد؛ وفي عام 1675 خسروا هيمنتهم، حيث أخذت الشركة الملكية الإفريقية الإنجليزية مكانهم (ص52).

كانت المشكلة الأساسية بالنسبة للإنجليز هي أن التجار الهولنديين كان باستطاعتهم بيع السلع البلطيقية في إنجلترا بأسعار أرخص من التجار الإنجليز.

وينبغي عدم الإقلال من عنصر آخر هو التجارة الداخلية عبر الأنهار والأقنية (ص53). بقي المفتاح هو التجارة بين شمال أوروبا وغربها، والأساس هو تفوق هولندا الزراعي - الصناعي الذي تحول إلى تفوق تجاري من خلال النقل والتأمين (ص54). السبب الأساسي في تفوق النقل الهولندي هو تدني كلفة إنشاء السفن، واستخدام بحارة أقل؛ وهذا تحول إلى فعالية تجارية بدت آثارها في سعر النقل والتأمين والتكاليف الإدارية (ص55). جاءت الربحية من التنظيم التجاري الذي كان له أثر حلزوني Spiral effect مثل أثر كلفة السفن.

وتطورت تجارة محطات التوزيع (entrepot trade) عقب تطور بناء السفن، الذي كان أيضاً حصيلة الفعالية الصناعية (ص56). إن ميزة الهولنديين في القرن السابع عشر جاءت متدرجة كالتالي: إنتاجية ثم توزيعية ثم مالية. وفي ركود القرن السابع عشر كانت هيمنة هولندا سبباً ونتيجة: كانت نتيجة لأن ميزات هولندا في النقل البحري والتأمين أدت إلى ميزان تجاري لصالحها؛ وكانت سبباً لأن سمعتها المالية جعلت حكومة هولندا أكثر قدرة على الاستدانة بفوائد أقل وعلى اجتذاب رؤوس الأموال (ص57). أمسكت هولندا مفتاح نظام المدفوعات الدولية في أوروبا وصارت مركزاً للمدفوعات المتعددة الجوانب (ص58).

يبدو للبعض أن الدولة الهولندية كانت ضعيفة. وهذا رأي خاطيء لأن هذه الدولة كانت الوحيدة في أوروبا التي تمتلك من القوة الداخلية والخارجية ما يكفي لجعل حاجتها إلى السياسة المركنتيلية حاجة هامشية. لقد اتبعت في السابق سياسات حمائية، حتى في أوج القرن السابع عشر، لكن دور الدولة كان واضحاً (وقوياً) في أمور غير الحماية (ص60). وقد جرى في أواخر القرن السادس عشر تجميع موانئ الصيد الخمسة وتنظيمها في سبيل ضبط النوعية. وأنشئت شركة الهند الشرقية لمواجهة فوضى السوق الحرة والإغراق. وكان إنشاء الشركتين بمثابة تأميم. وقد كانت هولندا مهيمنة وكانت الليبرالية تناسب الاقتصادات المهيمنة جيداً. لكن الأمر لا يدوم (ص61).

أما عن بنية الدولة فقد كانت هناك «جمعية عامة» فيها عضو عن كل إقليم من الأقاليم السبعة (هولندا، جلدزلاند، زيلاند، أوترخت، فريزلاند، أوفريجسيل، وجروننجن)، إضافة إلى ذلك مجلس الدولة الذي كان مؤسسة تنفيذية ضعيفة. وكان الأسطول هو المؤسسة العسكرية المفتاح، ولم يكن لها ملك. وكان الإقليم الأهم، هولندا، ذا بنية حكومية معقدة: مجلسه التشريعي مؤلف من 18 عضواً يمثلون المدن إضافة إلى واحد يمثل كل النبلاء. أقرب وظيفة للملك هي المدير Stadholder في كل إقليم، وأمرأه أورانج هم في مختلف (لا في كل) الأقاليم.

لا يمكن تخيل بنية أقل إمكانية للفعالية من هذه البنية. لكن النظام كان فعالاً رغم مشاكله. وكانت القلاقل في النذرلاند أقل من بريطانيا وفرنسا. يمكن تفسير الأمر بأن هولندا كانت تدفع 60٪ من تكاليف الدولة، ونصف هذه التكاليف تأتي من مدينة أمستردام وحدها. وكان الإداري الأساسي في هولندا هو محامي الدولة الذي سمي فيما بعد بمثابة رئيس وزراء، والوزراء من كل إقليم (ص 62).

وكانت قوة ولاية هولندا، مدينة أمستردام، التي تسيطر على استيراد القمح، هي الأساس. وكانت هي الإسمنت الذي حافظ على تماسك الدولة؛ وكانت السياسة الخارجية تخضع لمصلحة التجارة؛ فهل كان هناك سبب لمركزية الدولة؟ وقد مارست الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ديكتاتورية اجتماعية. وما كانت أرستقراطية أمرأه أورانج راغبة بالخروج على الدولة. ولم تكن الطبقات الدنيا تهدد وجودها. فقد دفع الحكام ثمن الاستقرار بواسطة نظام منافع اجتماعية بتمويل جاء معظمه من أموال الكنيسة الكاثوليكية المصادرة (ص 63).

وقد عوض نظام المنافع الاجتماعية عن التراجع في الأجور الفعلية في القرن السابع عشر وواكبت القوة في الداخل قوة خارجية، إذ هيمنت الأساطيل الهولندية على البحار (ص 64). لكن الهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي لا تستمر.

وكان سبب تراجع هولندا قوتها؛ إذ تحالفت فرنسا وبريطانيا ضدها. فالدولة إذن هي الأداة الأساسية بيد البورجوازية الهولندية لتأمين الهيمنة التي بدأت عندما حققت هولندا تقدمها على صعيد الإنتاج وامتد ذلك إلى التجارة والمال.

وعلى الصعيد الثقافي، تصبح الدولة المهيمنة مركز إشعاع ثقافي نتيجة قدرتها على تلبية الحاجات وامتلاكها القدرة المالية، إضافة إلى أن الليبرالية سياسة تؤدي إلى تقدم ثقافي، في حين يؤدي الغنى إلى ترف متزايد (ص65).

كان الهولنديون في القرن السابع عشر يصدرون تقنيات الزراعة وبناء السفن والصناعة وغيرها وكان ملوك إنجلترا يشجعون حرفيي هولندا على القدوم إلى إنجلترا بين 1669 و1750؛ وكان الهولنديون أذكاء العالم.

وكما كانت هولندا ملاذ الفلاسفة (ديكارت، سبينوزا، لوك) (ص66)، كانت أيضاً ملجأ المضطهدين الهوغونوت الفرنسيين وغيرهم (كومتينيوس، جيريو، بايل) وذلك انطلاقاً من المبدأ التجاري (إمنع أقل ما يمكن، واقل ما يأتي من كل مكان). وكانت هناك هجرة أدمغة إلى هولندا؛ فهذه ليست ظاهرة جديدة (ص67). لكن التسامح الثقافي له حدود (ص69). إذ اندلعت الفتنة الأرمنية: بين الذين يقولون إن اللطف من الله Grace هو الخلاص وبين أرمنيوس الذي يعتبر أن Grace هو شرط للخلاص. يعبر هذا الرأي عن الطبقات التجارية العليا الداعية للسلم؛ والرأي الأول يعبر عن الطبقات الدنيا مدعومين من أمراء حزب الأورانج (ص69). وكان ثمن الهيمنة هو التراجع (ص70).

صراع في المركز - المرحلة الأولى 1651 - 1689

حدث أول تحد للهيمنة الهولندية عام 1651. وما كان ذلك ممكناً من قبل بسبب انشغال إنجلترا وفرنسا بمشاكلهما الداخلية.

تراجع عدد السكان بين 1650 و1700 (أو توقف النمو السكاني) وذلك

بسبب الحروب والأمراض ونقص التغذية. وأدى إنتاج فائض في الحبوب إلى هبوط أسعارها (ص75).

لقد انتصرت المركنتيلية في القرن السابع عشر وكانت إشكالياتها الأساسية تتعلق بكيفية تقوية الدولة. وقد كانت الطلقة الأولى قانون الملاحقة الإنجليزي في 1651. وقد قادت إليه نهاية حرب الثلاثين عاماً في 1648 التي أدت في نفس الوقت إلى نهاية حرب استقلال هولندا واعتراف إسبانيا نهائياً بها وإعلان الكومونولث الإنجليزي في 1649 ومرحلة تحطم المديریات Stadholderless تبدأ في هولندا عام 1651 (ص76).

في عام 1652 أنشأ الهولنديون محطة لهم في رأس الرجاء الصالح. ولما كان الهولنديون مهيمنين كان على الإنجليزي الخيار بين أن تساعد الدولة التجارة أو أن توضع القيود على التجار الأجانب. وفي عام 1621 اختاروا الأول بشكل الشركات الموجهة. خَدَمَ ذلك الشركات ولم يخدم البورجوازية ككل. ثم في عام 1651 تحركت الدولة لوضع قيود على المستوردات رغم احتجاج الشركات (ص77). وصدر قانون الملاحقة عام 1651 لتقييد الواردات: فالسلع الواردة يجب أن تشحن على ناقلات إنجليزية. وقد رفض الهولنديون هذا القانون وكانت أول المعارك عام 1652 ولم يكن الأسطول الهولندي بحالة جيدة (ص78).

وفي عام 1667 كانت المعركة الثانية التي انتهت بانتصار هولندي وتسوية ربحت فيها إنجلترا أمستردام الجديدة مقابل بعض جزر الهند الشرقية. واعتبر الإنجليزي أن منتجات الأراضي التابعة لهولندا (الكتان الألماني مثلاً) هي بمثابة مصنوعات هولندية. وقد كان لدى الإنجليزي إعجاب بمهارة الهولنديين. وكان دخول الفرنسيين حلبة الصراع للأسباب نفسها (ص79).

لم تكن الحرب الإنجليزية - الهولندية البحرية الثالثة ذات نتيجة حاسمة. خلالها احتل الفرنسيون هولندا فاعتبر «عام الكارثة» لانتهاء الجمهورية الهولندية. لكنه اعتبر في نفس الوقت «عام الأعجوبة» لأن الهولنديين استعادوا

أنفاسهم وأجبروا الفرنسيين في عام 1678 على إلغاء رسوم الحماية المفروضة منذ 1664 (ص80).

إن جذور تنامي قوة الإنجليز والفرنسيين تكمن في التحولات الهامة في القاعدة الاقتصادية. وهناك كثير من البحوث حول الموضوع لا تأخذ الحدود القومية بعين الاعتبار. وفي اعتقادي أن الفرق بين فعالية الإنتاج الزراعي - الصناعي في كل من إنجلترا وفرنسا أقل مما يظن. فقد كانت مساحة فرنسا خمسة أضعاف مساحة إنجلترا وضعف مساحة إنجلترا مع سكوتلندا وويلز (ص81).

كانت الزراعة في فرنسا أهم موارد الثروة، كذلك في إنجلترا. وكانت هولندا في الطليعة في مجال تنويع الإنتاج الزراعي. وكانت دول المركز الأخرى مضطرة لتقليدها. وتكثر التعليقات الجدالية حول التجديدات الزراعية في هذا القرن (ص82).

إن البحث في زيادة الإنتاج الزراعي (الحبوب) بالنسبة لعمل الفرد أو بالنسبة لوحدة المساحة المزروعة (ص83). لا يمكن أن يكون جزءاً من صورة مكتملة دون دراسة زراعة الحبوب مع تربية المواشي والمراعي، حيث جرى الاهتمام بأعشاب جديدة Clover, lucerne, hay التي تعلم الإنجليز زراعتها من الهولنديين.

وانتشرت الرعاية دون «بداوة» مع زيادة إنتاجية اللحوم. وفي القرن السابع عشر بدأ الغرب اللحاق بالشرق «على طريق الجنان الاصطناعية» (ص84).

وأدت زيادة الإنتاج إلى التصدير، في إنجلترا خارج الحدود وفي فرنسا داخلياً خارج فرنسا الشمالية. ومن الممكن رسم صورة الإنتاج الزراعي على الشكل التالي: إنجلترا: إنتاج حبوب، تربية حيوانات؛ فرنسا: إنتاج حبوب + إنتاج نبيذ؛ وكان الفرق هو في إجارة الأرض (Land tenure). وقد تطلبت زراعة الماشية تثيراً رأسمالياً أكثر كثافة من النبيذ.

وقد تنوعت في فرنسا وإنجلترا علاقات الأرض على الشكل التالي:

- 1 - سادة الأرض الكبار: نبلاء عادةً، يتلقون مدفوعات ريعية.
- 2 - المزارعون الأغنياء: أحياناً يكونون مستأجرين للأرض (أجراء) يسيطرون على مساحة متوسطة من الأرض ويستخدمون عمالاً.
- 3 - مزارعون صغار، في قطع أرض صغيرة، أحياناً يحتاجون إلى عمل إضافي لتأمين عيشهم.
- 4 - عمال لا يملكون الأرض (ص 85).

إن إحدى الظواهر الأساسية للرأسمالية الحديثة هي التنامي البطيء والمستمر للملكيات الكبرى. وقد أدى شراء البورجوازية للعقارات والألقاب النبيلة إلى ازدياد الملكية الغيابية. وقد تطلب الحفاظ على توحيد الملكيات الكبيرة خبرةً ودهاءاً: ما سُمّي Strict Settlement في إنجلترا، و Rentes Constituents (لا Rentes fonciers) في فرنسا. وكان بعض المزارعين الأغنياء والصغار أجراء شرعاً وملاكين بالقوة (فعلاً) (ص 86).

إن التمييز بين الأجراء والمالكين لا يقرر التصنيف الاقتصادي والقوة الاقتصادية. وقد قضى ازدياد إيجار الأرض (الريع) والضرائب في النصف الأول من القرن السابع عشر على استقلال المزارعين الصغار (ص 87).

وكان تصاعد أعداد المزارعين الأغنياء مع نمو وانتشار الملكيات الكبيرة في إطار رأسمالي يحتاج إلى وسطاء يديرون المنتجين المباشرين سواء أكانوا أجراء أم عمالاً (ص 88).

رغم الجدل الدائر يمكننا أن نعتبر أن نظام الأرض والإنتاجية الزراعية في فرنسا الشمالية وإنجلترا بين 1650 و 1750 كانا متقاربين، وأن الفروق بينهما كانت هامشية. كلاهما يزيد حصته من الإنتاج العالمي للحبوب للحفاظ على نفس المردود المالي في تلك الفترة من الركود. وكلاهما يعتمد على الحماية الصناعية.

كانت هذه الحماية في إنجلترا أحد أعمدة المركنتيلية الإنجليزية الثلاثة، إلى جانب قانون الملاحة وقانون الذرة (ص90). وكان تركيز الحماية الأساسي حول المنسوجات. وفي صناعة السفن كان التطور أبطأ وكان الهولنديون يجهدون للحفاظ على حجم صناعتهم (ص91). وكان هم الإنجليز والفرنسيين هو إيجاد الفرص للقادرين للعمل فيهما، وكان هم الهولنديين الحفاظ على القوى العاملة لديهم فقد كان الصراع بين بلدان المركز يدور حول تصدير البطالة للآخرين، إذ كانت هناك «أزمة فقر مزمنة» طالت ثلث إلى نصف السكان (ص92).

وقد تدنت الأجور، حتى في هولندا حيث كان العمال يجبرون على أخذ بعض أجورهم عيناً بأسعار مرتفعة. وتراجعت وضعية عمال مناجم الفحم والملح في سكوتلندا إلى وضعية العبيد.

إن معظم المركنتيليين يرغبون في الحفاظ على الأجور متدنيةً ما عدا المستنيرين منهم، فهؤلاء يعتبرون الأجور المتدنية دليل فقر والأجور العالية دليل غنى في المجتمع (ص93). لكن ارتفاع الأجور مع فرض النظام القاسي للعمل هو وسيلة إضافية لزيادة الإنتاجية في زمن الأزمات.

اعتبر المؤرخون الليبراليون في النصف الثاني من القرن السابع عشر أن إنجلترا الليبرالية كانت تتجه إلى مزيد من الصناعات المستقبلية الشعبية على يد القطاع الخاص بينما كانت فرنسا في زمن كولبير بيروقراطية تتجه نحو إنتاج المواد الترفيحية. ففي إنجلترا: ليبرالية، برلمانية، تقدم؛ أما في فرنسا فهناك أرستقراطية، وفيودالية، ووهدر، ونظام قديم Ancien Regime (ص94). لكن الكولبيرية في نظام الأعمال الرأسمالية هي مثال على فساد الوظيفة وارتزاقية العسكر بشكل يقترب من النماذج التي سوف تنتشر في القرن التاسع عشر، لا العكس. ومن الضروري التذكير أن حجم فرنسا يساوي أربعة أضعاف حجم إنجلترا، وأن فرنسا تحتوي على مناطق متنوعة وبعضها متخلف مقارنةً بغيره (ص95).

ويعتبر البعض أن للفترة الواقعة بين 1660 و1700 هي مرحلة «الثورة التجارية» الإنجليزية. فقد ازدادت حصة إنجلترا من التجارة الدولية على حساب الهولنديين، ولم يحقق الفرنسيون تطوراً مماثلاً (ص96).

في عام 1700 صار ثلث الشحن الإنجليزي البحري من البلدان الأوروبية المجاورة، والثلث من البلطيق. والشحن من جزر الهند الشرقية ضئيل بالأطنان، لكنه الأكثر كلفة للطن الواحد. وكانت الصادرات الأوروبية إلى آسيا ما تزال هامشية. فقد كان من الواجب تحويل الهند إلى بلد طرفي كي تصبح التجارة معها «مفيدة» (ص97).

إن الحديث عن المنافسة الإنجليزية - الهولندية وصعود إنجلترا على حساب هولندا يعني أمرين اثنين: أولهما، السوق الداخلية في إنجلترا وتجارة البلطيق... وليس المهم عَلم السفينة التي يتم عليها الشحن بل نوعية البضاعة المنقولة. في القرن السادس عشر كانت تجارة الحبوب تتجه من البلطيق غرباً والمنسوجات تنقل شرقاً. وأدى ركود القرن السابع عشر إلى نهاية هذه التجارة خاصة مع انهيار أسعار الحبوب لأنه لم يعد هناك سوق لاستيراد المنسوجات شرقاً (ص98).

أدى انهيار تجارة القمح الناتج عن ركود الاقتصاد العالمي إلى ازدياد حدة المنافسة بين دول المركز الثلاث. وهذه المنافسة كانت تتردى أحياناً إلى حروب (بحرية، على الأخص) وإلى ازدياد الحاجة إلى الخشب لبناء السفن وإلى الحديد. وصارت مشكلة استيراد الخشب حادة بعد 1650 بسبب نضوب الموارد المحلية في بريطانيا، خاصة مع توسع بناء السفن وبناء البيوت (بعد حريق لندن الكبير)، لكن فرنسا ذات المساحة الكبيرة كان لديها موارد خشب داخلية واسعة (ص99). لذلك سعى الإنجليز إلى المنافسة الحادة في البلطيق وإلى دفع التجارة شرقاً من غدانسك إلى كونغزبرغ ثم إلى ريغا شرقاً، وإلى استبدال الفحم بالخشب للتدفئة والطبخ (ص100).

في بداية القرن السابع عشر كانت إنجلترا تستورد 2/ من البلطيق وفي

آخره 28٪. فقد صارت السويد مركز تصنيع الحديد لما فيها من خشب (طاقة) وحديد خام، ولأن تصنيع الحديد فيها كان أرخص من شحن هاتين المادتين. وكانت إنجلترا مستورداً رئيسياً من الحديد السويدي بينما فرنسا تنتج احتياجاتها. وكان لجوء إنجلترا إلى استيراد الحديد واستخدام الفحم الحجري مكان الخشب قبل فرنسا يعود إلى عوامل أيكولوجية لا إلى مستويات التقديم. وهناك فارق آخر بين البلدين حيال تجارة الأطلسي. ففي عام 1700 كانت إنجلترا أكثر البلدان مصلحة في تجارة الأطلسي (ص101).

نشأت في القرن السابع عشر 28 مستوطنة جديدة في نصف القارة الغربي: 3 منها هولندية، و8 فرنسية و17 إنجليزية (ص102).

وقد شجعت إنجلترا أكثر من فرنسا الهجرة الاستيطانية إلى أميركا. فهل كانت إنجلترا بحاجة إلى الأسواق الخارجية أكثر من فرنسا؟ مرة أخرى نعود إلى ذكر حجم البلدين. إنجلترا كانت بحاجة إلى أوروبا وأميركا الشمالية لما فيهما من أسواق. لقد واجهت فرنسا وإنجلترا المشكلة نفسها، وكان لديهما رد الفعل نفسه لكن الفرق نسبي، لذلك فإن الشيء الذي كانت إنجلترا تدفع باتجاهه هو التجارة الخارجية (ص103). يضاف إلى ذلك أن الكمية أيضاً تفسر لماذا طور الإنجليز التجارة الثلاثية في حين لم تفعل فرنسا ذلك. وقد أدى تطوير تجارة الأطلسي إلى تطوير إعادة التصدير؛ وذلك لأن النقل من إنجلترا كان بحرياً ومن شمال فرنسا برياً؛ وفي عصر كان فيه النقل البحري أرخص صارت إنجلترا في وضع مناسب اقتصادياً (ص104).

وكان تمويل الإنتاج والتجارة يتم عن طريق تدفق المعادن الثمينة (الذهب والفضة) والحوالات؛ وكانت الثورة التمويلية التي حدثت بين 1500 و1730 مقدمة للثورة الصناعية. وهناك جدل حول الأهمية النسبية لدور كل من المعادن الثمينة والحوالات (ص105).

لقد بقي النظام العالمي هو الاقتصاد العالمي الأوروبي؛ والساحة الخارجية له هي بالدرجة الأولى الهند وجزر الهند الشرقية والنرويج وروسيا،

وربما تركيا.

في التبادل داخل النظام يتم التعامل بالنقد (فضة ونحاس للأموال اليومية في الاقتصاد العالمي الأوروبي) مدعوماً بالذهب؛ والنقد الورقي يمكن أن يخدم في هذا المجال؛ فتجري المعاملات متعددة الأطراف بالورق؛ والتسويات بثقل الذهب حين اللزوم (ص108).

أما التبادل بين ساحات مختلفة، خارجية بالنسبة لبعضها، فالتبادل لا يتم إلا بواسطة الذهب والفضة (ص108). المعادن الثمينة كانت تُتبادل لقاء الأفاويه من الهند وجزر الهند الشرقية وتكتنز هناك. وقد أدى إنتاج الذهب والفضة كسلعة في الأمريكتين إلى جعلهما (أي الهند وجزر الهند الشرقية) ساحة طرفية للاقتصاد العالمي الأوروبي بمقدار ما كانت المعادن الثمينة تستخدم كنقد. ومن أجل الذهب والفضة تم ضمّ الأمريكتين إلى الاقتصاد العالمي الأوروبي. إن تدفق المعدن الثمين داخل الاقتصاد العالمي الأوروبي اعتمد ليس فقط على آليات التمويل بل على إنتاج الكميات المتاحة، أي على العرض (ص109).

تراجع إنتاج الفضة العالمية في القرن السابع عشر، ثم أصاب الركود إنتاج الذهب في هذا القرن. إن للمعدن الثمين كأي سلعة أخرى سعره؛ والتضخم العام، كما حدث في القرن السادس عشر، أدى إلى تناقص سعره (ص110).

لكن المعدن الثمين كنقد هو عامل واحد في التبادل الفعلي. وقد تناقص استيراد المعدن الثمين لتزداد الندرة مع مرور القرن (ص111). وقد استخدم الذهب داخل الاقتصاد العالمي الأوروبي للمقاصات الدولية وشؤون الدولة والاكتناز، واستخدمت الفضة للتجارة الداخلية ذات الحجم الكبير، والنحاس للمعاملات الصغرى والمنزلية. واعتمدت إنجلترا على السوق الخارجي وعلى الذهب، بينما اعتمدت فرنسا على السوق الداخلي وعلى الفضة؛ وكلاهما اعتمد نظام المعدن الواحد monometallic. وهناك علاقة

عكسية بين استخدام الذهب والفضة من جهة واستخدام النحاس من جهة أخرى، لكننا نعود مرة أخرى إلى مسألة حجم الدولة (مساحة) في الاقتصاد العالمي، فكانت فرنسا ذات اتجاه داخلي اقتصادياً وخارجي سياسياً، بينما كانت إنجلترا ذات اتجاه خارجي اقتصادياً وداخلي سياسياً. ويلتبس الجواب على السؤال: أيتهما الدولة الأقوى؟ لأن لويس الرابع عشر كان يحكم حكماً مطلقاً (ص112). ففي القرن الثامن عشر كانت بريطانيا الدولة الأقوى. وكان ضعف الدولة الفرنسية لا قوتها هو ما أدى إلى الثورة الفرنسية.

تتقرر قوة الدولة حسب الدور الاقتصادي للمنتجين - المالكين المتممين لهذه الدولة في الاقتصاد العالمي. وذلك حسب خمسة مقاييس:

1 - الدرجة التي تستطيع سياسة الدولة مساعدة المنتجين - المالكين على المنافسة في السوق العالمي (المركنتيلية).

2 - الدرجة التي تستطيع الدولة التأثير في قدرة الدول الأخرى على المنافسة (القوة العسكرية).

3 - الدرجة التي تستطيع الدولة تعبئة مواردها لإنجاز مهام المنافسة الاقتصادية والعسكرية (التمويل العام Public Finance).

4 - الدرجة التي تستطيع الدولة خلق إدارة تتيح التنفيذ السريع للقرارات التكتيكية (البيروقراطية الفعالة).

5 - الدرجة التي يستطيع الحكم السياسي إحداث توازن مصالح داخل المنتجين - المالكين بما يسمح لـ «كتلة مهيمنة» أن تحفظ استقرار الدولة. هذا العنصر الأخير هو سياسة الصراع الطبقي، وهو مفتاح العناصر الأخرى.

إن جميع هذه المقاييس سياسية وليست اقتصادية لأنها ليست مقاييس الفعالية الإنتاجية. وبالطبع هناك تفاعل متبادل بين الإثنين (ص113).

إن التاريخ المعاصر للدولة هو السعي المتواصل الطويل الأمد لتوليد بني على قدر كاف من القوة للدفاع عن مجموعة منتجين - مالكين في الاقتصاد

العالمي في وجه مجموعات أخرى من المنتجين - المالكين . والقوة العسكرية واحد من المقاييس في هذا المجال . لذلك كان خطأ المؤرخين الهولنديين الذين اعتبروا توسع القوة الهولندية (1580 - 1640) «أعجوبة» لأن وجود الملك القوي لا يعني وجود دولة قوية .

إن بورجوازية تعي مصالحها وتثق بذاتها يمكن أن تُجمِعَ على الإجراءات الضرورية وأن تحقق ما يتطلبه وجود ملك قوي في أحيان أخرى (ص114).

كانت تلك مرحلة تنامي الوحدات العسكرية، مما خلق مشكلة تموين، لأن تنامي الجيوش زاد كثيراً عن تقدم وسائل الإنتاج، وقد وضع ذلك عبئاً على هولندا في مواجهة فرنسا وإنجلترا . وكانت هولندا تدافع عن نفسها (ص115) . وقد أدت «مؤسسة الحرب» في القرن السابع عشر إلى زيادة حجم الإنفاق العام في الدول المركز . وكان ذلك أكثر مما كانت هولندا قادرة على تحمله (ص116) .

يشبه البعض كولبير وزير لويس الرابع عشر بالكيميائي الذي عليه إيجاد الذهب للملك . فقد كان يفتش باستمرار ودون توقف، وكان يعتبر أن الدولة تستدين أكثر مما يجب وذلك بشكل «تلزيم الضرائب» . فخفض دور ملتزمي الضرائب مما أدى إلى زيادة واردات الدولة بنحو الضعف (ص117) .

في القرن السابع عشر كانت لامركزية الدولة هي سبب قوتها في مواجهة الملكيات المطلقة الممركزة . وقد تراجع دور وفعالية الإدارة في هولندا مع ميل سكان المدن إلى نمط العيش الأرستقراطي .

كان طريق فرنسا إلى المركزية هو: المركزية + الانسجام أو التجانس (Uniformity) والمركزية لا تقتصر على جهاز مركزي (وهذا كان موجوداً من قبل) بل تتطلب نشوء خطوط اتصال بين المركز والمواقع المحلية من المحافظين (ص118) .

لماذا اتبع الفرنسيون والإنجليز خطين يبدوان مختلفين في البحث عن

دولة قوية؟ نجد الجواب في الاختلافات الصغرى في البنى الطبقية. فقد كانت كل من الدولتين تتقدم مزدهرة على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي في الاقتصاد العالمي الأوروبي، ففي كليهما استطاعت الأرستقراطية تحويل نفسها إلى مزارعين رأسماليين وأن تلعب دوراً في الإنتاج غير الزراعي. وفي كليهما استطاع بورجوازيون غير أرستقراطيين ولوج مواقع اجتماعية عليا. كانت الدولة الفرنسية أضعف من الإنجليزية (بسبب الحجم أكثر من أي شيء آخر وبسبب القوى الاقتصادية النابذة)؛ وفي فرنسا تم إدخال النبلاء في البنية السياسية كموظفين لدى الدولة وكموظفين محليين حسب مواقعهم الاجتماعية. وفي كليهما كان يدور صراع في المواقع الاجتماعية العليا بين بقايا الفيودالية والرأسماليين. وهناك التباسات عديدة بسبب غياب الحدود بين الأرستقراطيين والبورجوازيين المؤرستقراطيين (ص119). كان انتصار أرستقراطية الأرض هو في الحقيقة انتصار الطبقات الرأسمالية. وقد اختلفت فرنسا عن إنجلترا في أنها كانت أكبر حجماً. وفي إنجلترا أيضاً مناطق طرفية، وهي تخاف على نفسها، لكنها كانت قريبة ومتداخلة مع المركز، أما في فرنسا فكان الأمر مختلفاً بسبب اتساع البلد (ص123).

كان الاستقرار أكثر فعالية في إنجلترا مما في فرنسا، لكنه كان موجوداً في كلا البلدين، وكان حدوثه نتيجةً لتسوية داخل الشرائح المهيمنة. وإذا كان الفلاحون فيما مضى قادرين على التحالف مع بعض شرائح الطبقات العليا في ثوراتهم، فإن ذلك لم يعد ممكناً في القرن السابع عشر.

صار الربط بين الطبقات العاملة والطبقات الخطيرة، بين الفقر والجريمة. إن الفيودالية لم تعق البورجوازية، بل كانت مظلةً لهم، لكنها في إنجلترا أكثر نجاحاً مما في فرنسا (ص125).

الأطراف في مرحلة نمو بطيء

يسهل وصف مراحل التوسع في الاقتصاد العالمي وتحديد ملامحها، أما مراحل التراجع فهي أكثر تعقيداً، خاصة بالنسبة للمناطق الطرفية؛ فالجماعات

الحاكمة في بلدان المركز وشبه الأطراف تحاول حل مشاكلها على حساب المناطق الطرفية. لكن هذه المناطق الأخيرة لا تغيب عن الاقتصاد العالمي كلية لأن رأسمالييها يبذلون جهدهم للبقاء فيه.

والذي تجدر الإشارة إليه هو أن المسألة مسألة تراجع لا توقف كلي... والنظام الرأسمالي يتعلق بألية السوق... والسوق ليست حرة لأنها تخضع لقرارات سياسية وثقافية (ص129).

إن تغيرات العرض والطلب ليست مسألة قوى غيبية لا يمكن توقعها. وفي مرحلة الانكماش يكون الإنتاج أكثر ركوداً في البلدان الطرفية القديمة، وتكون إعادة توزيع الأدوار بين بلدان المركز وشبه الأطراف أكثر سهولة. وهناك مرحلة تراجع طويلة في القرن السابع عشر 1600 أو 1650 إلى 1750. وقد كانت بداية التراجع بين 1600 أو 1650؛ وهي لا تعود إلى نقص المعلومات بقدر ما تعود إلى النمط الطبيعي للتحويل من التوسع إلى التراجع أو الانكماش (ص130).

إن ما حصل في الأطراف بين 1590 و1620 لمواجهة حالة الانكماش الاقتصادي، هو زيادة الإنتاج، وهذا أمر أدى إلى تراجع الأسعار مطلقاً ونسبياً. ولم يكن أمام الأطراف سوى هذا الخيار أو الانسحاب الجزئي من السوق (ص131).

في الآن نفسه تراجعت الصادرات وتزايدت الواردات وتحول الميزان التجاري في بولندا من فائض 52٪ (1565 - 1585)، إلى فائض 8٪ (1625 - 1646)، إلى عجز في النصف الثاني من القرن السابع عشر (ص132).

وحدث تراجع شبيه في تربية الماشية بعد العام 1600 (ص133). وساءت حالة التصدير بسبب الحروب. وتحول الاقتصاد العالمي الأوروبي من حالة عرض أقل من الطلب إلى العكس (ص134).

وفي الحالة الأولى يقود التخريب إلى زيادة الطلب. وفي الحالة الثانية إلى تخفيض مجمل الإنتاج.

هناك عدة مزايا للملكيات الكبرى على المزارع الصغرى. فالملكيات الكبرى أكثر قدرة على تنويع المساحات وهي على تماس أكثر مباشرة مع السوق وتستطيع نقل بضائعها مباشرة إلى مرافئ النقل (ص135).

إن شروط التبادل (أي القوة الشرائية للمنتجات المباعة بالنسبة إلى المشتريات) لثلاثة شرائح اجتماعية: ملاكين كبار، نبلاء، مزارعين صغار) تدل على أن مرحلة التوسع كانت مفيدة لجميع الشرائح، أي في القرن السادس عشر، أما في القرن السابع عشر (مرحلة التراجع) فقد تحسنت الشروط للشرائح العليا وتراجعت بالنسبة للسفلى (ص136). في القرن السابع عشر، قرن التراجع، أدت الأزمة المالية إلى زيادة الاستثمار في الأرض لأن شراء الأرض للاكتناز أفضل من اكتناز النقود (ص137).

وأدى الانكماش إلى تحول نحو اقتصاد الكفاف ووضع الأرض خارج إطار المنافسة، وكان ذلك تراجعاً لكنه لم يكن نفيًا لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل هو تكيف ذكي مع أحوال السوق لزيادة الأرباح (أو تخفيف الخسائر) في سوق ضعيف. وليس معنى التراجع الخروج من السوق العالمية بدليل استمرارية - الأسواق المحلية وازدهارها أحياناً في مقابل تراجع الصادرات إلى بلدان المركز (ص137).

تزايد العمل القسري في القرن السابع عشر في بولندا، ألبانيا الشرقية، هنغاريا، بوهيميا، رومانيا والدانمارك؛ وانتشر فرض العمل الإضافي على الفلاحين لصالح أسياد الأرض (ص138). ولم يكن الفلاحون سعداء بهذه الحالة فكثرت الهروب من العمل في الأرض والتخريب المقصود (ص139).

ثلاثة أنماط للعلاقة بين أسياد الأرض في أوروبا الشرقية والعاملين عليها: العمل القسري والأجور والإجارة. كانت الإجارة هي الصيغة الأساسية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر في أوروبا الشرقية. وأدى توسع القرن السادس عشر إلى إعادة العمل القسري مكان الإجارة. وفي المناطق القريبة من المرافئ كان الفلاحون أكثر قدرة على مقاومة العمل القسري والاحتفاظ بقدر

أكبر من الربح لأنفسهم بواسطة نظام الإجارة quit-rents بسبب قربهم من المرافق وسهولة الدخول المباشر إليها.

انهارت القدرة على المقاومة في القرن السابع عشر وحل العمل القسري والأجور مكان نظام الإجارة (ص140). وتزايد إفقار الفلاحين في ذلك القرن، كذلك تراجع العمل في إنتاج المواد المصنوعة، لأن قدرة الفلاحين الشرائية انحسرت وتراجعت حركة الحرفيين من المدن إلى المزارع الكبرى. وازدادت مساحة الملكيات الكبرى. كما تزايد الاستقطاب الاجتماعي (ص141). وحدث ارتداد نحو الفيوالية وتضخمت طبقة النبلاء. ولم يكن في الأطراف آلية دولية قوية قادرة ولا آلية تسويات بين الشرائح العليا للأرستقراطية وللطبقة الرأسمالية ولا آلية تعويض للطبقات الدنيا. والملكية كان وضعها يزداد ضعفاً (ص142).

سعت الشرائح العليا إلى إجراءات قانونية وضغوطات معنوية لإحلال تضامن الأعيان Common Wealth of gentry مكان الدولة، وإحلال المساواة بين الشرائح العليا (5 - 10٪ من السكان) في وقت كانت تزداد الفروقات الاجتماعية (ص143).

قادت مرحلة التراجع الاقتصادي العالمي دول المركز إلى السير على طريق القومية (الميركنتيلية) والتسويات الدستورية داخل الشرائح العليا، إضافة إلى إضعاف قدرة الطبقات الدنيا على الثورة أو العصيان. في حين أن دول أوروبا الشرقية لم تستطع الأخذ بميزات التكتيكات الميركنتيلية أو ضمان أي تسوية داخل الشرائح العليا. قاد هذا الأمر في أوروبا الشرقية إلى ازدياد حدة الصراع الطبقي، وانتشار المشاعر المحلية regionalism وتراجع الوعي القومي، والبحث عن كبش فداء، وقلاقل فلاحية (ص144).

وحدث الأمر نفسه في أوروبا الجنوبية والأمريكيتين وأدى إلى ركود وتراجع الصادرات (ص145). وتراجعت إنتاجية الفرد إضافة إلى تصحير الأرض وإرهاقها؛ وأدت هيمنة التداول النقدي على علاقات الإنتاج إلى حالة صار فيها الفلاحون غير قادرين على كفاية أنفسهم. وتراجع الرق في جنوب

إيطاليا وصقلية بعد ازدهار القرنين الخامس عشر والسادس عشر لأن العبيد الأفارقة الذين كان البرتغاليون يجلبونهم إلى إيطاليا صاروا يصدرون إلى الأمريكتين (ص146).

وكان الفلاحون هم الخاسرون الحقيقيون فازدادت حدة الصراع وحدث العديد من الثورات الفلاحية، وبدل الحديث عن الارتداد الفيودالي refeudalization يمكن الحديث عن تتجير الفيودالية Commercialization of the fiefs. وفي أميركا الإسبانية تزايد دور الهاسيندا كمؤسسة مفتاح في هذه المنطقة الطرفية في الاقتصاد العالمي في ظروف الانكماش (ص147). والسؤال هو هل كانت الهاسيندا وحدة اقتصادية ذات اكتفاء ذاتي وغير رأسمالية؟ وهل أدى انهيار فورة الفضة Silver boom إلى ضرب الرأسمالية الكامنة (ص148). وقد كانت الفضة الصادر الأساسي من أميركا الإسبانية في القرن السادس عشر. وكانت قد وصلت إلى القمة في الإنتاج والأسعار بين 1590 و1630، وتشير الأرقام إلى أن تراجعاً حاداً وسريعاً حدث بعد ذلك (ص149). لكن الذهب والفضة هما أيضاً سلعتان. وقد تراجع إنتاجهما بسبب التضخم. ومن الضروري معرفة أثر تراجع تصدير المعدن الثمين على الصادرات الأخرى. وقد أصاب ذلك مجموعتين قويتين أولاهما الأسبان الذين كانوا يتولون الإنتاج؛ وثانيتهما الدولة التي كانت تقطع الضرائب منهم (ص150).

مع نضوب الموارد لجأت الدولة إلى سياسة تهزم نفسها وهي فرض مصادرات بقيمة 1/8 المعدن الثمين المشحون والخاص. مقابل ذلك انخفض التصدير بسبب الامتناع عن التصدير لدى المنتجين. وقد كان معنى ذلك نمو نمط من السلوك الطفيلي القائم على النهب. وفي مقابل تراجع إنتاج المعدن الثمين، الذي كان الصادر الأساسي، تزايد إنتاج القمح للاستهلاك المحلي. وهناك تشوش لدى الباحثين حول ما إذا كان ذلك تطوراً رأسمالياً أم لا (ص151).

وكما في أوروبا الشرقية أدى تباطؤ النمو في القرن السابع عشر في

الاقتصاد العالمي ككل إلى تكثيف استعمال المورد الأساسي (الأرض وقوة العمل) للحفاظ على مستوى الربحية. ويعرف الجميع قصة الانخفاض في عدد السكان في جميع أميركا الإسبانية كما يعرفون الدور الأكيد للأوبئة في هذا الانخفاض (ص152). وكان الصراع يحدث بين رأسماليي إسبانيا وأميركا الإسبانية حول اقتسام الأرباح واللجوء إلى العمل المأجور القسري وإلى شراء محصول السكان الأصليين بأسعار ثابتة مما زاد الأعباء على «الهنود». وفي 1632 علق التاج نظام العمل القسري خارج المناجم. لكن الهنود خضعوا لمزيد من الاستغلال والديون كطريقة للاحتفاظ بهم للعمل في الأرض. وأدت مصادرة الأراضي إلى ازدياد هذا الاتجاه قوة (ص154). وقد تحول الأنيكوميندا إلى هاسيندا وتحول العاملون بالقرى إلى رهينة دين (ص155).

لكن الهاسيندا المكتفية ذاتياً كانت آلية للتكيف مع قوى السوق. والانكماش العالمي لم يكن معناه تراجع النشاط الاقتصادي الرأسمالي (ص156).

لقد كان القرن السابع عشر عصر المركنتيلية، وقد فشلت إسبانيا والبرتغال في ذلك وتحولتا إلى دولتين نصف طرفيتين أي إلى خط اتصال بين مصالح قوى المركز ومناطق الأطراف (ص158).

تتنافس قوى المركز في زمن الانكماش حول التحكم بمناطق الأطراف. وهي تلجأ إلى الاستعمار مباشرة أو إلى منع الآخرين من الاستعمار. وتنوع المنافسات فتغذي حروب القوى الاستعمارية الأضعف عندما تكون السيطرة المباشرة مكلفة جداً. فقد تنافست إنجلترا وفرنسا وهولندا في الكاريبي لاستعمار ما يمكن استعمارها مباشرة؛ وما تبقى بيد الإسبان والبرتغاليين كانت هناك منافسة على الاتجار معه. وكانت آلية المنافسة التجارية الأساسية في القرن السابع عشر هي تجارة المواد الممنوعة (ص158).

وتكاثرت الهجرة من المدينة إلى الأرياف ليصير المهاجرون رعاة بقر Cowboys يذبحون الحيوانات البرية لبيع جلودها. وقد ساهم في ذلك

الهاربون من السفن. وكان التجار الهولنديون يشترون الجلود. كما أن الحكومة الإسبانية ساهمت في ذبح الماشية لمنع التجارة غير الشرعية: وكانت النتيجة هي القضاء على الماشية في الكاريبي. وقد سيطر القرصان على الجزر؛ وما كان ذلك ممكناً التعامل تجار الهولنديين والفرنسيين والإنجليز معهم (ص159).

بدأ الهولنديون التجارة غير المشروعة في القرن السادس عشر. وكما كان الملاح ضرورة لصيد سمك الـ Herring صار التهريب نمط حياة يربط تجار المركز بالمنتجين في البلدان الطرفية التي لا تخضع مباشرة. وكانت حاميكاً النموذج الأعلى للتجارة غير المشروعة في القرن السابع عشر (ص160).

إن القراصنة نهبوا. لكن الفرنسيين والإنجليز أيضاً نهبوا. والفرق كان في أن هؤلاء سعوا إلى استمرارية الإنتاج بخلاف القراصنة. فقد كان التجار الفرنسيون والإنجليز يتعاملون بتجارة شرعية أيضاً مع الإسبان، وذلك بتجارة العبيد. وكانت التجارة غير الشرعية جزءاً يسيراً من الصورة الكاملة؛ لأن إنتاج السكر كان يتوسع غرباً لإيجاد أراض جديدة غير مرهقة exhausted ووصلت إلى البرازيل (والمكسيك لدرجة أقل).

يشبه إنتاج السكر في أميركا إنتاج الخشب في البلطيق كمحصول يرتكز عليه النمو ومشكلته الأبدية هي الاستهلاك الأيكولوجي وضرورة إيجاد أرض بكر للاستغلال؛ والأرباح منه عالية. وقد اتجه إنتاج السكر من الكاريبي إلى البرازيل في حوالي 1580 (ص162).

وكان إنتاج التبغ بمثابة نسيب فقير للسكر. لكن التبغ أيضاً يُميت الأرض كالسكر، وتحتاج زراعته للانتقال كل 25 سنة إلى منطقة أخرى. لكن سوق التبغ أضيق من سوق السكر وهي ذات ربحية أقل. وكان الظن أن للتبغ ميزة شفائية كالسكر. لكن السكر صار مادة غذائية في بداية القرن السابع عشر ولم يصبح التبغ كذلك إلا بعد قرن أو قرنين (ص164). وكانت هناك إمكانية

لنمو التبغ في أوروبا. لكن الدول الأوروبية فضلت منع زراعته استسهالاً لفرض الضريبة على التبغ الوارد أكثر من الإنتاج المحلي؛ فالأسباب مالية (ص165).

تم اكتشاف الذهب في البرازيل حوالي العام 1695 تلبيةً لحاجات التوسع التجاري. وكانت معظم تجارة الذهب (حوالي الثلثين) غير شرعية.

إن الانكماش الطويل 1600 - 1750 لم يكن مجرد ضمور في المناطق الطرفية، بل كان إعادة تموضع لنشاطات طرفية سابقة (إنتاج الحبوب والمراعي) ونقلها من الأطراف إلى المركز (ص166). مما أجبر الأطراف في أميركا الإسبانية وأوروبا الشرقية على إعادة توجيه نفسها نحو الأسواق الإقليمية بالإضافة إلى خلق منطقة طرفية جديدة، تُستعمر مباشرة جزئياً وتنتج محاصيل لا يمكن إنتاجها في المركز. هذه المنطقة الجديدة هي الكاريبي موسعاً: من شمال شرق البرازيل إلى ميريلاند في أميركا الشمالية، ومنتجاتها الرئيسية هي السكر والتبغ والذهب. واشتركت دول المركز الثلاث في جني الأرباح، هولندا حتى 1650، والإنجليز بعد 1690، ومعهما فرنسا. إن البورجوازية في الأطراف هي المزدوج الكلاسيكي: التجار والزراع. وفي القرن السابع عشر عانت الأطراف القديمة في الشرق وجنوب أوروبا (صقلية وجنوب إيطاليا، والبرتغال وإسبانيا) وأميركا الإسبانية من الضمور، واستعادت المصنوعات بعض دورها، وأعيد توجيه نحو أسواق محلية وإقليمية. وتراجع دور التجار بالنسبة للزارعين. وتغيرت تبعية الدين من النظام الدولي للزارعين والتجار إلى نظام محلي للفلاحين وسادة الأرض (ص167).

تطور إنتاج السكر في الكاريبي عن طريق الشراكة بين الزارع والتاجر، بحيث كان الزارع وكيلاً للتاجر بدل ملكية التاجر المباشرة (ص168). ثم تطور النظام تدريجياً ليصبح التاجر وكيلاً للزارع بدل أن يكون الزارع وكيلاً للتاجر (ص169). وعلى صعيد قوة العمل حل العبيد مكان العمل التعاقدي الطويل المدى؛ وذلك في مزارع السكر قبل مزارع التبغ. وقد سدَّ العبيد الحاجة إلى الأيدي العاملة التي نشأت بسبب نضوب الأيدي العاملة التعاقدية (ص172).

وكان العبيد أفارقة لأن «الهنود» عندما استخدموا كعبيد كانوا يموتون بسرعة إذ إنهم ما كانوا قادرين على تحمل العيش في مزارع السكر، ولا في المناجم قبل ذلك.

في الكاريبي الموسع أي المنطقة الطرفية الجديدة في الفترة ما بين 1600 و1750 كان شكل العمل البروليتاري الأساسي هو الرق لا العمل المأجور أو العمل بالمشاركة أو العمل القسري. فقد كان الرق في ظل الظروف السياسية للمرحلة هو الأنسب اقتصادياً للمنتجين البورجوازيين الذين شكلوا من خلال النظام القانوني ومن خلال السوق العلاقات الإنتاجية الأساسية في المنطقة (ص175).

المناطق شبه الطرفية على مفترق طرق

إن أحد العناصر الثابتة لاقتصاد عالمي رأسمالي هو تقسيم العمل التراتبي وتوزيعه المكاني. وعنصر ثان هو تغير مواضع النشاط الاقتصادي وبالتالي المناطق الجغرافية في النظام العالمي. ولسياسات الدولة الذكية دور كبير فيما يحدث. وقد كان تراجع إسبانيا هو الظاهرة الأكثر بروزاً في القرن السابع عشر (ص179). إنكشفت مكانم الضعف في إسبانيا، ربما، في 1596، في الوقت الذي حدث الإفلاس الثاني للملك فيليب الثاني (ص180). لكن إسبانيا لم تكن طرفية في القرن السادس عشر، ولم تكن مقتصرة على تصدير المواد الخام، بل كانت مركزاً صناعياً، وكان تراجعها مسألة تسترعي الانتباه. في فترة الركود أصاب إسبانيا ضمور Involution زراعي إضافة إلى تلاشي الصناعة (ص180). في هذا الوقت بالذات حين كان يعاد توجيه الاقتصاد العالمي الأوروبي من مرحلة توسع وتضخم إلى مرحلة ركود صارت البرتغال جزءاً من إسبانيا شريعياً - في اتحاد أيبيري (ص182). وكان رجال المصارف البرتغاليون مربوطين ببورصة أمستردام وربما كانوا يستخدمون التمويل الهولندي، وكان لدى الإسبان ردة فعل ضد الميزات المكتسبة لدى البرتغاليين؛ واتخذت هذه المشاعر غطاء معادياً لليهود (ص183).

ثار البرتغاليون عام 1640 في وقت ثورة الكاتالونيين ولم يكونوا يعانون من الانقسامات الطبقية التي عانى منها هؤلاء، مما سهل لهم الانتقال إلى الاستقلال. واستعادت البرتغال استقلالها وبدأت السير نحو الارتباط بالإنجليز (ص184). وعلى مدى القرن السابع عشر صارت إسبانيا، في أحسن الأحوال، خط نقل (Conveyor Belt) بين بلدان المركز والمستعمرات الإسبانية (ص185).

وكانت تجارة العبيد مشكلة حقيقية إذ كان التجار الإنجليز يجنون منها أرباحاً عالية؛ لكن هذه التجارة الشرعية كانت غطاءً لجلب سلع ممنوعة إلى المستعمرات الإسبانية على يد شركة البحار الجنوبية. وفي الفترة ما بين 1600 و1750، برهنت إسبانيا على عدم القدرة على مواجهة ما صار معروفاً باسم الانحطاط الإسباني (ص191).

إن العمود الفقري لأوروبا (إيطاليا الشمالية، ألمانيا الجنوبية والغربية والنذرلاند الجنوبية) تراجع أيضاً بشكل دراماتيكي وبأشكال مختلفة. لم تكن لديهم مستعمرات ولا معادن ثمينة، ولم يكن لديهم مواد خام مدارية تُستخدم في تبادل البضائع المستوردة؛ ولم يكن لديهم سوى صناعتهم وزراعتهم من أجل البقاء إضافة إلى خبراتهم في التجارة والمال.

مفتاح بقائهم كان نظام التلزيم المنزلي Putting-out System، حيث يعمل المنتج الفعلي في المنزل مستخدماً إدارته، ومستخدماً عاملين متدربين Apprentices، أو وحيداً مع عائلته؛ يتلقى المواد الخام من رجل أعمال تاجر، معطياً إياه الحق بشراء منتوجاته بسعر ثابت، والتاجر هو الذي يتولى نقل المنتوجات إلى السوق (ص193). كان نظام التلزيم المنزلي Putting-out معروفاً في القرون الوسطى لكنه صار منتشرًا بشكل ملحوظ في القرن السادس عشر واعتبر موجهاً ضد النقابات وهو ما جعل الصناعة في الريف أمراً ممكناً (ص194).

وقد تطور النظام باتجاه تأكيد تبعية العمال لرجال الأعمال - التجار.

ففي البلدان شبه الطرفية، بخاصة، كان نظام التلزيم المنزلي بيد رجال أعمال - تجار أجنب. وقد سجّل ذلك التنظيم بداية التحول البروليتاري بنفس الطريق التي كان فيها فساد الوظيفة واستخدام الجنود المرتزقة بداية البيروقراطية (أي التحول البيروقراطي) في وظائف الدولة. وصار المنتج المباشر (الذي كان يملك وسائل العمل) فعلياً مستخدماً لدى رجال الأعمال - التاجر الذي تحكم بمدخول المنتج الفعلي واقتطع منه فائض القيمة دون أن يصبح بعد في وضع يسمح له بالتأكد من الفعالية القصوى بالإشراف المباشر عليه في مكان العمل (ص195).

وقد عانت صناعات العمود الفقري جميعها تراجعاً في القرن السابع عشر (ص195). فقد حولت سويسرا الضرورة إلى ميزة وتطورت علاقتها بفرنسا إلى آلية تجعل منها بلداً شبه طرفي (ص196). وكانت سويسرا مصدر الجنود المرتزقة؛ واستخدمت ذلك للمساومة ضد عوائق التعرفة الجمركية الفرنسية. وفي حرب الثلاثين عاماً بدأ السويسريون بتثبيت موقفهم التاريخي في الحياد مما سمح لهم بطرد الفرنسيين من السوق الألمانية (ص199). وقد استخدم السويسريون مزيجاً من المركنتيلية الاقتصادية والحماية السياسية الفرنسية إضافة إلى الصناعة المنزلية Cottage في الساعات والمنتجات الحيوانية لتصبح في نهاية القرن الثامن عشر أكثر بلدان القارة الأوروبية تصنيعاً.

لم تختلف الصناعة في القرن السابع عشر من العمود الفقري الأوروبي، بل تحولت إلى الريف، خاصة صناعة النسيج القطني والصوفي. وبقيت في المدن صناعة الحرير الترفية، و«صناعة» ترفيه أخرى هي تصدير الفنون. وتمت مصادرة الأراضي المشاعية إلى جانب تقوية سلطة ملاكي الأرض على الفلاحين في شمال إيطاليا كجزء من التراجع إلى الوضع شبه الطرفي. وفي البيا جرت (ص200) تقوية الدولة كجزء من عملية الصعود إلى وضع شبه طرفي (ص201).

إن تراجع منطقة جغرافية اقتصادياً لا يعني في العادة تراجع الأفراد والعائلات بل نقل استثماراتهم مكانياً إلى مناطق أخرى أو نقلها إلى قطاعات

أخرى في نفس المكان بما يحقق مردوداً أكبر. ويتزامن ذلك مع تحويل الرأسمال من الصناعة إلى الأرض أيضاً (ص202). وشاركت في شمال إيطاليا شركات المضاربة في صناعة الحرير كي يحمي الرأسمال نفسه. كذلك جرى تلزيم الضرائب المتعلقة بالقروض للدولة (ص203).

أما السويد فقد استفادت من ركود القرن السابع عشر إذ كانت دول صغرى ومتأخرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً في عام 1599 عندما أطيح بسيجسموند - وصارت من أقوى دول أوروبا في 1697 عندما اعتلى شارل الثاني عشر العرش. ففي القرون الوسطى المتأخرة كانت ستوكهولم مدينة هانزياتيك، وكانت السويد حتى القرن السادس عشر مستعمرة ألمانية. ولم يكن للنقابات جذور في السويد. وفي منتصف القرن السادس عشر بدأت صادراتها تتزايد، وكان الفلاحون في السويد أقوياء (ص203). وصاروا في بداية القرن السابع عشر طبقة رابعة في البرلمان السويدي. وكان هذا أمراً فريداً في أوروبا. وكان سبب ذلك ضعف الزراعة السويدية التي تعود لأسباب مناخية. ولم يكن هناك تعارض بين الأرستقراطية والدولة المركزية. ولم تجد الأرستقراطية فائدة مادية في استعادة الفيوالية. والسر في النجاح هو النحاس «ذهب الرجل الفقير». والرجل الفقير الذي احتاج النحاس أكثر من أي شيء كان هو ذلك الرجل الغني، إسبانيا، الذي احتكر موارد الفضة في القرن السادس عشر والذي لجأ إلى صك العملة النحاسية في الحرب للحفاظ على سلطة آل هابسبورغ الإسبانيين في النذرلاند (ص204).

وتأسست شركة التجارة السويدية لاحتكار وتسويق النحاس السويدي عام 1619، وقد رحبوا بمشاركة الرأسمال الأجنبي في الشركة (ص206). وكان النجاح في بناء القوة العسكرية السويدية والقوة الصناعية أمراً مدهشاً. فقد صارت السويد في القرن السابع عشر أمة مسلحة تعيش على الحرب وتجعل الحرب صناعتها القومية. وكان لديها جيش قوي من الفلاحين (اختراع جديد) دون مرتزقة؛ في حين كان المرتزقة عماد الجيوش الأوروبية. وبذلك استفادوا من ضعف الفيوالية السويدية. وقد تشكل الجيش من فرق، لكل منطقة فرقة،

وذلك من المتطوعين الفلاحين والحرفيين، وكان يرفض الأوباش. وكانت للجيش مخازن مركزية للألبسة؛ ودفع الرواتب بانتظام؛ وكان النظام لامركزياً يعتمد على تحديد المدخول من العائلات الدافعة للضرائب. أما الأسلحة والذخائر فكانت ذات مقاييس منتظمة Standerdized، وجرى التركيز على المدفعية (ص207).

كانت السويد تحصل على جزء من فائض القيمة المنقولة من شرق أوروبا إلى شمال غربيها وتستخدم هذا المردود لخلق وضعية شبه طرفية لها. وكان الجيش أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف. وفي القرن السابع عشر حل الحديد مكان الذهب؛ ولم يستخدم في المدفعية فقط بل استخدم في الأدوات المنزلية أيضاً، مع الاهتمام بالنوعية (ص208).

إن العنصر الأساسي هو الاستخدام الواعي لماكينة الدولة (ص210). فقد سيطرت الدولة السويدية على ثلاث احتكارات في الاقتصاد العالمي الأوروبي. وكانت هذه الدولة بمثابة أوبيك العالم المعاصر (ص210).

إن خلق دولة قوية فعالة في السويد اعتمد على الحد من قوة النبلاء. وقد كان هذا ممكناً بفضل البنية الطبقية في السويد وبفضل دورها في تقسيم العمل الدولي. وقد أعطيت الأراضي للنبلاء لقاء خدمتهم العسكرية وتوفرت السيولة المالية. وكان الفلاحون أيضاً طبقة قوية منظمة في البرلمان (ص212). رغم ذلك تصاعدت نسبة الأرض التي يسيطر عليها النبلاء وخاف الفلاحون من ذلك (من 21,4% إلى 63% عام 1654) وكانت السويد فقيرة في الموارد الطبيعية وقليلة السكان (مليون سويدي ونصف مليون من الفنلنديين وغيرهم) (ص213).

ومن الواجب عدم المبالغة في تراجع قوة النبلاء لأن الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها ازدادت تدريجياً (ص216). وفي عام 1682 أعطي الملك حق إنشاء الإقطاعيات وحق إلغائها. وكانت السويد فريدة بين دول غير المركز من حيث تقوية جهاز الدولة في القرن السابع عشر فقد كان لديها جيش يزرع

الرعب لدى الآخرين، إضافة إلى تدجين النبلاء وصناعة الحديد والأسطول التجاري. وقد صعدت السويد إلى الموقع الذي تراجعت إليه إسبانيا والبرتغال؛ واستفادت من موقعها في البلطيق ومن ازدياد ضعف المناطق شبه الطرفية في أوروبا الشرقية (ص217).

في عام 1695 اعتلى بطرس الأكبر سدة العرش في روسيا. وفشلت محاولات بريطانيا وهولندا والسويد في القرن السابع عشر لضم روسيا إلى السوق العالمي كطرف بينما كان هو يحاول التغريب والانضمام إلى السوق كدولة شبه طرفية (ص218).

اندلعت حرب الشمال الكبرى عام 1700. ورفضت السويد مراراً إنهاء الحرب لأنها كانت مصممة على تحطيم روسيا. وكان الثمن غالياً (جيش عدده 80 ألفاً من قلب الإمبراطورية لا من أطرافها). وقد اتبع بطرس الأكبر سياسة الأرض المحروقة التي صارت كلاسيكية لدى الروس. وبعد هزيمتهم في بولتافا عام 1709 كان على السويديين الخروج من اللعبة (ص219).

عام 1721 خسرت السويد أرضاً وسكاناً وموارد للدولة وسلطتها على البلطيق وموقعها الاحتكاري فيه (ص219). وكان عصر الحرية في السويد بين 1718 و1772، إذ تراجع الحكم الملكي المطلق أمام البرلمان. وفي السنوات الأولى من عصر الحرية واجهت الدولة حالة الإفلاس (ص220).

كانت حرب الشمال الكبرى بالنسبة للسويد ما كانته حرب وراثة العرش الإسبانية لإسبانيا: محاولة لكسر طوق القيود البنيوية التي يفرضها الاقتصاد العالمي. لم ينجح مجهود هذه أو تلك. مرة أخرى يمكن القول إنه لا علاقة للحكم المطلق بقوة الدولة. فقد كان لدى الدانمارك حكم مطلق ودولة طرفية ضعيفة (ص221). وكان النبلاء في الدانمارك أقوىاء وكانت الدولة طرفية تصدر الحبوب والماشية لا المعادن كالسويد. كما كانت فقيرة زراعياً وكان للفلاحين فيها موضع قوي. إعتد تنظيم الزراعة الدانماركي على الملكيات الكبرى المحاطة بمزارع لفلاحين مضطرين لأن يقدموا لأصحاب الملكية الكبرى

خدمات العمل لا الريع (ص222).

مع انتهاء حرب الثلاثين سنة التي استفاد منها الدانماركيون كانت الدانمارك طرفية بكل معنى الكلمة: تعتمد على التصدير من المزارع الكبرى demesnes مع عمل قسري Courvee، وتجارتها بيد الأجانب، ودولتها ذات قاعدة مالية ضعيفة (إذ كانت الأراضي الغنية معفاة من الضرائب)؛ وما أنقذ الدانمارك من الفناء هو أن دول المركز كانت تريد مواجهة السويد؛ ولم يكن إفلاس الدانمارك في صالح دول المركز خوفاً من خسارة الديون التي لها على الدانمارك (ص223). وقد نمت الإصلاحات لصالح الحكم المطلق بسبب الديون، فتزايدت ملكية النبلاء، وساءت حالة الفلاحين. وقد جرى الاعتماد على المرتزقة بعكس السويد. وبقيت الدانمارك طرفية رغم الحكم المطلق (ص224).

استطاعت براندنبرغ التحول من منطقة طرفية لا أهمية لها إلى قوة شبه طرفية تحت اسم بروسيا في أواخر القرن السابع عشر واستطاعت تجاوز السويد وساكسونيا والنمسا في جنوبها. وكانت الأراضي الألمانية شرق الألب قد شهدت في القرن السابع عشر تطورات كما في بولندا وبقية أوروبا الشرقية نحو تركيز الملكيات الكبرى (ص226). وتسارعت العملية بعد حرب الثلاثين سنة في ماكلنبورغ وبراندنبرغ وبوميرانيا. وازداد العمل القسري Courvee من 2 أو 3 أيام إلى 6 أيام في الأسبوع. وكان استغلال الفلاحين في البيا الشرقية أكثر مما في بولونيا لكن تركيز الملكيات الكبرى كان أقل (ص226).

كان اليونكرز أضعف من أن يستطيعوا الإمساك بزمام السياسة. وقد اجتمع هذا الأمر مع حادث جيوبوليتيكي، هو أن براندنبرغ كانت منهكة لا يتجاوز حاكمها وضعية يونكر ممتاز في نهاية حرب الثلاثين عاماً؛ ثم سمح الحظ لحاكمها عام 1609 بأن يرث دوقية كليفز؛ وعام 1625 ورث بروسيا وعام 1637 ورث بويدانيا، فصارت الإمارة على ساحتين مائيتين كبيرتين (الراين والبلطيق) (ص227). وسعى فريدريك حاكم براندنبرغ إلى بناء بيروقراطية وجيش للحفاظ على أراضيه ولمواجهة القوة السويدية.

لم يكن اليونكرز أقوياء كما لم يكن حاكم براندنبيرغ قوياً. فسعى الحاكم إلى جمع الضرائب لبناء جيش على قدر كاف من القوة لفرض الضرائب على اليونكرز. أعطى اليونكرز جميع مداخيلهم من مزارعهم ومداخيل إضافية من وظائف البيروقراطية من أجل اعتصار الفلاحين وسكان المدن؛ مما سمح له بإقامة البيروقراطية والجيش لحماية الدولة من التهديدات الخارجية؛ وسمح لخلفائه باتباع سياسة نمو صناعي في الداخل. وما كان اليونكرز قادرين أو راغبين بمعارضة هذه السياسة (ص228).

في الخلدة العظيمة Great Recess عام 1653 استطاع حاكم براندنبيرغ فرض ضرائب إضافية لمدة 6 سنوات لقاء تنازل لليونكرز يسمح بمأسسة القنانة (أن يصبح الفلاحون أقناناً ما لم يستطيعوا البرهان على العكس). وفي حرب الشمال 1655 - 1660 وقف إلى جانب السويد ضد بولندا أولاً ثم وقف ضد السويد فمنعها من ابتلاع بولندا وأكمل فرض سلطته على بروسيا. فخدم هولندا (والإنجليز) في مواجهة السويد؛ وتمكن من استخدام سياسته الخارجية في تقوية مواقعه الداخلية. وعمل على خلق بيروقراطيات ثلاث: مالية وعسكرية وإدارية مركزية فعالة صغيرة الحجم (ص229).

وجعلته الضرائب الإضافية (3,3 مليون تالر عام 1688 مقابل مليون عام 1640) قادراً على توسيع الجيش من 4 آلاف إلى 30,000 عام 1688. لكن سلطة البيروقراطية انتهت عند أبواب الملكيات الكبرى؛ علماً بأنه كان لدى حاكم براندنبيرغ - بروسيا ملكية ضخمة بخلاف ملوك بولندا والنمسا والدانمارك. تزاوج ذلك مع أزمة سيئة وخراب واسع نتيجة الحروب وموارد طبيعية ضئيلة نتيجة فقر التربة مما جعل العمل من أجل ملك بروسيا أمراً مجزياً (ص230).

خلقت براندنبيرغ - بروسيا بيروقراطية فعالة دون تكاليف «الوظيفة الفاسدة» Venality of office كما في فرنسا واستطاعت إخضاع الفلاحين لليونكرز وإخضاع اليونكرز للدولة. أما النمسا فقد كانت في وضع أفضل للعب الدور الذي مارسه بروسيا، لأنها كانت في بداية القرن السابع عشر قوة

عسكرية عظمى. وقد أعادت النمسا، تحت لواء الإصلاح المضاد، فرض الكاثوليكية وفرض سيطرتها هي على النمسا وتشيكيا ومعظم هنغاريا (ص231). لكن آل هابسبورغ ما استطاعوا تحويل ممتلكاتهم إلى دولة متجانسة تمارس دورها بين الدول بفعالية. إن التهديدات التركية الخارجية قلصت مواردها فما استطاعت بناء جيش إلا بمقدار نصف جيش فرنسا وأكبر قليلاً من جيش بروسيا (ص232).

كانت الفترة الممتدة من حرب الثلاثين سنة إلى نهاية الحروب النابليونية عصرًا مركنتيلياً في جميع ألمانيا وأوروبا الشرقية. ولا يجب إغفال الفروق بين الدول شبه الطرفية، التي سماها البعض مركنتيلية زائفة، والبلدان الطرفية التي ما كان باستطاعتها حتى أن تكون كذلك (ص233). ومن الواضح أنه في فترة الانكماش استطاعت مركنتيلية البلدان شبه الطرفية أن تضع قواعد النشاطات الصناعية وأن تحضر للنهوض الصناعي الذي سيحدث بعد 1750 (ص233). في بداية القرن الثامن عشر، تم إخراج السويد من المنافسة ودخلت بروسيا والنمسا الصراع كي تكون إحداهما القوة العظمى في أوروبا الشرقية وتستفيد من ميزات التوسع الاقتصادي الأوروبي الذي سيأتي. وفي عام 1711 اعتلى العرش شارل السادس من آل هابسبورغ وفي 1713 اعتلى عرش بروسيا فريدريك ويلهلم الأول (ص234).

كانت بروسيا في عام 1713 ما تزال بلداً زراعياً بموارد ضئيلة. ولا يمكن فهم الصراع البروسي - النمساوي دون الأخذ بالاعتبار الصراع الفرنسي الإنجليزي. وعندما أخذت بروسيا سيليزيا عام 1748 بعد حرب وراثة عرش النمسا فإنها استولت على أكثر مناطق الإمبراطورية النمساوية تقدماً وتصنيعاً (ص235). لكن النمسا استطاعت أيضاً ضم ممتلكات إضافية وصارت لها منافذ على المتوسط وبحر الشمال وكان خلق جيش قوي في بروسيا وجهاز دولة فعال بسبب ضعف النبلاء بالمقارنة مع دول الأطراف الأخرى وحاجة إنجلترا وهولندا إلى بروسيا لمواجهة السويد. هذه السلسلة من الأحداث هي التي جعلت براندنبورغ تتحول من طرف إلى منطقة شبه طرفية ذات احتمالات

كبرى فتغير من دورها في الاقتصاد العالمي (ص236).

بدأ استعمار أميركا الشمالية عام 1620، وفيما عدا أمستردام الجديدة التي كانت ذات موقع استراتيجي للهولنديين (أخذت منهم) لم تدخل أميركا الشمالية الاقتصاد العالمي الرأسمالي قبل 1660 (ص236).

في القرن السابع عشر صارت المستعمرات الشمالية تنافس إنجلترا في بناء السفن وتموين جزر الهند الغربية، ولم تكن بحد ذاتها قيمة كبرى بالنسبة لإنجلترا. بعد 1689 حاول الإنجليز توسيع دور المستعمرات الشمالية كسوق للمصنوعات الإنجليزية بتشجيع إنتاج محصول جديد هو الخشب لبناء السفن (ص238). فكان ازدياد الهجرة إلى ولايات الأطلسي الوسطى بين 1713 و1739، وكان أمل الإنجليز أن يعمل هؤلاء في إنتاج الأخشاب. وأصدروا قانوناً عام 1705 لمنح معونات لتشجيع إنتاج الأخشاب لبناء السفن (ص239). ورغم غلاء الأيدي العاملة في المستعمرات الشمالية لكن رخص الخشب قاد إلى توسيع بناء السفن فيها (ص240). في عام 1775 كان ثلث السفن المسجلة في بريطانيا على أنها ملك لها، قد بني في المستعمرات الشمالية؛ وكانت هذه السفن مصدراً للثروة.

كانت المستعمرات الشمالية قليلة الموارد الطبيعية وكانت تتقدم صناعياً وتجارياً كما كانت بعيدة جغرافياً بحيث لم يكن ممكناً تطبيق القوانين التي سنتها بريطانيا لإخضاع اقتصادها للتبعية. تدريجياً تولدت الظروف التي ستؤدي إلى متغيرات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر التي ستقود إلى الثورة الأمريكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

تميز القرن السابع عشر (1600 - 1750) بالجهود الفرنسية الإنجليزية لتحطيم الهيمنة الهولندية، وكانت هذه فترة طويلة من الركود، أي أنها كانت فترة توسع، لكن بسرعة أقل من القرن السادس عشر، شهدت فيها المناطق الطرفية مزيداً من الاستغلال للمنتجين المباشرين وتقلصت الميزات للطبقات العليا المحلية (بالنسبة للشرائح العليا في دول المركز). لكن قصة البلدان شبه

الطرفية كانت أكثر تعقيداً. فقد سعت دول المركز إلى جعلها وسيطاً مع الأطراف Conveyor belt. ونجحت في ذلك إلى حد بعيد. لكن المناحرات المتزايدة بين دول المركز جعلت بعض المناطق قادرة على أن تحسن مواقعها النسبية: كما هو الحال بالنسبة للسويد وبراندنبرغ - بروسيا، وإلى درجة أقل، المستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية (ص241).

الصراع في المرحلة الثانية 1689 - 1763

لا يستطيع المرء تحليل الظواهر الاجتماعية خارج إطار الزمان والمكان. وقد جعلنا مفهوم الحدود المكانية محوراً أساسياً في تحليلنا السابق. إن الركود في القرن السابع عشر تمثل في الثبات النسبي للنمو السكاني الإجمالي وللتوسع المادي ولسرعة المبادلات ولانخفاض الأسعار العالمية.

وقد قسمنا المنافسات بين دول المركز إلى مرحلتين 1651 - 1689 و 1689 - 1763. لا يتطابق هذا التقسيم تماماً مع الفترة 1600 - 1750 لكن العالم الواقعي لا يحتوي على خطوط فاصلة بوضوح.

في الفترة ما بين 1651 و 1689 كان هناك تحد ناجح للهيمنة الهولندية على يد الإنجليز والفرنسيين. وفي 1763 صار واضحاً انتصار الإنجليز بنهاية حرب المئة عام الثانية (ص245). ولم يكن واضحاً في 1689 أن إنجلترا سوف تنجح في صراعها مع فرنسا التي كان لديها 4 أضعاف سكان إنجلترا. وهي كانت غنية بالموارد الطبيعية والمرافئ الجيدة وكانت صناعتها تنمو بسرعة أكثر من إنجلترا التي كانت ما تزال تعاني من الحرب الأهلية. عام 1689 صار وليم أورانج الملك وليم الثالث في إنجلترا وسكوتلندا وإيرلندا. وخاضت فرنسا حرباً ضد هولندا التي بدأت عام 1688 وصارت حرب فرنسا ضد إنجلترا. كانت إشكالية إنجلترا الأساسية تتعلق بجهودها الحربية وهل يجب أن تكون برية أو بحرية. وكان ذلك مثاراً لجدل كبير بين مدرستين الأولى تقول ببناء جيش بري والثانية تدعو إلى بناء جيش بحري (ص246). وكان أحد الأحزاب يرفض إيجاد جيش نظامي (Standing Army) (ص247).

عام 1689 كانت البحرية الفرنسية قويةً بمستوى البحرية الإنجليزية أو الهولندية، وكانت البحرية الفرنسية أكثر تقدماً تقنياً من كليهما لكن في معركة بارفلور في 1694 وجد الأسطول الفرنسي نفسه محاطاً بأسطول إنجليزي وهولندي يفوقه عدداً بأكثر من الضعف (44 قطعة ضد 99) ومدافع (3240 ضد 6756) وأكثر قدرةً على المناورة. فانهزم الفرنسيون رغم التفوق التقني (ص248). وستصبح السيطرة على البحار بيد الحليفيين. وصار الإنجليز يعتمدون على البحرية والفرنسيون على الجيش البري. وتحولت تكتيكات فرنسا من السيطرة على البحار إلى تدمير تجارة العدو (بالتعاون مع القراصنة). لكن تخريب تجارة العدو هو وسيلة الطرف الأضعف في حرب بحرية؛ وليست الخيار الأول والأفضل (ص249).

وكانت معاهدة ريجونيك عام 1697 أول تراجع لفرنسا بعد ريشيليو. إن الحاجز العسكري بين هولندا وفرنسا فكرة قديمة. بعد معاهدة وستفاليا في 1648 كان الصراع بين ثلاث قوى؛ وبعد معاهدة ريجونيك عام 1697 صار الصراع بين قوتين إذ صار الهولنديون حليفاً صغيراً للإنجليز (ص250).

دعا الهولنديون في القرن السابع عشر إلى عدم التحرش بالسفن المحايدة وإلى حرية حركة السفن والبضاعة بعكس الإنجليز والفرنسيين؛ وكانت الحرب غير مرغوبة بالنسبة لهم، وهي الملاذ الأخير الذي يلجأون إليه. وفي خضم حرب وراثة عرش إسبانيا تأزمت علاقات سكوتلندا وإنجلترا ثم وصلتا إلى حل. وكان النصف الثاني من القرن السابع عشر بالنسبة إلى سكوتلندا (كأي منطقة طرفية أخرى) فترة طويلة من الركود المتداخل مع الأزمات والتراجعات (ص251).

عام 1615 تم إقرار قانون لشركة تجارية في إفريقيا وجزر الهند الغربية، وتأسست «شركة سكوتلندا» وكان لديها مشروع لبناء محطة تجارية في برزخ دارين (في بنما الحالية) (ص252). لكن المركنتيلية في أوقات الركود سلاح فعال بيد الأقوياء فقط (ص253).

إن الاتحاد مع إنجلترا ما كان ليتم لولا سياسة الإنجليز وتأييدها من قبل قطاع كبير من الأرستقراطية وسكان المدن السكوتلندية. وأدخل قانون الاتحاد Union Act في 1707 التجار السكوتلنديين في تجارة المزارع الكبرى (Plantation) الشرعية وقضى بشراء أسهم شركة سكوتلندا مع الفائدة وحلها (ص254). وكان الاتحاد حقيقياً ومنه انطلقت دولة بريطانيا العظمى الجديدة إلى الانتصار في حرب وراثة عرش إسبانيا. وقد أعطى صلح أوترخت العرش الإسباني لآل بوربون وجعل احتكار تجارة العبيد للبريطانيين (شركة بحر الجنوب تستورد 4800 عبداً سنوياً إلى أميركا الإسبانية لمدة 30 سنة (ص255).

وانتهت حرب وراثة عرش النمسا في 1748 بمعاهدة إيكس لاشابل وكانت بمثابة تثبيت الأمور كما هي: حرب دون ثمة؛ لكنها خدمت مصالح إنجلترا التجارية. وهي أول حروب الإنجليز التي كانت المصالح التجارية هي صاحبة الأولوية الأولى، فقد كانت حرباً من أجل التوازن التجاري لا من أجل توازن القوى. لم يكن أي طرف راضياً؛ النمساويون لأنهم يدفعون ثمن الحاجز الهولندي دون أن يتاح لهم توسيع تجارتهم؛ والفلمنكيون بسبب القيود السياسية على تجارتهم لمنعهم من منافسة التجار الهولنديين؛ والإسبان بسبب تمادي الإنجليز بالتجارة غير المشروعة مع مستعمراتهم؛ والفرنسيون لاضطرارهم لتأمين سفنهم لدى شركات تأمين إنجليزية وذلك كي لا يقبض الإنجليز على سفنهم (ص256).

رغم أن الجيوش البرية لبروسيا وفرنسا فاقت جيوش الإنجليز والنمساويين عدداً، إلا أن البحرية الإنجليزية كانت ضعف عدد البحرية الفرنسية. وقد أكدت الحرب سيطرة الإنجليز على البحار رغم جهود الفرنسيين في بناء الأسطول منذ 1713. وقد تحطمت البحرية الفرنسية من أساسها. لم يدم السلم طويلاً واندلعت حرب السنوات السبع عام 1756 وكانت معاهدة باريس عام 1763 تأكيداً نهائياً لتفوق الإنجليز في صراع دام 100 عام مع فرنسا (ص257).

هذا الانتصار لجزء من البورجوازية العالمية، المقيمة في إنجلترا، بمساعدة الدولة البريطانية، يمكن تفسيره فقط عن طريق تحليل طريقة عمل الدولة البريطانية وكيف استطاعت سياسياً أن تبني وتوسع القاعدة الاجتماعية الاقتصادية التي جعلت رجال الأعمال البريطانيين يتفوقون على منافسيهم الفرنسيين.

لقد كان عدد السكان ثابتاً بين 1600 و1750 في إنجلترا وفرنسا رغم المجاعات والأوبئة. وفي عام 1740 بدأ عدد سكان أوروبا يزداد باستمرار. وكان المتغير الأساسي هو إتاحة الغذاء بكميات متزايدة: ولم يكن التغيير المناخي سببه (ص258).

إن التطورات في الإنتاج الزراعي في فرنسا وبريطانيا هي ازدياد زراعة البطاطا، وحلول الشاي محل الكحول، وتزايد استهلاك السكر والأرز، وتركز الملكيات الكبيرة وحلول الأدوات الحديدية مكان الخشبية (ص259).

المدعش أنه حين وصلت أسعار الحبوب إلى أدنى مستوياتها صارت إنجلترا أهم مصدر لها في أوروبا. فكان قانون دعم الذرة في 1688 من أجل تشجيع التصدير، ونشأت سوق للحبوب من أجل إنتاج الكحول (بيرة، جين)، التي ارتفع استهلاكها بفضل ارتفاع الأجور الفعلية في زمن الركود (ص260). وقد أدى ازدياد تصدير الحبوب إلى إزاحة البلطيق من سوق هولندا، وتفوق الإنجليز على الهولنديين في الشحن البحري (ص261).

لم تكن الصورة في فرنسا مختلفة عن ذلك، فقد أدت حروب 1688 - 1713 إلى إتيان الاستيراد إلى فرنسا مما شجع زراعة الحبوب في جنوبها، وكانت النتيجة تطوراً موازياً في فرنسا دون دعم. إن دول المركز تستعيد نشاطات مربحة كانت الأطراف تقوم بها وذلك في زمن الركود العام (ص262).

وقد حدثت ثورة زراعية في إنجلترا بين 1650 و1750. وكان التوسع الزراعي والحروب مع فرنسا من جملة العوامل التي شجعت نمو الصناعات

المعدنية (ص263). وقد منع استيراد نسيج القطن الخام في 1700 من إيران والصين والهند، ولم يتم الوصول إلى عصر القطن قبل 1773. إضافة إلى ذلك حطم الإنجليز صناعة المنسوجات الصوفية الإيرلندية. وفي حين طور الإنجليز الزراعة، قام الفرنسيون بتطوير صناعاتهم، وطور الهولنديون صناعة بناء السفن.

كانت أسعار المصنوعات الفرنسية عاليةً بالنسبة للأسعار الزراعية؛ والعكس كان صحيحاً في إنجلترا. واعتمد الإنجليز على التصدير (بسبب صغر سوقهم الداخلية) والفرنسيون على توحيد البلد (لإيجاد سوق) بسبب تباطؤ الطلب العالمي في هذه الفترة، واتجه الإنجليز إلى تصدير الحبوب أكثر من تصدير البضائع المصنوعة، فقد بدا هذا الأمر للإنجليز على أنه أفضل السبل للدخول والسيطرة على الأسواق الرئيسية الأجنبية (ص267).

لقد انتصرت الدولة القومية لا الليبرالية. والسؤال هو: هل كان تأكيد إنجلترا على الزراعة وعلى التجارة الخارجية وعلى دور البحرية بين 1700 و1750 هو ما أدى إلى انتصارها لاحقاً؟ (ص268).

وفي الفترة ما بين 1660 و1700 انطلقت إنجلترا لتصبح محطة رئيسية لإعادة تصدير بضائع المستعمرات، لكن التجارة البحرية ظلت أوروبية الطابع وبيد الهولنديين. فقد جرى نقاش مفتوح في إنجلترا حول فوائد السياسات المركنتيلية للتجارة. فمن ناحية يدعو البعض إلى دور للدولة في التجارة (قانون الملاحة في 1696 وتأسيس مجلس للتجارة). ومن ناحية أخرى يدعو البعض للتجارة الحرة و/أو لتعديل السياسات المركنتيلية (ص269).

كانت التجارة إلى نصف الكرة الغربي تعتمد في معظمها على السكر والعبيد. في 1700 كانت الهيمنة في تجارة السكر بيد البريطانيين وفي 1750 صارت بيد الفرنسيين، ولكن هذا لا يعني أن الفرنسيين تفوقوا في المنافسة. ففي الوقت الذي تأمرت فيه تجارة فرنسا كانت تجارة بريطانيا تتعولم. وفي إنجلترا كانت الشركة الملكية لإفريقيا تحتكر تجارة العبيد ابتداء من 1663 (ص270).

في بداية القرن السابع عشر كان الفرنسيون يلعبون دوراً أكبر من الإنجليز في تجارة المتوسط. وخلال القرن كانت الدولة العثمانية ما تزال ساحة خارجية (لا دولة طرفية) وكانت تجارتها تتراجع أهميتها بالنسبة إلى مجمل تجارة فرنسا أو مجمل تجارة أوروبا الغربية (ص272).

في أواخر القرن السابع عشر شهدت تجارة آسيا مع أوروبا تحولاً من الفلفل والأفاويه إلى المنتجات الترفية الأخرى: منسوجات الهند، حرير الصين والبنغال وإيران، والصينيّات (اللك، البورسلان... إلخ) والشاي والقهوة اللذان كانا ما يزالان ترفيين. لكن تزايد هذه التجارة لم يحول المحيط الهندي إلى منطقة طرفية. فقد بقيت آسيا ساحة خارجية، إذ لم يحدث تغير هام في التقنيات ولا في علاقات الإنتاج. فقد أنجزت دول المركز لتصبح قوى استعمارية أو شبه استعمارية في مناطق واسعة من العالم بين 1600 و1750. وبخلاف أميركا والكاريبّي حيث وجدت المستوطنات منذ البداية، كانت هناك ممانعة أوروبية في البداية للاستيطان في آسيا (ص273).

تدريجياً صارت المنتجات المتبادلة أقل ترفيةً في المنظور الأوروبي. ولم يبدأ تحويل آسيا إلى مناطق طرفية قبل منتصف القرن الثامن عشر واندفاعه الاقتصادية. وحتى بعد ذلك الحين اقتصر الأمر على المناطق الأكثر جدوى.

كانت إزاحة الهولنديين من تجارة البلطيق مؤذيةً لهم أكثر من أي مكان آخر تراجعوا فيه. في روسيا كما في الهند كانت التجارة الأوروبية تتزايد دون أن تجعل (بعد) من روسيا منطقة طرفية (شمع، كافيار، فرو) (ص274).

كانت البضائع الإنجليزية تباع عبر الهولنديين في القرن السابع عشر، لكن الأمر انقلب إلى عكسه في القرن الثامن عشر. ففي هذا القرن صار الإنجليز يرون في الفرنسيين منافسهم الرئيسي. أدت حرب المئة عام الثانية التي بدأت في 1689 إلى مشاكل مالية كبرى عانت منها إنجلترا وفرنسا، لكن فرنسا عانت بدرجة أكبر. فقد اضطرت فرنسا إلى تخفيض سعر عملتها عدة

مرات بسبب جيشها الكبير من المرتزقة وجهازها الدبلوماسي الكبير أيضاً (ص275). وما عانتة إنجلترا من الأعباء العسكرية كان أقل كلفة، لذلك حافظت عملتها على ثباتها. وعلى العموم عانت كل أوروبا في أواخر القرن السابع عشر من «أزمة الفضة» وهكذا اعتمدت إنجلترا على التجارة الخارجية وحصلت على الذهب عبر البرتغال والبرازيل. بينما اعتمدت فرنسا على التجارة الداخلية وحصلت على الفضة عبر إسبانيا والمكسيك. إن جهود إنجلترا، خلال الحرب، لتأمين مصادر الذهب (ص276) كانت تختلف عن فرنسا التي أضعفت بنية الدولة وتلاعبت بمخزون الفضة، فقد كانت إنجلترا تقوي بنية الدولة وتزيد مخزون الذهب (ص277).

استخدمت فرنسا تخفيض العملة Devaluations من أجل تمويل الدين العام. والأهم من ذلك لجأت فرنسا للاستدانة مقابل موارد الضرائب في المستقبل وصار المصرفيون يتداولون سندات محسومة على أساس توقعات الضريبة المستقبلية. معنى ذلك أن التجار - المصرفيين كانوا يصدرون عملة ائتمانية على أساس وعود حكومية تحت وطأة الحرب وهذه لا يمكن الاعتماد عليها كلية. فقد انهارت المدفوعات كلية في 1709 وتوقفت الحكومة عن الدفع.

صار تلزيم جمع الضرائب آلية أساسية لجمع الضرائب للحكومة الملكية الفرنسية. وشكلت تلزيمات الضرائب نصف مدخول الحكومة منذ كولبير حتى الثورة الفرنسية. وكان ذلك مكلفاً للدولة إذ نشأت طبقة من الممولين الوسطاء على حساب مداخيل الدولة.

جابهت إنجلترا صعوبات مماثلة لكن التطورات كانت مختلفة. فقد اعتمدت على نظام للدين العام طويل الأمد مما أدى إلى إرساء الدولة على أساس متين بكلفة متدنية. فكان إنشاء بنك إنجلترا في 1694 ثم إنشاء الشركة المتحدة للهند الشرقية ثم شركة بحر الجنوب؛ وهذه الشركات الثلاثة حصلت على امتيازات مقابل قروض طويلة الأمد للدولة. ووحدت الدين العام (ص278) فتعامل أصحاب المصالح المالية بثقة تجاه الدولة. وشارك في ذلك

ممولون من الخارج بالإضافة إلى سكان المدن (اليهود السيفارديم والهوغونوت) ولكن مشاركة الهولنديين كانت هي الأكثر أهمية. ومن الملاحظ أن الهوغونوت فضلوا التثمين في إنجلترا على فرنسا (ص279).

وكانت ديون إنجلترا في القرن الثامن عشر خارجية في معظمها. وكان الهولنديون يفضلون سندات الخزينة الإنجليزية على الهولندية بسبب فارق الفائدة. وكما أن هولندا ساعدت بريطانيا، فإن بريطانيا سوف تساعد أميركا في القرن العشرين. وفي المقابل كان انعدام وجود نظام للدين العام في فرنسا قبل عام 1715 أحد أسباب ضعفها (ص281). وحين حاول جون لو أن يحدث في فرنسا تجربة تشبه التجربة البريطانية في تحقيق الاستقرار المالي وفي عقلنة الضرائب، فشلت المحاولة (ص282).

في القرن الثامن عشر صارت إنجلترا مركزاً في الاقتصاد العالمي. والسؤال هو كيف أصبحت دولة إنجلترا أقوى من دولة فرنسا؟

تكون الدولة قوية بمقدار ما يستطيع الحاكمون جعل إرادتهم تسود وتتفوق في مواجهة إرادة الآخرين داخل وخارج إطارها الجغرافي. على هذا الأساس تكون دولة إنجلترا قد تفوقت على دولة فرنسا. فالدولة القوية فعلاً نادراً ما تضطر إلى إظهار قبضتها الحديدية.

إن التسويات الاجتماعية في إنجلترا وفرنسا القرن السابع عشر لا تختلف كثيراً فيما بينها كما يظن البعض، وهي أدت إلى الاستقرار خلال حروب 1689 - 1763. وكان القرن الثامن عشر عصر تسوية بين الملكية والنبلاء في كل أوروبا (ص284).

لم يكن فساد الوظيفة في إنجلترا أقل مما في فرنسا. ولم تكن إنجلترا أكثر ديمقراطية من فرنسا، بل أقل. لكن روح التسوية السياسية والوفاق بين الشرائح العليا في فرنسا كان أقل بكثير مما في إنجلترا.

يعود عدم اكتمال الوفاق بين الشرائح العليا في فرنسا إلى تطورات بدأت مع الهوغونوت وإلغاء إعلان نانث وهزيمة البروتستانت ونقمة الشرائح

الدنيا من النبلاء والفلاحين الأغنياء، والمشاكل المستعصية الناتجة عن حجم الدولة الكبير جداً والمتنوع جداً، بما لم يسمح ببناء الدولة بشكل سريع (ص287).

من ناحية أخرى لم تكن النزاعات الداخلية في فرنسا معزولة عن نشوء الحلف الهولندي - الإنجليزي. فقد كان الإنجليز هم المنافسين الأساسيين لهولندا، وكانوا يعملون لإزالة هيمنتها وتحويلها إلى حزام ناقل شبيه بإسبانيا والبرتغال. لكن فرنسا كانت قوة مجاورة تهدد بابتلاع هولندا وتحطيمها.

الفرق بين إنجلترا وفرنسا (1600 - 1750) يعود إلى أسباب سياسية (دولة قوية) لا إلى اختلاف في تنظيم الإنتاج. فالأسباب السياسية أعاقَت اكتمال دمج فرنسا بعكس إنجلترا الأقل حجماً. أما الفروق بخصوص التكنولوجيا والذهنية فإن الأمر يعتمد على كتب من تقرأ.

النظام العالمي الحديث (١٧٣٠-١٨٥٠)* (الحلقة الثالثة) (إيمانويل والرستين)

الفصل شلق

مقدمة :

إعتدنا أن ننظم معرفتنا حول مفاهيم مركزية تأخذ شكل بديهيات أولية . وما صعود الصناعة وصعود البورجوازية (أو الطبقات الوسطى) إلا مفهومين من هذا النوع ، وهما مفهومان طرحهما علينا تاريخ القرن التاسع عشر لتفسير العالم الحديث . والرأي السائد هو أنه في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حدث تغيير تاريخي نوعي ؛ لذلك يسمى عصر الثورات إذ حدثت ثورتان الأولى ثورة صناعية في بريطانيا والثانية ثورة بورجوازية في فرنسا . إن تعبير الثورة يعني تغييراً مفاجئاً ودراماتيكياً وواسعاً ؛ كما يعني انقطاعاً (ص 3) . فما هو فحوى هذه الثورة ؟ هل هو حلول المنافسة مكان قيود القرون الوسطى كما يقول توينبي عن الحقبة بعد عام 1884 ، أو تزايد وتيرة النمو وإنتاجية الفرد ؟

إن التحرر من القيود القروسطية هو ثورة اجتماعية وتزايد وتيرة النمو هو

(*) وقد نُشرت الحلقتان الأولى والثانية في مجلة الاجتهاد، العدد 37، سنة 1997، ص ص

171 - 222. والعدد 41 - 42 سنة 1999، ص ص 231 - 278.

Wallerstein, Immanuel: The Modern World System III; Mercantilism and the Consolidation of the European World- Economy, 1730-1850, Academic press, San Diego California, 1974.

ثورة اقتصادية؛ وهما مفهومان غامضان (ص 4). ويبدو أن وتيرة النمو ترتبط بالممكنة. والممكنة تعني قوى الإنتاج في حين تعني الحرية (الثورة الاجتماعية) علاقات الإنتاج؛ وإنّ المصنع هو موضع الماكينات وهو موضع البروليتاريا؛ ويقال إن أصله في إنجلترا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر (ص 5). وهناك تسلسل زمني كالتالي:

- تصاعد الطلب (ما يقال إنه جعل الممكنة والبروليتاريا مربحتين).
- إتاحة الرأسمال (ما يقال إنه جعل الممكنة ممكنة).
- النمو الديمغرافي (ما يقال إنه جعل البروليتاريا ممكنة).
- الثورة الزراعية (ما يقال إنه جعل النمو الديمغرافي ممكناً).
- تطور نمط إجارة الأرض (ما يقال إنه جعل النمو الديمغرافي ممكناً).
- الميول الذهنية (ما يقال إنه جعل وجود رجال الأعمال أمراً ممكناً).

يجعل البعض الطلب (بمعنى الحاجة أم الاختراع) أمراً جوهرياً، فهل يتعلق الطلب بالسوق المحلية أم بالتجارة الخارجية؟ (ص 6). ويشكك البعض بأهمية الطلب ويركز على العمليات المتعلقة بالعرض والطلب، بما في ذلك عرض الرأسمال لكن هل الرأسمال الثابت أمر مهم؟ يتردد البعض إلى الحديث عن تدفق الرأسمال أكثر من الرأسمال بحد ذاته (ص 7) بينما يركز آخرون على التحولات الديمغرافية التي أتاحت الطلب على المنتجات الصناعية ووفرت القوة العاملة لإنتاجها (ص 8).

لكن هل كانت هناك ثورة ديمغرافية؟ وما هي أسباب تزايد السكان؟ هل كانت التغيرات السكانية ثورية؟ وهل كانت في إنجلترا تختلف عن البلدان الأخرى؟ ويبقى لب المسألة هو ما إذا كان النمو السكاني نتيجة أو سبباً للتغيير الاقتصادي والاجتماعي. ويكثر نقاش بين المحللين حول علاقة النمو الديمغرافي بالخصوبة ومعدل الوفيات؛ مع شبه إجماع على أهمية الأخيرة (ص 9).

لما ذا تدنّى معدل الوفيات؟ هل يعود الأمر إلى الأحوال الاجتماعية أم إلى

تحسن المستوى الطبي؟ لكن الطب لم يصبح مؤثراً في نسبة الوفيات إلا منذ بداية القرن العشرين (ص 10).

وقد تزايد الاهتمام مؤخراً بمسألة التغيرات في القطاع الزراعي كمقدمة وقاعدة للتغييرات في القطاع الصناعي وكأمر يقرر ملامح هذه التغييرات الأخيرة (ص 11). لكن الحسم في الأمر لا يتأكد إلا إذا كانت هناك زيادة في الإنتاجية لكل هكتار أو لكل فرد أو إجمالياً. وهذا غير ثابت؛ ومن غير الممكن الحديث عن مكنتة الزراعة قبل القرن التاسع عشر (ص 12).

إن التقدم الذي حصل هو تكثيف استخدام الأرض عن طريق أساليب زراعية لإنتاج أعلى وأساليب اقتصادية تستخدم المحاصيل البديلة أو التحويلية لإلغاء نظام إراحة الأرض دورياً، ثم استخدام الجذور (اللفت والبطاطا) لإزالة الأعشاب الضارة، وزراعة الأعشاب النافعة (clover, sainfoin, ryegrass) لتغذية التربة. ولم تكن هذه الأساليب جديدة، لكن استخدامها في القرن الثامن عشر صار أوسع.

إذا لم يكن التطور باتجاه تربية الماشية نتيجة مباشرة للتغيير في الإنتاجية الزراعية للفرد، فهل كانت التغييرات في علاقات الإنتاج الاجتماعية سبباً أساسياً للتصنيع بإتاحتها مزيداً من القوة العاملة للعمل الصناعي مع الحفاظ على مستوى زيادة المحصول، وإنتاجية الفرد؛ أي بما سمح بانتقال الأيدي العاملة للصناعة؛ أو من خلال زيادة المحصول الإجمالي بما سمح بالتوسع الديمغرافي؛ أو لأنها كانت مقدمة للإبداع التقني الذي يؤدي إلى إنتاجية زراعية أعلى؛ أو كلاهما؟ بمعنى آخر هل كان التسييج enclosure عاملاً أساسياً في مجمل هذه العملية؟

لقد ألغى التسييج «الحقول المفتوحة» و«حقوق المشاع» وأدى إلى توحيد الملكيات المتوزعة من أجل الاستفادة من اقتصاد الحجم (ص 14).

من الخطأ الاعتقاد أن بريطانيا وحدها اعتمدت التسوير. فقد كان الأمر

شائعاً في فرنسا (ص 15). كان التسييج أمراً شائعاً على مستوى واسع secular process وتسارع في القرن الثامن عشر في بريطانيا وفرنسا. والاعتقاد أنه أدى إلى زيادة الإنتاجية هو أمر مفترض لا برهان عليه. أخيراً هناك رأي بأن إعادة التنظيم الزراعي أدت إلى تخفيض نسبة استخدام الأفراد في الأرض فصار الفائض منها متفرغاً كقوة عمل مدنية صناعية (ص 16).

إن أطروحتي الإخلاء القسري من الريف والفائض الديمغرافي لا تتناقضان لكنهما تفيان الاستثنائية الإنجليزية (فرادة الإنجليز) (ص 17). وفيما يشكك البعض في حدوث ثورة زراعية، يعتبرها البعض الآخر عملية طويلة بدأت في القرن السادس عشر. بينما يعود آخرون بالثورة الصناعية إلى الثقافة البريطانية: بنى الدولة الليبرالية (ص 18). وهناك من يزعم بأن الثورة الصناعية حدثت في بريطانيا دون تدخل الدولة. لكن الدولة البريطانية تمايزت بالتدخل في الزراعة وبالتحكم (regulation) بعلاقات الإنتاج الاجتماعية والتدخل في السوق المحلية بدرجة أقل مما في السوق العالمية عن طريق الحماية (ص 19).

وكانت الدولة مصدراً لتمويل الصناعة. ولم تكن ضرائبها أخف (كما يقول دعاة صغر حجم البيروقراطية). فقد كان هناك تحرر من الدولة غير الفعالة لا من الدولة بذاتها (ص 20). ولم يكن نظام الضرائب في إنجلترا أكثر تكافؤاً. ولم تكن المساواة سائدة في فرنسا ولا في بريطانيا. وكان كل من النظامين الغربيين متساوي الفعالية. إن سوء الفهم مصدره غياب «الإعفاءات» الرسمية في إنجلترا مما أحدث نقمة أقل؛ والضرائب المباشرة بقيت غير مرئية إذ كان يتم تمريرها كعنصر ريعي (ص 21).

نعود إلى السؤال حول ماهية الثورة الصناعية. فهناك سلسلة اختراعات تؤدي إلى صناعة جديدة للمنسوجات القطنية، في إنجلترا بالدرجة الأولى. تؤسس هذه الصناعات على ماكينات جديدة، أو محسنة، وتنظم في المصانع. بموازاتها، أو فيما بعد، هناك توسع مماثل ومكننة في صناعة الحديد. وما يجعل هذه العملية مختلفة عما سبق (من مجموعات اختراعات) وهو أنها أطلقت العنان لتغيير تراكمي يغذي نفسه. وهذا مفهوم يصعب استخدامه

عملانياً، وهو موضع جدل حتى اليوم. فالتغيير الجزئي المستخدم ذاتياً الذي يؤدي إلى التراكم هو ما يميز النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر. إن الاختراعات في هذه الفترة لم تبدل نسبة الرأسمال إلى العمال، فقد بقيت هذه النسبة على حالها كما كانت منذ زمن بعيد. إن بعض هذه الاختراعات قد أنقصت الحاجة إلى الأيدي العاملة، لكن معظمها أدى إلى تخفيض نسبة الرأسمال أيضاً (ص 22).

على الصعيد التقني لا يعتبر المؤرخون أن فترة 1750 - 1850 فترة تحول جذري، مثل القرن السابع عشر أو القرن العشرين، لا بد من حدوث قفزة على الصعيد التقني. وهناك من يستخدم تعدد الاختراعات التي حدثت في القرن الثامن عشر لتبرير نظرية الفريدة البريطانية. فهذه الماكينات اخترعت في بريطانيا لا في فرنسا (ص 23).

نذكر قصة القطن أولاً: إذ إنه حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت المنسوجات صوفية ثم كتانية. وكانت هناك صناعة للمنسوجات القطنية لكنها كانت هامشية. وكان معظمهم يستورد من الهند. وقد أدى التطور في تقنية صناعة القطن الجديدة إلى تخفيض الأيدي العاملة؛ عن طريق استخدام ماكينات تنافس الأيدي العاملة الهندية. أما المنسوجات الصوفية فقد كانت الصناعة الرئيسية في أوروبا الغربية، وهي توسعت في القرن الثامن عشر - والسؤال هو لماذا لم تتم الاختراعات في الصناعة الصوفية أولاً؟ هناك إجابات تتعلق بحرية استخدام القطن (عكس الصوف) وسهولة مكنة القطن ومرونة السوق، لكن الأمر الأساسي هو أنه في صناعة الصوف تتنافس دول أوروبا الغربية وتتناقل التكنولوجيا فيما بينها. أما في صناعة القطن فهي تتنافس مجتمعة مع الهند وتمنع انتقال المكنة إليها (ص 24).

أما صناعة الحديد فهي أيضاً تقليدية في أوروبا. حدثت فيها تطورات واختراعات كبيرة بسبب تزايد الطلب من أجل أدوات الزراعة والماكينات (للنسيج خاصة) والنقل (خاصة سكك الحديد بعد عام 1830) (ص 25). وكان تطور الحديد مدعاة لتطور الفحم كمصدر للطاقة بعد نضوب موارد الخشب

في أوروبا. وقد رفضت فرنسا في البداية استخدام الفحم بسبب طريقة العمل المكلفة لإنتاج جديد أقل جودة (ص 26). وكانت تطويرات الميكنة في ماكينات نسيج القطن هي التي خفضت استخدام الأيدي العاملة. أما الاختراعات في الحديد فكانت كيميائية الطابع وأدت إلى تحسين النوع والكم دون تخفيض الأيدي العاملة. إن تطورات صناعة النسيج أدت إلى إنهاء نظام الصناعة المنزلية putting-out بسبب حلول المعامل الكبرى مكانها، بينما كانت صناعة الحديد تعتمد على المصانع منذ القرن السادس عشر. وهناك من يربط هذه الاختلافات بما يسمى «التحول الثوري» في «الثورة الصناعية الأولى». ويعتبر هوبسباوم أنه لما كانت السيطرة على السوق العالمية مسألة مركزية، فإن الأوضاع تسمح بسيطرة دولة صناعية ريادية واحدة (ص 27).

الحِجَاج المَعْتَاد هو أنه في نهاية القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر هناك تطور ثوري تمثل في المعمل الذي يجمع تحت سقف واحد جميع العاملين في إنتاج سلعة معينة، وهذا تنظيم جديد للقوى العاملة. لكن هذا التنظيم معروف من قبل كما أن الراجح هو أن الأمر مبالغ فيه بالنسبة لبريطانيا.

حقاً كان هناك انتقالٌ لصناعة النسيج من الريف إلى المدينة، لكن مثل هذا التحول كان قد حصل في القرن السادس عشر وانعكس الاتجاه في القرن السابع عشر (ص 28).

ظهرت في الفترة الأخيرة شكوك لدى الباحثين حول حقيقة تفوق بريطانيا. والبعض يعتقد أن فرنسا في القرن السابع عشر والثامن عشر كانت القوة الصناعية القائدة في العالم، وأن الإنتاج الصناعي فاق الإنتاج الزراعي في فرنسا قبل بريطانيا (ص 29).

هناك طريقتان لدحض مفهوم «الثورة الصناعية الأولى»؛ الأول يرتكز على الرأي أن هناك فرقاً ضئيلاً، كما رأينا سابقاً، بين بريطانيا وفرنسا؛ والثانية تقول بإنكار حدوث ثورة صناعية على الإطلاق. وهناك من يقول

بوجود ثورات صناعية سابقة في القرن الثالث عشر وفي القرن السادس عشر كما أن هناك من يقول الثورة الصناعية حدثت بعد ذلك في منتصف القرن التاسع عشر أو القرن العشرين. والأكثر تطرفاً يقولون أن الثورة التكنولوجية حدثت في 1550 - 1750 وبعد 1850 لكن ليس في 1750 - 1850 (ص 30).

والقول بأن هناك ثورات صناعية أخرى قبل وبعد يندرج بسهولة في القول بثورة طويلة. وهناك من يقول بأن ثورة استغرقت 150 عاماً وجرى التحضير لها 150 عاماً أخرى تحتاج إلى تسمية جديدة (ص 31)؛ أو أن الثورة استغرقت وقتاً طويلاً لكن هناك لحظة triumph انتصار (ص 32).

والأصح أن مفهوم «الثورة الصناعية» ومشتقها «الثورة الصناعية الأولى» هو مفهوم خاطئ بكلية. ومهما قيل من ثورة ذات مرحلتين، أو التمييز بين تدرج كمي وقفزة نوعية، فإنه لا يمكن الركون إلى هذا المفهوم الذي ينطلق من فكرة أن ما يفسر «تفوق» البريطانيين هو مجموعة صفات خاصة بهم. إن المطلوب هو تحديد جملة مواقع في إطار الاقتصاد العالمي. إن الاقتصاد العالمي هو الذي يتطور مع الزمن وليس وحدات في باطنه.

والسؤال هو ليس لماذا تقدم البريطانيون على الفرنسيين أو على أي بلد آخر بل هو لماذا تطور الاقتصاد العالمي بمجمله بالطريقة التي تم بها في كل نقطة أو مرحلة من الزمن (والمرحلة هنا هي 1730 - 1840)؟ ولماذا نتج في هذا الوقت تركيز أكبر لأكثر النشاطات ربحية في إطار دولة ما (ولماذا تراكم الرأسمال هناك) أكثر من بلاد أخرى؟ (ص 33).

أما الثورة الفرنسية، التي ارتبطت في الأذهان بإطار الرؤية للثورة الصناعية فإنها تجسد كل المشاعر السياسية للعصر الحديث حتى أكثر من الثورة الروسية التي تنافسها كقوة رمزية (ص 34). والسؤال المطروح منذ الحرب العالمية الثانية هو: هل كانت الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية؟

يقول التفسير الاجتماعي للثورة الفرنسية إنها: أولاً، كانت ثورة ضد الفئودالية والأرستقراطية؛ ثانياً: كانت مرحلة جوهرية في الانتقال إلى نظام

اجتماعي جديد هو الرأسمالية وعلى رأسها البورجوازية؛ ثالثاً: إن البورجوازية ما كان يمكن أن تنجح دون دعم الطبقات الشعبية التي، في أحسن الأحوال، استفادت منها، وفي أسوأ الأحوال كانت ضحيتها. وكانت ثورة لأنها كانت تحولاً اجتماعياً نوعياً فجائياً، ولم تكن جزءاً من اتجاه عام وحلقة في تطور اجتماعي شامل.

ويقال لنا إن المجتمع الفرنسي كان ما يزال في نهاية القرن الثامن عشر ذا بنية أرستقراطية (ص 35). والإشكالية هي أن البورجوازية الفرنسية استطاعت القيام بالثورة بخلاف البورجوازية الإنجليزية التي كانت أكثر تقدماً لكن ثورتها كانت أقل راديكالية (ص 36).

ثم يقال إن النبلاء قاموا بالثورة وأن العامة أكملتھا، وكان ذلك حقيقة ثابتة. ويتم تصوير الأمر وكأن البورجوازية تأخذ القيادة من الأرستقراطية عام 1789 بدعم من القوى الشعبية وتهزمها في العام الثالث للثورة (ص 37). ثم يقال إن صورة القوة الطبقية تبدو وكأن البورجوازية تمسك الأمور في قبضتها في كل مكان والقوى الشعبية تخوض الصراع تحت قيادة البورجوازية الصغيرة الريفية والمدينة التي كانت طليعة الثورة التي لا تلين أمام الفيودالية (ص 38).

يشكك الباحثون بهذا النموذج الكلاسيكي، من عدة جهات نظر؛ أولاً المتعلقة بالأطروحة الأطلسية، ثانياً المتعلقة بالشك بالدور المعطى للبورجوازية، وثالثاً المتعلقة بوصف فرنسا القرن الثامن عشر ودور الأرستقراطية في اقتصادها.

ينظر أصحاب الأطروحة الأطلسية للثورة الفرنسية على أنها جزء من كل كبير، من حركة ثورية عمت العالم الغربي بما فيه الثورة الأميركية وثورات أميركا اللاتينية (ص 38). وهؤلاء ينظرون إلى الثورة الفرنسية على أنها ليبرالية، بورجوازية ديمقراطية. ينظر الأطلسيون بعطف إلى الثورة الفرنسية ليقارنوها بالثورة الروسية معتبرين الأولى أصيلة، ابنة العالم الغربي وثورته في القرن الثامن عشر، والثانية ابنة ثورة العالم غير الغربي في القرن العشرين.

هكذا، فالأطلسية تتضمن محاكمةً للثورة الروسية أكثر من الثورة الفرنسية (ص 39). إن المسألة المركزية في نفي اعتبار الثورة الفرنسية ثورةً بورجوازيةً هي أن فرنسا القرن الثامن عشر لم تكن بلداً فيودالياً بأيّ معنى. فالحقوق المترتبة لسادة الأرض السنيورية كان شكلاً bizarre سطحياً للملكية، أما المستحقّات التي كان هؤلاء السادة يضغطون عليها فقد كانت مستحقّات تجارية أكثر منها فيودالية (ص 40). فقد كان النبلاء في فرنسا يستثمرون في الأرض كرجال أعمال رأسماليين. ولم تكن نشاطاتهم الاقتصادية تقتصر على الزراعة بل كان جزء هامّ منها موجّهاً للصناعة (ص 41).

إن «الردة الأرستقراطية» (قبل الثورة الفرنسية) تسمية خاطئة، فالردة تعكس تحسين الموقع في السوق لمؤجري الأرض في مواجهة المستأجرين. وكان ذلك نتيجةً لتحسيناتٍ تقنية متعلقة بتقنيات المساحة ورسم الخرائط التي أتاحت للمالكيين تحسين تقنيات الإدارة. ولم تكن الأرستقراطية منغلقةً على نفسها بل منفتحة أكثر مما يسمح به تماسك النظام وأقل مما هو ضروري لازدهار البلد. وكانت البورجوازية تسلك سلم النظام القديم لتحول نفسها إلى أرستقراطية بأسرع ما يمكن (ص 42). لا يستحق البورجوازيون أن ينسبوا لأنفسهم «طريقاً ثورياً»، فهم حققوا أغراضهم عبر قرون طويلة بتوسيع دورهم في المجتمع المدني. إن تسمية الثورة الفرنسية كثورة اجتماعية هو إسقاط إلى الوراء بواسطة القياس للثورة البروليتارية، في حين أن البورجوازية لم تكن بعد قد خلقت أوضاعاً للطبقة العاملة لتعيش بالكامل من بيع قوة عملها.

كانت ثورة بورجوازية وثورة دائمة في آليتها الداخلية، أدت إلى توليد ثورة بروليتارية جنينية أي ثورة معادية للرأسمالية.

لم تكن ثورة ليبرالية لأن النتيجة السياسية للثورات الفلاحية بعد الثورة الفرنسية كانت نشوء الدولة المركزية البيروقراطية لا الدولة الليبرالية - البرلمانية.

لقد حدثت الثورة الفرنسية وكانت حَدَثًا ضخماً النتائج بنتائجها المتنوعة

والمستمرة بالنسبة لفرنسا والعالم، وكانت أسطورة؛ ويبقى من المهم جداً سياسياً حتى اليوم، ليس بالنسبة لفرنسا وحدها، التقاط هذه الأسطورة والاهتمام بها (ص 49).

كما رأينا مرةً بعد الأخرى أن تفسيرات الثورة الفرنسية توظفُ كتعليق على القرن العشرين. وربما تعود القضية إلى اختلاط الأمر علينا فيما يخص القرن العشرين.

لا يعتقد المؤلف أنه يجب الاحتفاظ بصورة الثورة الفرنسية كثورة بورجوازية من أجل الاحتفاظ بالثورة الروسية كثورة بروليتارية. ولا يعتقد أنه علينا أن نخلق صورةً للثورة الفرنسية كثورة ليبرالية من أجل تلطيخ صورة الثورة الروسية كواحدة توتاليتارية. لا يفيدنا تصنيف بورجوازية أو ليبرالية في وصف ما حدث (ص 50).

لقد ارتكب ماركس خطأً أساسياً حين اعتقد كما اعتقد سميث من قبل أن التنافس هو قانون الرأسمالية وأن الاحتكار تشويه لها؛ وحين اعتقد على طريقة شومبيتر أن رجل الأعمال هو حامل لواء التقدم.

إن العديد من ماركسيي القرن العشرين لا يشاطرونه هذه الآراء المتحيزة، لكنهم يوافقونه الرأي متى اعتبروا أن الرأسمالية قد تغيرت. وعندما يقلب المرء تلك الفرضيات، فإنه يصل، عن طريق التحليل الديالكتيكي والمادي، إلى قراءة لفترة القرن السادس عشر الممتدة إلى القرن الثامن عشر، وحتى القرن التاسع عشر، تختلف عما رآه ماركس في كثير من الأمور.

لقد تكلمت الثورة الفرنسية لغةً معاديةً للفيودالية، وألغت القنانة، وأنهت النقابات القروسطية، وأوقفت الأرستقراطية والإكليروس عن كونها طبقات ذات امتيازات. لكن البورجوازية العليا بقيت تنشد ألقاب النبالة حتى عام 1875 على الأقل (ص 51). ومع ذلك فإن شيئاً ما تغير في 1789 وما بعدها. تغير كل الجو الإيديولوجي في الغرب. فالانتقال من الفيودالية إلى الرأسمالية كان قد حدث قبل ذلك بوقت طويل. إن تحول بنية الدولة كان مجرد استمرار

لعملية كانت تحدث لمدة قرنين قبل ذلك وكان توكفيل على حق؛ لأنّ الثورة الفرنسية لم تؤد إلى تغيرات اقتصادية أساسية ولا إلى تحولات سياسية أساسية. بل الثورة الفرنسية، في إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي، هي اللحظة التي تطابقت فيها البنية الفوقية الإيديولوجية مع القاعدة الاقتصادية. وكانت نتيجة هذا التحول لا سببه ولا لحظة حدوثه.

إن البورجوازية الكبرى، الأرستقراطية المتحولة في نظام رأسمالي، تؤمن بالربح لا بالإيديولوجيا الليبرالية. وإن الليبرالية أداة تتخلى عنها البورجوازية متى تعارضت مع التراكم الرأسمالي. لكنها أداة تعكس نهاية بنوية للعملية الرأسمالية، البرجزة النهائية للطبقات العليا. إن الثورة الفرنسية تمثل أولى الثورات ضد النظام في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وكانت نجاحاً في بعض الجوانب وفشلاً في جوانب أكثر. وإن الأسطورة التي تمثلها الثورة الفرنسية ليست أسطورة بورجوازية بل هي أسطورة ضد البورجوازية (ص 52).

يخدم مفهوم الثورة البورجوازية الوظيفة نفسها التي للثورة الصناعية. هذه الأخيرة تفسر لماذا استطاعت بريطانيا أن تقبض على حصة كبرى، أكبر من حجمها من الفائض العالمي في الفترة المعنية؛ خاصة في مواجهة غريماتها فرنسا. إن مفهوم الثورة البورجوازية يفسر الظاهرة نفسها مستخدماً معطيات فرنسية بدل البريطانية؛ ويخبرنا لماذا خسرت فرنسا. فقد حصلت فرنسا على ثورتها البورجوازية بعد بريطانيا بأكثر من قرن، والثورة البورجوازية تُعتبر شرطاً متقدماً على الثورة الصناعية.

لا ننكر أنه في فترة 1730 - 1840 حصلت بريطانيا (أو بدقة أكثر البورجوازية التي كانت قاعدتها الإقليمية في بريطانيا) على ميزات تنافسية رئيسية ضد فرنسا. سنبحث في كيفية حدوث ذلك دون العودة إلى المفهومين المترابطين والخاطئين: الثورتين الصناعية والبورجوازية (ص 53).

الفصل الأول

الصراع في المركز - المرحلة الثالثة

1763 - 1815

أعطت معاهدة باريس في 1763 لبريطانيا الفرصة لتحقيق ما كانت تعمل لمئة عام سابقة من أجل تحقيقه؛ وهو أن تسبق فرنسا على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. لكن هذه المهمة لم تتحقق إلا في عام 1815 عقب الحروب النابليونية، ولم يكن ذلك سهلاً.

حدثت المرحلة الثالثة من الصراع المستمر والمفتوح بينهما من أجل الهيمنة في ظروف من التوسع المتجدد للاقتصاد العالمي الرأسمالي، وهذا بدوره كان نتيجة إعادة ترتيب هيكلية الاقتصاد العالمي من خلال ركود القرن السابع عشر الطويل (الذي تم تحليله وتحليل نتائجه في الجزأين 1، 2 من هذه القراءة). وحدث الازدهار من جديد في الفترة 1730 - 1830 مما أدى إلى حركة متزايدة لتزايد الإنتاج وارتفاع الأسعار والمداخيل. ولم تكن حركة إنسيابية متواصلة بل دورات متعاقبة لمدة قصيرة نتيجة مواسم متردية تبعها ارتفاع أسعار. وكانت هذه آخر مراحل أزمة النظام القديم. وتكررت ظاهرة المواسم على المدى القصير حيث كانت الحبوب، التي كانت مركزية للغذاء، تستجيب استجابة سريعة لأسعار السوق تجاه العرض (ص 57). فقد كان الخبز عماد الغذاء لجمهور الناس. إن معنى النقص في عرض المواد الغذائية بالنسبة للمنتجين الكبار هو ارتفاع الأسعار؛ لكنه بالنسبة للمنتجين الصغار يحمل معنى الكارثة، لأن ما يتبقى للصغار، من أجل البيع في السوق، بعد البذور والعشور والريع وسد كفاف العيش، هو كمية ضئيلة تتلاشى في المواسم السيئة. والأسعار العالية هي أيضاً كارثة بالنسبة للمستهلكين الصغار. لذلك ليست هذه الفترة ازدهاراً، ولم يكن التطور فيها مختلفاً عن المراحل السابقة في القرن الثامن عشر. وقد أدى ارتفاع الأسعار بعد 1730 إلى ارتفاع الريع (ص 58).

المسألة ليست مسألة تتابع سنوات ذات مناخ سيء بل مسألة تعود إلى الساحة الاجتماعية وتعلق بتوزيع المردود والمداخيل. لكن هل تغيرت الساحة الاجتماعية عما سلف في القرن السابق؟ إن أزمة النظام القديم Ancien Regime تعود إلى مسألة التراكم:

(1) ارتفاع الأسعار على المدى القصير نتيجة إنتاج منخفض أقل من الطلب في السوق المحلية. وهذه هي ظاهرة النظام القديم.

(2) ارتفاع الأسعار على المدى الطويل مرتبط بإنتاج مرتفع إستجابة لطلب غير ملبى في السوق العالمية الذي يلعب فيه المناخ دوراً هامشياً.

والأمر الأساسي هو تراكم الرأسمال ووتيرته العامة.

في ركود القرن السابع عشر حاولت دول المركز أن تبقى، وتستعيد ضمن حدودها، النشاطات الاقتصادية المربحة مثل إنتاج الحبوب وصناعات المعادن والنسيج ومحطات التوزيع التجاري. وتراجعت هولندا لتحل مكانها بريطانيا وفرنسا في صراع متكافئ. وجرت إعادة ترتيب بطيء لعمليات الإنتاج في بلدان المركز أدت إلى توزيع المداخيل داخل كل بلد بما يسمح بالحديث عن توسع الطلب المحلي ثم توسع الاقتصاد العالمي (ص 59).

إن جميع التطورات في مرحلة ما بعد 1750 كانت تحدث في القرن السابق، وإن بطيء أكثر، وهي تغيرات في تقنيات الزراعة والصناعة وتزايد الطلب في المركز والتوسع الجغرافي. ومع التوسع الجغرافي ازداد التخصص الجغرافي وازدادت المكننة (الثورة الصناعية). وكان التراكم، حيث أمكن الربح، هو أهم إنجازات القرن السابع عشر، وكانت العقبة هي الطلب المحدود بسبب توقف عدد السكان عن النمو... وقد هيا كل ذلك الجو للتوسع الجديد (ص 60).

إن انخفاض عدد السكان في القرن السابق أدى إلى تغذية أفضل للأحياء مع ارتفاع بطيء للأجور الحقيقية. ومع تتابع المحاصيل الجيدة في 1715 - 1750 تزايدت الخصوبة السكانية. وكان تدني أسعار الحبوب ظاهرة بدأت في

1620 إلى 1750 ووجدت أجلى التعبيرات عنها في البلد الأكثر تصديراً للحبوب وهو بريطانيا (ص 61).

تُروى قصة الزراعة في القرن الثامن عشر بشكل مختلف في كل من فرنسا وبريطانيا. في فرنسا في عهد لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر كانت العلامة الرئيسية الردة السنيورية (ردة النبلاء) التي كانت كما يقال السبب الرئيسي (أو سبباً رئيسياً) في اندلاع الثورة الفرنسية. وفي بريطانيا، ابتداء من 1750، بدأت موجة جديدة من التسييج التي كانت سبباً (أو السبب الرئيسي) للثورة الصناعية الأولى. لكن هل كانت ردة النبلاء وموجة التسييج مختلفتين؟ لا أعتقد ذلك.

إن الجهود من أجل زيادة الربح في القرن الثامن عشر ولتوسيع السيطرة على الأرض وعلى الإنتاج في بلدان المركز بدأت في رأيي كوسيلة للتعويض عن تدني الأرباح لدى الملاكين الكبار، كما كان الأمر لدى استجابة الملاكين الكبار في أوروبا الشرقية في القرن السابع عشر. ثم صار ارتفاع عدد السكان بحد ذاته مصدراً لأرباح كبيرة. فقد انقلب الأمر من زيادة في العرض إلى نقص في العرض عن الطلب فارتفعت أسعار الحبوب ببطء أولاً، وبسرعة بعد 1750. ولم تكن الاستجابة للفجوة في العرض ثورة زراعية أو تقدماً تقنياً. فهذا أمر غير صحيح (ص 62). كانت ردة النبلاء ذات شقين:

(1) إعادة تفعيل وتطبيق الامتيازات والرسوم المدفوعة للنبلاء والتي كانت في طريقها إلى الإهمال.

(2) اقتطاع الأرض المشاع لصالح النبلاء والملاكين الكبار.

الأولى قانونية قروسطية والثانية عكس ذلك.

حدث هذا في ظروف توسع السوق العالمية في إطار ردة فعل شمولية تضمنت أيضاً إدارة حديثة للعقارات (محاسبة، مساحة، إشراف) وتخزين ومضاربة وحبس رهنيات ودعم من نظرية الفيزيوقراطيين في الأسعار التي عبرت عن توقعات رجال الأعمال. وكان حجر الأساس في هذه الردة هو

الريع الذي يجب أن لا يخلط بالرسوم المدفوعة للنبلاء Seignorial Dues، وقد زاد الريع بين 1730 و1780 بنسبة 51٪. كما زادت العشور نسبة 35٪ (ص 63). وكان أكثر الناس استفادة من هذه الزيادة الدراماتيكية في المدخول الزراعي في هذه الستين عاماً هم الناس المسيطرون على «الفائض القابل للتسويق» وهم استفادوا ليس من 80٪ من الزيادة في الأسعار بل أيضاً من الـ 20٪ الناتجة عن «الابتزاز لفائض القيمة الإضافية»؛ وكان على رأس الهرم الملاكون الكبار ومعظمهم نبلاء؛ لكن في القرن السابع عشر والثامن عشر كان الانتقال من وضعية العامة إلى النبالة سهلاً للأغنياء الذين صاروا ملاكين كبار». وبالمقابل كان سهلاً أن تتحول المستحقات الفيوالية إلى ربح رأسمالي بواسطة تلزيم جبايتها (Affermage). ولم يكن جمع الضرائب بالتلزيم مقتصرًا على الدولة وحدها. وملتزمو هذه المستحقات هم الذين يبيعونها في السوق ويستفيدون من كل زيادة في الأسعار. يضاف إلى ذلك اقتطاع الأرض المشاع وضمها إلى الملكيات الكبرى المجاورة، أو تقسيم الأرض المشاع وتسييجها (ص 64).

لهذه الأمور تاريخ سابق طويل في فرنسا وبريطانيا. والملاكون الكبار في فرنسا كانوا أقل نجاحاً من نظرائهم البريطانيين. إن دولة أضعف في فرنسا وطبقة فلاحين أضعف في بريطانيا قد قادا إلى نتائج متناقضة. لكن الملاكين الإنجليز بعد 1750 كانوا أقل نجاحاً في زيادة الريع من الفرنسيين.

وقد انتشرت قيم الرأسمالية في فرنسا قبل بريطانيا (قداسة حقوق التصرف للمالك) بعكس استمرارية القيم التقليدية في إنجلترا (الحقوق المكتسبة لمستأجري الأرض): وكانت قدرة الدولة الفرنسية على فرض التغيير أضعف من الدولة الإنجليزية. وقد تسارعت موجة التسييج في إنجلترا بعد 1750 لا عن طريق العقود المباشرة بل بواسطة البرلمان (ص 65).

تزايد الإنتاج الزراعي لكن ليس بنسبة تزايد السكان وتزايد نمو الصناعة والتجارة بخطى أسرع (ص 66). وقد حدث التوسع الصناعي في موازاة إنتاج الحبوب في فرنسا قبل إنجلترا. فلم يقتصر التوسع الاقتصادي إذن على

بريطانيا كما يقول البعض. والتوسع الاقتصادي لا يقتصر على الإنتاج بل يشمل التجارة؛ فقد توسعت تجارة فرنسا وبريطانيا لكن بالدرجة نفسها في كل الأسواق. يضاف إلى ذلك أن البريطانيين لم يفلحوا في الأسواق الأوروبية حيث واجهوا التصرفات الحمائية ومنافسة الفرنسيين (ص 67). بل كان البريطانيون أكثر قدرة على التوسع التجاري في الأسواق الكولونiale. واكتسب توسع بريطانيا في الأسواق الكولونiale ميزة خاصة بسبب تزايد الدور الاقتصادي للأميركتين. أما فيما يتعلق بأهمية «السوق المحلي» فقد كانت فرنسا أكبر مساحة وسكاناً حتى بعد الاتحاد البريطاني (ص 68). يعود توسع السوق المحلي في 1750 - 1815 إلى ازدياد السكان كما إلى زيادة دخل الفرد. ومع معاهدة باريس التي أنهت حرب السبع سنوات، لم يكن بيناً أن بريطانيا ذات مستوى اقتصادي يختلف عن فرنسا. الواضح آنذاك هو أن لكل منهما ميزة مختلفة في التجارة. كانت بريطانيا (ص 70) يزداد ضعفها في منافسة فرنسا في القارة الأوروبية وكانت تعوض عن ذلك بتحسين تجارة عبر البحار فقد خرجت بريطانيا من الحرب منتصرة لكن النصر لم يكن كاملاً (ص 71).

لم تدمر القاعدة الاقتصادية لفرنسا عبر البحار، لكن المجمع التجاري الصناعي على شاطئ فرنسا الأطلسي توقف نموه التصاعدي؛ وقربت الحرب مالية الدولة ولم يعد هناك توازن بين النفقات والموارد - وصارت تعيش على المستقبل (ص 72). في هذه الفترة بدأت النخبة (الثقافية والبيروقراطية والزراعية والصناعية والسياسية) تعبر عن شعورها بأن فرنسا صارت متخلفة عن بريطانيا؛ وصارت تفتش عن وسائل اللحاق بها. كان هذا الشعور مبالغاً فيه؛ لكن لا يمكن إغفال تأثيره على السلوك السياسي والاجتماعي للعصر. وكانت النتيجة في الزراعة هي: تحرير الأرض، وتحرير أسعار الحبوب، والتحسينات الزراعية (التقنية) (ص 73).

كانت القوانين التي تحكم حقوق الملكية في فرنسا غير مؤاتية لها بالنسبة إلى بريطانيا التي كانت حقوق الملكية فيها أقل ثباتاً. فهي أتاحت

الفرص لاغتصاب بشكل أكثر سهولة. وكانت فرنسا قبل إنجلترا هي التي طبقت نظرية آدم سميث في «ثروة الأمم» حتى قبل ظهورها، وذلك في عام 1764 عندما ألغت تقليد التموين وحققت «ليبرالية الحبوب». سمح إعلان 1764 بحرية تداول الحبوب في فرنسا وبحرية تصدير القمح والطحين (ص 75).

كانت فترة ليبرالية القمح قصيرة وكان القصد منها تخفيض الأسعار وجعلها متساوية بين المناطق وتقليص حجم التغيرات السنوية... لكن الهدف الحقيقي للملاكين الكبار كان الحفاظ على مستوى الأرباح بواسطة زيادة المبيعات الإجمالية... سيصبح هذا الإجراء غير ضروري فيما بعد بعد أن تعدلت إجازات الأرض لصالح المالكين الكبار (ص 76).

أما الفروق التقنية بين فرنسا وإنجلترا فهي أمر مبالغ فيه، وهي تتعلق بتاريخ الأفكار أكثر مما تتعلق «بالتاريخ الواقعي» حسب تعبير أحدهم. وفيما يتعلق بالصناعة، هناك اعتقاد شائع، حتى في ذلك الوقت، إن الفرنسيين كانوا يتخلفون وهذا الرأي مبني على واقع الصناعة القطنية الإنجليزية (ص 77).

في معظم القرن الثامن عشر لم تكن صناعة القطن في فرنسا أكبر مما في بريطانيا وحسب، بل تضاعفت بين 1732 و1766. لم تتوسع صناعة القطن الإنجليزية بعد 1700 إلا بفضل التشريع ضد صناعة القطن الهندية، ولم تتوسع بدرجة كبيرة إلا بعد 1780. ما يسمى الثورة الصناعية، عادة، ليس أكثر من إعادة reurbanization تموضع في المدن وإعادة تكتل وتركيز الصناعات الرئيسية، إضافة إلى الجهد المبذول من أجل الاستفادة من اقتصاد الحجم.

وليس أكيداً أن بريطانيا بدأت هذه العملية قبل فرنسا. وبالنسبة إلى الأحجام في القرن الثامن عشر فإن فرنسا حوت وحدات كبرى أكثر من بريطانيا. لم تحقق بريطانيا صعوداً ملحوظاً في فعالية الإنتاج إلا بعد 1780، يعزى ذلك إلى «موجة الآلات» لكنه يعود أيضاً إلى ميزة الانفتاح واختراق السوق (ص 79). وهناك مبالغيات حول أهمية السوق المحلية البريطانية.

مبالات حول أهمية السوق المحلية البريطانية:

وليس أقل دقة من القول أن صناعة القطن الإنجليزية نمت بمعزل عن العوائق الدفاعية الاصطناعية في وجه المنافسة الأجنبية، أي بمعزل عن آلية تدخل الدولة (ص 80). وكان النقاش أيديولوجيا يدور في فرنسا حول «أزمة الملكية» لا في إنجلترا. فقد كان لدى فرنسا شعور بأنها تتخلف عن بريطانيا. ودار الجدل فيها حول دعاة الحماية والتدخل ودعاة التدخل «الليبرالي» (ص 81). وكانت المسألة الأساسية في تلك الفترة هي مالية الدولة. كانت حصة الدولة من الدخل العام تتزايد حتى 1715... لكنها كانت تتراجع منذ 1730؛ ذلك لأن نظام تلزيم الضرائب وضع الدولة تحت رحمة الملتزمين. لكن حرب الاستقلال الأميركية هي التي حولت هذا الاتجاه إلى مشكلة حادة، إذ زادت نفقات الدولة في وقت كانت مواردها تتراجع. لقد خسرت بريطانيا حرب الاستقلال الأميركية. خسرت ممتلكاتها لكنها ربحت حق الاستعمال - التجارة - دون تكاليف الإدارة؛ فهي لم تخسر شيئاً بل ربحت (ص 82).

استفادت بريطانيا من حرب الاستقلال الأميركية بسبب موقعها المهيمن في التجارة الدولية - وكان استقلال أميركا لصالحها تجارياً. بينما كان ثمن الحرب بالنسبة لفرنسا زيادة الأعباء والديون والإفلاس ثم الثورة. ولم تكن ديون بريطانيا أقل مما في فرنسا (ص 83). لكن الدين العام الفرنسي تزايد في 1783 و1793 بينما تراجع الدين البريطاني. يعزو البعض تفسير ذلك إلى نهب الهند الذي أتاح لبريطانيا أموالاً كافية لشراء ديونها من الهولنديين. مرة أخرى جاءت ميزة بريطانيا من الموقع الذي احتلته بعد 1763 (ص 83).

كان تراكم الميزات لبريطانيا في الاقتصاد العالمي واضحاً بعد 1763، وهي ازدادت بعد 1780 وصارت نهائية بعد 1815. إن رغبة فرنسا باللاحاق ببريطانيا ساهمت إلى حد كبير في حدوث الانفجار الكبير في ثمانينات القرن الثامن عشر. وكانت رغبة ملك فرنسا في أن «تكون فرنسا إنجليزية أكثر من إنجلترا». لكن فرنسا أصيبت بإحباطات نتجت عن عدم القدرة على إصلاح نظامها المالي الداخلي وفتح الحدود من أجل زيادة موارد الخزينة عن طريق

الجمارك؛ فكانت كمن يقطع الغصن الذي يجلس عليه.

فكانت أولى بشائر السياسة الجديدة إعلان 30 حزيران 1784 الذي فتح المستعمرات الفرنسية أمام التجارة الأجنبية الحرة لمنع التجارات المحظورة وجباية الضرائب من التجارة الشرعية، في محاولة لزيادة التجارة بين أميركا المستقلة والهند الغربية الفرنسية، الأمر الذي جاء لصالح البريطانيين (ص 86).

ثم وقع الفرنسيون المعاهدة التجارية البريطانية - الفرنسية في عام 1786 وكانوا هم الساعين من أجلها:

(1) لحل أزمتها المالية؛ بالقدرة على وضع الضرائب على تجارة كانت غير مشروعة قبلاً (التهريب).

(2) ولإزالة الصعوبات البنيوية التي يعاني منها الإنتاج الفرنسي؛ بإجباره على الإبداع من خلال ضغط السوق.

وكان معنى التجارة الحرة مبادلة القطن الإنجليزي (والفخاريات والصوف) في السوق الفرنسي مع النبيذ الفرنسي (والمنتجات الزراعية، والحريير والكتان والزجاج) في السوق الإنجليزي.

يبدو أن الفرنسيين قدروا فعل المصنوعات البريطانية أقل من قدرها وقدروا طاقتهم على المنافسة أكثر مما تستحق. والأكثر من ذلك بدا أنهم رحبوا بدور جديد لفرنسا كدولة شبه طرفية (ص 88). في الوقت ذاته كانت بريطانيا تسعى لعقد اتفاقات مماثلة مع: البرتغال، إسبانيا، روسيا، بروسيا، صقلية وهولندا، كما مع فرنسا (ص 89). لكنها لم تعقد معاهدة إلا مع فرنسا التي رضخت للضغط بسبب وضعية ماليتها والأزمة في تجارة النبيذ. ولجأت إلى إصلاحات كالتي ينصح بها صندوق النقد الدولي حالياً للدول التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات. وكان سهلاً القضاء على المعارضة للاتفاقية في بريطانيا. وكان جوهر المنافسة هو القطن (ص 90).

كانت نتائج المعاهدة سريعة خاصة في مجال تبادل نسيج القطن

الرخيص بالقماش الجيد، أي القماش الذي يستعمله الشعب لا الأغنياء؛ إذ حدث طوفان لمستوردات المنسوجات القطنية من بريطانيا وغيرها. فكان ذلك «ثورة اقتصادية» ونقطة فاصلة في تاريخ فرنسا الصناعي (ص 91). رأى الفرنسيون في الأمر سياسة إغراق. وشعر القطاع الصناعي أن الدولة تخلت عنه في الوقت الذي كان يحتاج إليها أكثر من أي وقت آخر (ص 92). وكانت النتائج بالنسبة لإنجلترا سريعة ومفيدة بشكل واضح، إذ ارتفعت مداخيل الدولة وتوسعت إمكانات التصدير، وتحسن ميزان المدفوعات لصالحها (ص 93). وساعد فتح السوق الفرنسية على الإفادة من «اقتصاديات الحجم» وسمح بتخفيض الأسعار في الولايات المتحدة. ولم يستطع الفرنسيون تعويض خسارتهم في تجارة القطن عن طريق تجارة النسيج. إذ لم يكن استيراد الإنجليز منه كافياً. وأدت الأزمة التي سببتها معاهدة إيدن إلى تراجع في السوق الداخلي الفرنسي. فتدنت أسعار النسيج بين 1777 إلى 1786 وحتى 1791. وحدث ارتفاع كبير في أسعار الحبوب 1788 - 1789. وليس غريباً أن هذه الأزمة المريعة في القطاع الصناعي المتزامنة مع تزايد أسعار الحبوب والخبز سوف تكون سبباً للحرب (ص 93).

إن الثورة الفرنسية حدث من جملة الأحداث الضخمة في العالم المعاصر. وليس كافياً تفسيرها بحادثة أو اثنتين؛ ويقال في العادة إن هناك التقاءً لحدثين يساعد على تفسير الثورة الفرنسية: الحدث الاقتصادي، وأزمة الدولة في ماليتها. لكن ذلك، إذ يفسر حدوث الثورة، لا يفسر أهميتها.

إن أهمية الثورة الفرنسية متأية من أهمية الصراع الفرنسي - البريطاني من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي. جاءت الثورة الفرنسية في أعقاب (وكنتيجة) لشعور الفرنسيين بأنهم سيخسرون في هذا الصراع. وكان لها هذا التأثير على الاقتصاد العالمي لأنها حدثت في البلد الذي خسر الصراع من أجل الهيمنة. وكان أمل البعض في أن توقف المد البريطاني؛ لكنها كانت حاسمة في تأكيده. وبسبب هذه الهزيمة الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية حقق الثوار الفرنسيون أهدافهم الإيديولوجية الطويلة الأمد. وقد ألغت الثورة الفرنسية

في 4 آب 1794، النظام الفيودالي. إضافة إلى إجراءات أخرى بعد ذلك (ص 49). لكن هذه الإجراءات لم تكن أكثر من تسوية، لم يستفد منها سوى بعض الفلاحين الذين لديهم بعض الملكية الخاصة، إذ سمحت بتسييج الأرض المشاع واقتطاعها (ص 96).

أبطأت التقدم الاقتصادي لكنها أحدثت آلاماً أقل وكانت أكثر إنسانية من التغيرات الزراعية الإنجليزية. لكن هذا التفسير إرادي أكثر مما ينبغي. لقد كانت التسوية حصيلة صراع طبقي شرس بين الرابحين من تطور الاقتصاد العالمي الرأسمالي وبين الخاسرين منه. والحصيلة الإنسانية للثورة كانت نتيجة نضال القوى المعادية للرأسمالية.

وعلى صعيد حماية الصناعة قامت الثورة بتغييرات لا تقل أهمية، بل تزيد، عن الإصلاحات الزراعية (ص 97). ثم حدثت العودة إلى سياسة الحماية إذا ألغيت المعاهدة رسمياً في عام 1793. ولم يكن ذلك يتعارض مع إلغاء التعريفات الداخلية وإلغاء النقابات (ص 98). إن المسألة بالنسبة للثورة الفرنسية هي توسيع دور الدولة لا ضموره. وكان تحطم الاستقرار في فرنسا نتيجة للصراع بين أصحاب الامتيازات والمجربين من الامتيازات، كما كان نتيجةً للانهايار داخل الشرائح صاحبة الامتيازات (ص 99).

هناك ثلاثة أسئلة حول: (1) العلاقة بين البورجوازية والأرستقراطية، (2) ودور وأهداف القوى الشعبية في الثورة الفرنسية (3) وهوية اليعقوبيين. وعلى الرغم من التمايز القانوني - الاجتماعي بين البورجوازيين والأرستقراطيين، هناك تساؤل حول ما إذا كانتا طبقتين منفصلتين؟ ومن سخرية الأقدار أن أحد عناصر «المثال» البريطاني هو قدرة الأرستقراطية البريطانية السياسية والاقتصادية (ص 100) ولا يُنسى أن إحدى البلدان التي احتفظت فيها الأرستقراطية بأكبر دور وأطولها حتى الآن هي بريطانيا، التي هي قلب العالم الرأسمالي. يضاف إلى ذلك أن التفسير الاجتماعي للثورة، على أنها ثورة بورجوازية ضد الفيودالية، يلقي العديد من الانتقادات مؤخراً (ص 101).

لقد كانت الطبقة الرابعة المؤلفة من القوى الشعبية، ذات أكثرية ريفية. ولم تكن هذه متحالفة مع البورجوازية. وقد حدثت الثورات الفلاحية في قلب الثورة الفرنسية في مواجهة البورجوازية وحلفائها (ص 102).

وكانت البورجوازية والأرستقراطية بالنسبة للعاملين الريفيين جزءاً من الطبقات ذات الامتيازات. الثورات الفلاحية في قلب الثورة الفرنسية هي حصيلة مزيج من مقاومة التحول إلى بروليتاريا على المدى الطويل والحاجة إلى الخبز على المدى القصير. وقد كانت ماري أنطوانيت، كما الكثير من الثوار البورجوازيين يجهلون أن الثورة حدثت من أجل الخبز كما من أجل حقوق الإنسان.

إن الخوف الكبير لدى البورجوازية والأرستقراطية أدى إلى سعيهما لحماية ملكيتهما من الطبقة الرابعة التي كانت تسبب قلقاً 1788 - 1789. أخذت الجماهير الفلاحية زمام الأمور بيدها عشية 4 آب حين ألغيت الفيودالية، ولم يكن هذا الإلغاء برنامج البورجوازية بل هو أمر فرضته الحركة الفلاحية الثائرة.

في السنوات الأربعة بعد 1789 كانت الحكومة والبرلمان تتبنى إجراءات راديكالية تحت ضغط الجماهير الشعبية. فقد كانت تحاول دائماً الحد من تماديها (ص 103). نمت المعارضة في 1789 - 1793 لأن إلغاء الأرستقراطية والكنيسة كمنتفعين من الربح الريفي أجاج الصراع الطبقي في المناطق الريفية بين العمال الريفيين والريفيين المستفيدين من فائض القيمة (ص 105). ولم تكن الصورة مختلفة في المدن، خاصة في باريس، حيث الذين «لا لباس لهم» يماثلون الفلاحين الذين كانوا يحاربون الطبقات ذات الامتيازات. إن الذين «لا لباس لهم» sans-culottes، في تحالفهم مع الحكومة الثورية، كانوا على تناقض معها بمقدار ما كانوا حلفاءها. فقد كانوا غاضبين غضباً كبيراً بسبب التضخم النقدي وبسبب أسعار القمح ما أحدث شرخاً بينهم وبين الحكومة (ص 106). كانت الديمقراطية المباشرة في باريس أشد لحظات الإرادة المعادية للرأسمالية في التاريخ المبكر للعالم الحديث كانوا حانوتيين

وتجاراً صغاراً وحرفيين. وصغار كسبة وعمالاً ومشردين وفقراء مدن؛ وكانت نواتهم من الحرفيين (ص 107). وليس غريباً أن الحركات العمالية قادها بعض الذين «أحوالهم جيدة» وهؤلاء عادةً حرفيون أو عمال مهرة (ص 108).

لم تكن سيطرة اليعاقبة هي المرحلة الأكثر راديكالية في الثورة الفرنسية. ولم تكن هناك نقطة تحول في منتصف الثورة. لقد كانت الثورة راديكالية لكنها أحدثت تغييرات أقل مما يُظن عادةً (ص 110). ولم يكن روبسبير شبيه لينين.

كانت الثورة الفرنسية ثلاثة أمور متداخلة:

(1) محاولة واعية نسبياً لمجموعة متنوعة من الشرائح الرأسمالية الحاكمة لفرض إصلاحات ضرورية جداً في الدولة الفرنسية على ضوء القفزة البريطانية، إلى الأمام نحو الهيمنة على الاقتصاد العالمي. استمرت في أيام نابليون، وحققت الإصلاحات، لكنها فشلت في منع الهيمنة البريطانية، بل زادت الهوة مع البريطانيين.

(2) خلقت الظروف لانحياز النظام العام بما سمح لأول مرة في تاريخ النظام العالمي الحديث بصعود حركة معادية للرأسمالية، تلك هي حركة الجماهير الشعبية الفرنسية. كانت فاشلة، لكنها أصبحت مصدر وحي لكل الحركات التالية المعادية للنظام الرأسمالي. لم يكن ذلك لأن الثورة الفرنسية كانت بورجوازية، بل لأنها لم تكن كذلك.

(3) وفرت الثورة الهزة المطلوبة في النظام العالمي الحديث ككل من أجل أن يصبح المجال الثقافي - العالمي الرأسمالي وهي متلبسة ثوب الأيديولوجية الفيودالية. وهذا ليس أمراً غريباً أو غير متوقع. فهي هوة طبيعية وضرورية. لكنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، والثورة الفرنسية كجزء من الثورة العالمية للغرب، كانت اللحظة التي قضى فيها على الأيديولوجيا الفيودالية (ص 111).

لم تكن بداية مرحلة بورجوازية رأسمالية بل لحظة نضجها. وقد حدثت

الثورة الفرنسية استجابة لتحولات بنوية كانت تتم في الاقتصاد العالمي. وهي بدناميكيتها سرّعت هذه التطورات. والأمر الأساسي في الصراع الفرنسي البريطاني أن الدولتين تتدخلان أوتوماتيكياً على طرفي نقيض في كل تطور ثوري... على الصعيد العالمي كانت الغلبة لبريطانيا عسكرياً... هكذا يمكن القول أنه في إطار ظروف عامة مؤاتية لبريطانيا تحدثت الظروف الخاص بها سياسياً، وعسكرياً أحياناً. إن الانتصارات السياسية - العسكرية هي التي أدت إلى زيادة الهوة الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة والمال.

أدت ضغوطات الفلاحين في الثورة إلى إبطاء، بل توقيف، تركيز وتكتل الملكيات بينما ازداد التركيز في بريطانيا فازدادت الهوة بين البلدين في القرن التاسع عشر على صعيد إنتاجية المحصول بالنسبة للمساحة. وكان تسارع صناعة النسيج بعد 1780 ثابتاً، ولم يكن تسارعاً مدهشاً على صعيد الإنتاج للفرد والإنتاجية الإجمالية (ص 113). وهناك مبالغت في دور المؤسسات ذات الحجم الكبير وفي دور التجار في هذه الفترة. لكنه في 1815 كانت بريطانيا قد أحرزت تقدماً على فرنسا وبقية القارة. وقد أدت الحرب إلى زيادة حصة القطن بالنسبة للصوف والكتان في اقتصاد بريطانيا. والأمر المهم هو ليس أن بريطانيا أحرزت تقدماً سريعاً بل أن فرنسا هي التي تباطأت (ص 114). بينما كانت بريطانيا تنهي نظام الإنتاج المنزلي عن طريق التلزيم المنزلي الذي كانت فرنسا تبدأ بممارسته فعلاً؛ وسيستمر ذلك حتى 1860.

أرادت فرنسا للحاق ببريطانيا وصناعة الغزل فيها، فلجأت إلى تلبية الحاجة إلى المعامل والأبنية عن طريق تأميم أبنية الكنيسة (أديرة، مدارس، كنائس) ومنحها بأسعار رخيصة لتركيب آلات غزل؛ لكنها كانت صناعة ريفية. وقد عبر الفرنسيون عن مشاعرهم ضد النظام الرأسمالي بالاعتقاد أن نظام التلزيم المنزلي putting-out يضمن سلامة النظام الاجتماعي. وكان أثر الحرب على التجارة الدولية هو الأهم؛ إذ كان 60% من الإنتاج الصناعي البريطاني للتصدير؛ بينما يتراجع تصدير فرنسا بسبب الثورة وخسارة سان دومينيك وحروب نابليون (ص 115).

واضح أن الحرب أدت إلى تغييرات كبيرة في صادرات بريطانيا القطنية ووضعت عوائق على فرنسا مما أكسب بريطانيا الميزة في أسواق العالم؛ وحاول نابليون أن يعكس الأمر ولم يفلح (ص 116). لم تبدأ سياسة نابليون مع نابليون بل بدأت مع العودة إلى سياسة الحماية في 1791؛ وقانون الملاحة الفرنسي في 1793، ومنع وصول البضائع البريطانية على سفن محايدة في 1798؛ وتتوجت مع إعلان برلين وميلان في 1806 و1807 لتنظيم الحصار القاري. لقد ضايق الحصار بريطانيا التي كان وضعها معرضاً للانهار. وكان يهدف إلى سد المنافذ للمنتجات الصناعية إلى أوروبا، وإلى منع استيراد المواد الخام وتعطيل التسليف المالي البريطاني (بخلق ميزان مدفوعات سلبي يؤدي إلى استنفاد المعدن الثمين وانهار العملة الورقية). لكن الحصار لم ينجح سوى في سد المنافذ. فقد فشل نابليون عندما وصل إلى الماء؛ وبقيت بريطانيا تستقبل الذهب الهارب من الثورة ومن إجراءات نابليون القارية؛ وبقيت مالية بريطانيا متوازنة بالاستدانة ويفرض ضرائب إضافية على الزراعة أكثر مما على الصناعة (ص 117).

لم يستطع نابليون فرض الحصار لمدة كافية. فقد واجه الفرنسيون مقاومة سياسية قومية داخل الامبراطورية. وكانت بريطانيا تشتري حلفاء بمعونات قيّمة. ثم بدأ نابليون يتراجع اقتصادياً في 1810 (ص 118). فهل كانت سياسة الثورة ونابليون فشلاً ذريعاً ضد بريطانيا؟ إن أوروبا الشرقية في 1800 كانت مهددة بمصير رعوي وبما يشبه حالة الهند في القرن التاسع عشر؛ وهذا ما لم يحدث. فصارت بريطانيا هي السبّاقة في 1815 (أكثر مما في 1793) بسبب الحروب النابليونية. وفشلت حركات الغضب السياسية. ولم تطبق الإصلاحات من أجل تخطيط اجتماعي (التي فرضتها الجماهير). لكنها بقيت مماثلة في الأذهان خلال الفترة النابليونية.

وحافظ نابليون على الإصلاحات، وتحسن وضع الجماهير في أيامه، وارتفعت الأجور. وكان للثورة الفرنسية تأييد لدى نصف بريطانيا اليساري. لكن هذا التأييد تراجع مع صعود اليعاقبة في أوساط المعتدلين، وبقيت

جيوب معزولة من المعارضة (ص 119). وأدى خوف بريطانيا من الثورة في الداخل إلى ممارسة القمع والإرهاب والسجن الاعتباطي على يد الدولة (ص 120). وكانت سياسة بريطانيا حيال الجماهير أقسى مما في فرنسا. لقد تزايدت الأجور في فرنسا النابليونية وتراجعت في بريطانيا. وأدت ندرة الخبز في بريطانيا في 1809 - 1811 إلى اضطرابات خطيرة تشبه ما قبل الثورة الفرنسية. وكانت حركة المعارضة في بريطانيا لا ضد الدولة بل ضد أرباب العمل. ولم تكن النتيجة حركة ثورية؛ فقد استطاعت الدولة وضع حدّ لها عن طريق القمع والدين والمشارع القومية المعادية للفرنسيين (ص 121).

مع نهاية الحروب النابليونية اكتملت هيمنة بريطانيا على النظام العالمي، هيمنة حقيقية. وانتهى دور هولندا في الهيمنة وكمركز مالي في أوروبا. وصار شعور فرنسا بالتخلف حقيقة معترفاً بها؛ لاعتقادهم أن البريطانيين يتفوقون في سرعة الإنتاج وانخفاض كلفته (ص 122). لكن عمال فرنسا الصناعيين حققوا مستوى إنتاجية أعلى من بريطانيا. وبرز في كل من فرنسا وبريطانيا نمط ديمغرافي مختلف. فقد انتشر منع الحمل في فرنسا مما أدى إلى زيادة سكانية في فرنسا أقل مما في بريطانيا (9٪ مقابل 23٪ بين 1789 و 1815).

فهل كان النمط الديمغرافي يعبر عن واقع سياسي واقتصادي جديد؟ بينما كانت بريطانيا تحتاج إلى زيادة القوى العاملة لاستفيد إفادة قصوى من ميزات الجديدة، كانت فرنسا غير قادرة على إعالة قوة عاملة متزايدة (بمداخيل متزايدة من التجارة الخارجية والتميرات الأجنبية والخدمات الميركتيلية توازي التي في بريطانيا) فلجأت إلى تقليص الخصوبة. ولم يكن التباطؤ في النمو السكاني هو ما يؤدي إلى تباطؤ الممكنة، بل العكس هو الصحيح (ص 123).

تزايدت الأجور بعد 1815 وحتى 1840 عن طريق زيادة ساعات العمل؛ فكان الأجر السنوي لا أجر الساعة هو الذي يزداد. لكن الطبقة العاملة كانت تحصل على حصة أصغر من الإنتاج في الاقتصاد العالمي (ص 124). وفي حين ضمت مساحات جديدة للاقتصاد العالمي، كانت أطراف جديدة تعاني هبوطاً في مستوى المعيشة. في نفس الوقت صارت بلدان أوروبا الغربية

وأمركا الشمالية متأخرة وراء بريطانيا، لكنها كانت تلجأ إلى التصنيع لتبرز كدول مركز قوية.

واستطاعت فرنسا في المرحلة 1815 - 1840 تحديث صناعة المنسوجات. كما استطاعت أن تتجاوز تأخرها حيال بريطانيا. فهي اضطرت إلى إعادة ترتيب هيكلية الصناعة عندما خسرت أسواقها الخارجية، وكان ذلك عن طريق الاهتمام بالتنوع ونقل الصناعة إلى الحرفي. وكانت تلك مرحلة نزع الصناعة في الأطراف في مقابل نمو صناعي في بلدان المركز لأن تلك البلدان كانت لديها دول قوية قادرة على التدخل والقرار؛ إضافة إلى أن بريطانيا كانت بحاجة إلى أن توجد وراءها شريحة ثانية من البلدان الصناعية المختصة بأعمال من الدرجة الثانية، وذلك لخدمة أسواق بريطانيا العالمية، في حين تتقدم هذه إلى مستويات تقنية جديدة.

وما حدث في فرنسا في حزيران 1830 كان أكثر من اضطراب وأقل من ثورة. كان أثرها يشبه الثورة المجيدة (1688 - 1689) في أعقاب الثورة الإنجليزية. لكن طبقاتها العليا توصلت إلى تسوية أيديولوجية وأنهت المراجعة المتبقية من الثورة الأولى (الفرنسية). وبعد ذلك الحين ستتحصر النزاعات الداخلية فيها ضمن الشرائح العليا التي سوف تتصارع بطريقة طبيعية وسياسية. وهذا ما سيحرر العمال من التبعية المفهومية لمفكري البورجوازية (ص 125). وكان لذلك صدى في بريطانيا (ص 126).

الفصل الثاني

مناطق واسعة جديدة في الاقتصاد العالمي

1750 - 1850

في مسار التوسع الاقتصادي الجديد (والتضخم النقدي) بين 1733 و1817 حطّم الاقتصاد العالمي الأوروبي الحدود التي كان قد أنشأها في القرن السادس عشر الطويل وبدأ بضم مناطق واسعة جديدة في إطار تقسيم عمل

فعال. بدأ بضم مناطق كانت قد صارت مساحة خارجية في القرن السادس عشر وأهمها شبه القارة الهندية والامبراطورية العثمانية والامبراطورية الروسية وأفريقيا الغربية.

لم يكن الضم بمبادرة من المناطق المضمومة، بل كان رغماً عنها، كما أنه لم يكن مفاجئاً (دفعه واحدة) لقد تمّ التمييز سابقاً بين مناطق الساحة الخارجية والمناطق الطرفية (في القرن السادس عشر الطويل) وهناك ثلاث نقاط اختلاف رئيسية بين ما جعل روسيا ساحة خارجية وبين ما جعل أوروبا الشرقية منطقة طرفية:

(1) فروق في طبيعة التجارة، (2) فرق في قوة ودور آلية الدولة، (3) فرق في قوة ودور البورجوازية المدنية المحلية (ص 129).

يجري انتقال منطقة ما من خارج الاقتصاد العالمي إلى داخله على ثلاث مراحل: من الساحة الخارجية إلى الضم إلى جعلها طرفية.

ويحدث الضم عندما تدمج عمليات إنتاجية هامة لمنطقة جغرافية معينة في دورة التبادل السلعي في إطار تقسيم العمل ضمن الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ومن الضروري التمييز بين مرحلة الضم ومرحلة الطرفية. ومعنى الضم هو الربط (Hooking) والإلحاق في مدار الاقتصاد العالمي. أما الصيرورة الطرفية فهي تعني تحوّل في البنى لتعميق الاختراق الرأسمالي. ويتم التحول بحدوث تغييرات تستجيب لشروط الاقتصاد العالمي مثل:

(1) نشوء وحدات كبرى تكون قراراتها مؤثرة، مثل المزارع الكبرى وتموضع وتجميع الإنتاج على أن يستطيع التاجر بواسطة آلية معينة تسيير أعداد من التجار الصغار والتحكم بهم (ص 130).

(2) ارتباط قرارات توسيع الإنتاج أو توسيعه بحرية حياة، أو التخلص من عناصر العملية الإنتاجية: مكثات، مواد أولية، رأسمال، أيد عاملة. والأيدي العاملة تخضع للقسر بدرجة أو بأخرى.

(3) الذين يتحكمون بالعملية الإنتاجية قادرون على الاستجابة إذا كانت المؤسسات السياسية تدعم قراراتهم.

(4) وجود بنى تحتية مؤسسية للأمن والنقد (ص 131).

لذلك فإن النظر فيما إذا كانت منطقة ما ذات عمليات إنتاجية مندمجة في تقسيم العمل العام يتطلب البحث في طبيعة البنى التحتية المناسبة لأخذ القرارات الاقتصادية، والطرق التي يكون فيها العمل متاحاً لهذه العمليات الإنتاجية، ودرجة استجابة الوحدات الحكومية لاحتياجات البنى السياسية الفوقية للاقتصاد العالمي، وظهور البنى التحتية المؤسسية الضرورية (أو بالأحرى امتداد تلك الموجودة في الاقتصاد العالمي الرأسمالي لتشمل المنطقة المضمومة) وهذا هو موضوع هذا الفصل.

هناك أولاً طبيعة التجارة. وتحديد طبيعة التجارة بين منطقتين لا تنتميان إلى مجال تقسيم عمل واحد يستدعي التمييز بين «تجارة غنية» حسب التعبير القديم في مقابل تجارة خشنة أي تجارة تتعاطى المواد الرخيصة؛ أو تجارة ترفية في مقابل تجارة مواد ثقيلة، وكلمة ترف قيمة، والحد الأدنى للمعيشة يحدد اجتماعياً. ويصعب القول أن التوابل أو الشاي أو الفرد أو العبيد أو الذهب هي مواد ترفية. ولا معنى لتعبير استيراد ترفي «لأن الناس يشترون ما يحتاجون إليه، لأنهم يحتاجون إليه، ومن العبث التدخل فيما هو حاجة حقيقية» (ص 131).

ربما كان لتعبير «تصدير ترفي» جدوى تحليلية أكثر، لأن معناه بيع مواد غير ذات قيمة بأسعار أعلى مما يمكن الحصول عليه للاستعمالات البديلة. وهذا ممكن فقط إذا كان النظامان اللذان يتم التبادل بينهما بعيدين وبينهما هوة تاريخية بحيث تشكل مقاييس مختلفة للقيمة الاجتماعية.

ما الذي يجعل الترف ترفاً؟ الجهل والندرة، فالندرة تعتمد على جهل منطقة لأخرى. من ناحية أخرى، إن ميناء (مرفأ) التجارة هو مفهوم لآلية سياسية تجعل الجهل «محافظاً» عليه بالإصرار على الفصل بين المنطقتين

(ص 132).

يرتبط مفهوم «مرفأ» التجارة «بالاحتكار» الذي بيد الحاكم؛ فالتجار الذين في خدمته هم أشبه بمستخدمين عنده أو وكلاء له.

بالإضافة إلى مفهومي الفصل واحتكار الحاكم، هناك نظام جمع سلع التجارة الدولية الذي بقي منفصلاً عن إنتاج البضائع من أجل الاستعمال، كما في أفريقيا الداخلية، مثلاً (ص 133). إن ميناء التجارة يتطلب شكل دولة، وكانت من سمات ذلك الجزء من إفريقيا الغربية الذي ساهم في تجارة العبيد. وقوة جهاز الدولة (آليتها) أمر مهم في الساحة الخارجية؛ وهي متغير أساسي لكن أثرها على الضم أكثر تعقيداً مما يُظن (ص 134).

في عصر التوليب في إستانبول لم تكن التوجهات الثقافية مجرد نهج استعراضي ترفي، بل كان الأمر جزءاً من محاولة الدولة لفرض الملكية المطلقة في وجه التفتت الإقليمي الذي كان يحدث. وقد رفعت المعارضة لواء القيم الإسلامية في وجه الكفار ومستورداتهم والعلاقات الاقتصادية التي تمثلها هذه المستوردات.

معرفتنا الجديدة بالقرن السادس عشر تجعلنا متأكدين أن السيطرة البرتغالية كان مبالغاً في وصفها. ولم تكن هناك هيمنة أوروبية في الداخل الآسيوي قبل النصف الثاني للقرن الثامن عشر. وحدث ظهور ممالك جديدة أو تقوية ممالك قديمة للمساهمة في تجارة العبيد في غرب أفريقيا ووسطها (ص 135). ولم تكن المبادرة بيد أفارقة المناطق المنهوبة، بل بيد الممالك التي كانت قوتها ذات علاقة وثيقة بقوة الطبقة التجارية المحلية. وكان ميزان التجارة يميل على المدى الطويل لصالح الساحة الخارجية (تدفق الذهب إلى الهند قبل 1750). إن شراء هذه المناطق للذهب وتعاملها معه كسلعة، أدى إلى أن تصبح تجارة الذهب كتجارة السلع الأخرى. لماذا إذن هذه الضجة حول تدفق الذهب؟ (ص 136).

كان البديل هو التفكير بأن تدفق الذهب في القرن السابع عشر، أي في

مرحلة الركود الطويلة، كان تدفقاً لمادة ترفيه يمكن الاستغناء عنها. مع توسع القرن الثامن عشر في فترة 1730 - 1750 أي مع توسع الاقتصاد العالمي صار الذهب العالمي مادة لا يمكن الاستغناء عنها؛ فإما الضم أو فصل العلاقات. وما إصرار الهند وروسيا والعثمانيين على الذهب إلاّ لأنهم ما كانوا بعد بحاجة إلى سلع غربية أخرى... في 1750 بدأت عملية الضم أي الربط من خلال تقسيم العمل في إطار السوق؛ ثم استكملت هذه العملية في عام 1850 (بعد ذلك في أفريقيا الغربية). وفيما يتعلق بعمليات الإنتاج هناك ثلاث تغيرات: (1) نمط جديد للصادرات والواردات، (2) ولادة مؤسسات اقتصادية كبرى (أو وحدات أخذ القرارات الاقتصادية في المناطق الأربعة)، (3) تزايد ملحوظ في القسر المفروض على قوة العمل (ص 137).

إن النمط الجديد للصادرات والمستوردات يعكس علاقات المركز بالأطراف، ويعبر عن تقسيم العمل المحوري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بمعنى: تخصيص الأطراف بالمواد الأولية لقاء مواد مصنوعة من المركز، وإنتاج محاصيل زراعية نقدية... مع تراجع الصناعة المحلية أو إلغاؤها في الأطراف، ومع تزايد مساحة الأرض المخصصة لإنتاج المحاصيل النقدية للتصدير، تزداد الحاجة لتخصيص أراضٍ لزراعة المحاصيل الغذائية لتمويل العاملين من المحاصيل النقدية.

ومن العلائم التي تشير إلى ضم ساحة خارجية وإدماجها في إطار تقسيم العمل، في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، ظهور تخصص مناطق ذي ثلاث طبقات: محاصيل نقدية تصديرية، محاصيل غذائية للسوق المحلية، محاصيل من أجل العمال المهاجرين.

إنّ قصة الهند مألوفة؛ ففي 1650 - 1750 حلت مكان المرافئ القديمة (ماسوليبتانام، سورات، هوجلي) مراكز جديدة (كلكتا، بومباي، مدراس) (ص 138).

في 1750 - 1850 سيطرت شركة الهند الشرقية اقتصادياً وسياسياً في

الهند دون قيود. وفي النصف الأول من هذه الفترة بقيت التجارة تتدفق عبر الألفية التقليدية دون تغيير في محتوياتها. الفرق بين هذه المرحلة وسابقتها هو: انعدام تصدير الذهب (توقف تدفق الذهب) شرقاً لسبيين، أولهما نهب البريطانيين لموارد البنغال واستخدامها في النفقات الإدارية والتوسع في بقية أجزاء الهند، ثانيها، استخدام الحوالات بين لندن والهند وفي الاتجاهين.

طوال القرن التاسع عشر شكلت أربع مواد 60٪ من صادرات الهند: النيلة indigo، الحرير الخام والأفيون والقطن (ص 139). وكان تصدير النيلة والحرير إلى الغرب، والأفيون والقطن إلى الشرق، خاصةً إلى الصين. وكان إنتاج النيلة قد توقف في الأميركتين بسبب حرب الاستقلال وأحداث أميركا الإسبانية، فتوسع إنتاج النيلة في الهند؛ كما توسع فيها إنتاج القطن استجابةً لنتائج الحروب الأوروبية فيما بعد 1793 ولوجود سوق أوروبية للقطن؛ وارتبط توسع الحرير الخام بنظام نابليون القاري. إنَّ توسع إنتاج الأفيون فقط لم يكن له علاقة بتحويلات إنتاج في مناطق أخرى في الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

على المدى الطويل لم تستمر أي من هذه المواد في تشكيل جزء هام مما تقدمه الهند لتقسيم العمل في الاقتصاد العالمي (رغم أن القطن بقي هاماً بين صادرات الهند لمدة طويلة). لكنها كانت مؤشراً على الأسلوب الذي ضمت به الهند في 1750 - 1850.

وللدولة العثمانية قصة مشابهة؛ فقد تضاعفت تجارة فرنسا مع الدولة العثمانية في النصف الثاني في القرن الثامن عشر، وكانت فرنسا تهيمن على تجارة الامبراطورية، وكان هناك تحول مستمر من إنتاج المواد المصنوعة إلى تصدير المواد الخام؛ وذلك في الأناضول والبلقان والمناطق الأخرى مما دفع غرفة مرسيليا للتجارة إلى القول في 1782 أن «مصير اللافتة هو تغذية صناعة فرنسا». وفي القرن التاسع عشر حل البريطانيون والنمساويون مع الفرنسيين كشريكين.

وبالنسبة إلى روسيا، تزايدت تجارتها في 1750 - 1850 مع أوروبا

الغربية. وتغير تركيب الصادرات لتشتمل على 95٪ من المواد الأولية ومعظمهم قنب وكتان؛ الحديد في آخر القرن الثامن عشر، ولما انهار إنتاج الحديد الروسي مع تطور التكنولوجيا البريطانية حل القمح مكانه، وفي 1850 كانت روسيا تصدر 20٪ من محصولها. وكانت روسيا أيضاً تصدر الأيدي العاملة إلى الولايات المتحدة التي كانت أحد بلدين شبه طرفيين على علاقات تجارية متزايد مع روسيا (اسكتلندا كانت البلد الآخر) (ص 140).

في غرب أفريقيا، كما في المناطق الأخرى، كان الضم بمبادرة من أوروبا. وما يقال عن الضم كمحاولة للتحويل من تجارة العبيد إلى التجارة المشروعة غير صحيح. فقد تحولت تجارة العبيد من ترفيه بمعنى تجميع «الفائض» إلى عمل منتج في إطار تقسيم العمل الدولي. حدث هذا التحول في القرن الثامن عشر مع زيادة أسعار العبيد؛ مما يعكس تزايد الحاجة إليهم. وكانت لهذه التجارة ربحية عالية (ص 143).

لم يكن منع تجارة العبيد في القرن التاسع عشر لمجرد دوافع إنسانية بل لأسباب اقتصادية بعد الثورة الأميركية والثورة الصناعية إذ صارت مزارع السكر في جزر الهند الغربية هامشية بالنسبة للبريطانيين (ص 144).

ليس مهماً تدني قيمة العبيد (صيد العبيد مثل صيد الأسماك ذو مردود متدن) لأن كل مادة من مواد التجارة الدولية المتنوعة تشكل نسبة ضئيلة من المجموع... والمجموع هو المهم (ص 145). وقد تراجعت تجارة العبيد أمام تصدير المواد الخام بين 1800 و1850؛ إذ لم يكن العبيد هم الصادر الوحيد لأفريقيا الغربية فقد حلت محاصيل زيت النخيل والفسق كماءة للتجارة مكان العبيد (ص 146). وكان ذلك على ثلاث مراحل: (1) تركيز واستمرار تجارة العبيد بعد 1750؛ (2) بقاء تجارة العبيد بموازاة التجارة المشروعة من 1790 إلى 1840؛ (3) إلغاء التجارة الأطلسية وتوسع تصدير المواد الأولية (زيت النخيل والفسق) من حوالي 1840 إلى بداية المرحلة الاستعمارية الكاملة في ثمانينات القرن التاسع عشر (ص 147).

أما النصف الثاني من إعادة ترتيب نمط الصادرات - الواردات التي فرضته عملية الضم فقد كان تراجع الصناعة في المناطق التي يتم ضمها:

كانت الهند قبل 1800، بالمقاييس العالمية، مركزاً رئيسياً لإنتاج النسيج؛ وربما كانت المركز الأهم. ثم تلاشت صناعة النسيج في البنغال في 1820 تقريباً؛ ولم تعد ترد في صادرات شركة الهند الشرقية ولا في سجلات التجار الأفراد (ص 149).

يفسر البعض ذلك بالتفوق التقني، لكن العنف لا التفوق هو ما أدى إلى ذلك. فقد تم قتل الصناعة في الهند بتخطيط بريطاني كما تقول شهادة البريطانيين المسؤولين أنفسهم. ولم تضخ الامبراطورية العثمانية للسيطرة المباشرة كالهند... لكن قصتها تشبه قصة الهند. وكان ذلك عن طريق وضع الرسوم ضد صادرات العثمانيين الذين بقوا حتى 1761 يصدرون الحرير والقطن إلى أوروبا (ص 150). ففي عام 1862 تعلن بريطانيا «أن تركيا لم تعد تصدر مواد مصنوعة».

ولم تكن روسيا مختلفة كثيراً عن الإطار الأوروبي العام في القرن الثامن عشر؛ لكنها، في 1805 بدأت تتراجع في إنتاج الحديد (ص 151). ورغم ذلك بقيت قادرة على المقاومة بفضل السوق المحلي وحاجات الجيش الروسي، مما جعلها تختلف عن المناطق الأخرى مثل الهند وتركيا في مطلع القرن العشرين، فكانت قادرة على لعب دور مختلف في الاقتصاد العالمي (ص 152).

ويظن البعض أن أفريقيا الغربية لم تكن لديها صناعات. لكن القطنيات المصنوعة محلياً كانت حتى 1750 قادرة على المنافسة ضد الإنتاج البريطاني.

إن الإنتاج التصديري للمواد الأولية، ذي الوحدات الكبيرة، يمكن أن يتم بفعالية إذا كان قادراً على الاستجابة لمتطلبات السوق؛ ولا يكون هذا الأمر ممكناً إلا إذا كانت مجموعات أخذ القرارات كبيرة بما فيه الكفاية كي تؤدي قراراتها بشأن الإنتاج والتسويق إلى التأثير في حظوظها ومستقبلها.

وهناك وسيلتان (1) المزارع الكبرى plantation solution أو (2) وجود حلقات كبرى Large Nodes بعد الإنتاج الأولي في السلسلة السلعية (ص 152).

يتبع التجار الكبار أو التجار المصرفيون أسلوب تقييد المنتجين بالديون أو عبودية الدين Debt Bondage. ومن بين صادرات الهند الرئيسية في هذه الفترة: النيلة، القطن، الحرير، والأفيون، كان الأكثر قابلية لنشوء المزارع الكبرى هو إنتاج النيلة؛ فنشأت مزارع كبرى. بالإضافة إليها، كان يتم جمع محاصيل المنتجين الصغار بواسطة عبودية الدين والقمع المباشر، وهذا ما كان الأمر عليه بالنسبة للقطن. أما الأفيون فكان احتكاراً لشركة الهند الشرقية التي كانت تحدد الأسعار والكمية والنوعية. ونقرأ في سجلات مجلس العموم: «لا يزرع شيء في الهند دون تسليف» (ص 153).

وفي الامبراطورية العثمانية ارتبط نشوء المزارع الكبرى «جفتلك» بمتطلبات السوق العالمية؛ كذلك في مصر (ص 154).

وفي روسيا حيث كانت الملكيات مجمعة أصلاً جرى تحول في نمط القناة من ريع يدفع عيناً أو نقداً إلى ريع يدفع «بالسخرة» (ص 155).

وفي أفريقيا الغربية أخضعت تجارة العبيد لقيود تمنع المنافسة. وعندما انتشرت المحاصيل التصديرية خضعت هي أيضاً لمزارع كبرى (ص 156).

وعندما يكون هناك انتشار لمزارعين صغار يكون السماسرة هم عنق الزجاجة الذين يتركز عندهم إنتاج صغار المنتجين؛ وهؤلاء هم الذين سوف يتم إحلال الشركات الأوروبية مكانهم عند الخضوع للاحتلال المباشر.

أما العمل في المزارع الكبرى فقد كانت جاذبيته للعاملين في الزراعة منعدمة لأنه يخفض الوقت المتبقي لإنتاج الكفاف؛ لذلك كان من الضروري فرض العمل بالقسر؛ وكذلك ما يفترض تكثيف العمل وإطالة مدته يومياً وشهرياً وسنوياً (ص 157).

إن بلبدة الفلاحين ما كان يمكن معالجتها إلا بالقسر، وكان ذلك مقترناً

بالتسليف. وقد أعيد تحديد علاقات إجارة الأرض القديمة حسب متطلبات الاقتصاد العالمي الرأسمالي (ص 158). ولم يكن وضع العاملين في نسج القطن أفضل من الفلاحين. فعندما كان هؤلاء يتلقون التسليفات من شركة الهند الشرقية فإنهم صاروا مضطرين لبيع منتجاتهم لها وبالأسعار التي تفرضها (ص 159). وكان وضع العاملين في إنتاج الملح أسوأ. ولم يكن غريباً رفض العاملين للتسليفات.

وفي روسيا حل العمل القسري (السخرة) مكان رسوم البذل quit-rent obligations (للإعفاء من بعض الواجبات) تدريجياً. وكانت نقطة التحول في عام 1762؛ إذ إنه مع ارتفاع أسعار الحبوب صارت السخرة أنسب لأصحاب الأملاك الذين يزرعون محاصيل نقدية (ص 160).

ومع التغريب (westernization) ازداد استيراد منتجات الغرب بما تطلب زيادة مداخيل النبلاء؛ لذلك ازداد الضغط على الأقتان كما ازداد توسيع وتركيز الملكيات الكبرى على حساب الملكيات الصغرى، وازداد التشرّد. ولم يكن عمل السخرة غير فعال كما يزعم البعض، ولم يكن انتشارها صدفة. بل كان نتيجة قرارات واعية، وتزامن مع زيادة إنتاج الحبوب وإلغاء الحواجز الجمركية الداخلية والسماح بالتصدير (ص 161).

أدى مسح الأرض الشامل في روسيا عام 1765 إلى زيادة تركيز ملكية الأرض، فقد شُرِّعَتْ حدود الأرض (ما عدا التي يعترض عليها)، وشاركت الدولة في نزع ملكية أملاك الدولة وأرض البور وأرض الأقتان والفلاحين الصغار.

في ظل كاثرتين تمت «إصلاحات» لتحديد القناة شرعاً وكان ذلك بمثابة الاعتراف بالأمر الواقع واستثناء الفلاحين من حقوقهم، فصار الفلاح الحر مشروع قن. وكان للحديد دور انتقالي في روسيا كما العبيد في أفريقيا الغربية والقماش في الهند، في تحوّلها إلى محاصيل تصديرية. وكان العاملون في معامل الحديد في الأورال يقاسون أكثر من الفلاحين. وكان العمال المهرة

يأتون من خارج المنطقة ويحوزون رواتب عالية، أما العمال غير المهرة فكانوا فلاحين (ص 162) محددى الإقامة وكأنهم أقنان صناعيون. لذلك قامت ثورة بوغاتشيف في الأورال في 1773 (ص 163).

فيما يخص العبيد في أفريقيا الغربية يمكن تعريف العبودية على أنها نوع من واجبات العمل التي يؤديها شخص ما تجاه شخص آخر دون أن يحق له الانسحاب من هذه العلاقة؛ فهو تحت رحمة سيده. والعبودية كانت موجودة في أفريقيا من قبل لمدة طويلة. ومن الضروري التمييز بين العبيد للعمل المنزلي والعبيد للعمل في المزارع الكبرى plantations. المهم هو الانتقال من العبودية المنزلية إلى هذه المرحلة التي انتشر فيها الغزو من أجل حيازة العبيد لبيعهم من خلال شبكات تجارية. واكتسب الغزو من أجل العبيد أهمية خاصة في انتقال أفريقيا من كونها ساحة خارجية لتصير منطقة طرفية مضمومة للسوق الرأسمالية العالمية، إذ صارت تجارة العبيد نمطاً لهذا الضم وأخذت في المرحلة الثالثة والأخيرة شكل التجارة المشروعة التي تتعامل بتصدير العبيد للسوق العالمية؛ وفي الآن ذاته كان العبيد يستخدمون هم أنفسهم لإنتاج محاصيل تصديرية للسوق العالمية. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت هناك أعداد كبيرة من العبيد في أفريقيا الغربية لأن الذين كان يبيعون العبيد كانوا يحتفظون ببعضهم لأنفسهم (ص 164).

ومع إلغاء البريطانيين للرق جرى الانتقال إلى استخدام المزيد من العبيد في الإنتاج التصديري في دول أفريقيا الغربية التي فقدت منافذ تصريف العبيد، كما تزايد استخدام العبيد المنزليين (ص 165). إن استخدام العبيد بشكل واسع ومكثف في أفريقيا الغربية هو علامة على الضم إلى الاقتصاد العالمي وهو يمثل تحولاً فاصلاً أكثر من تجارة العبيد نفسها.

تزايد القسر من أجل الإنتاج الميركانتيلي عبر أقنية الديون التي تقدم إلى السماسرة أو الوسطاء الذين يقدمونها بدورهم إلى الباعة المتجولين. ونشأت جمعيات سرية في حوض النيجر لاستيفاء الديون. والمرحلة التالية هي تقديم الديون لقاء المحاصيل الموسمية. وهذا كان تحولاً بنوياً انبثق من تجارة

المنتجات ذات الحجم الكبير.

وفي الدولة العثمانية تزايدت واجبات العمل، ففي جرز البيلوبونيز صار على الفلاح بذل العمل بما يفوق 50٪ إضافة لما يبذله الفلاح الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر. كذلك في المناطق الأخرى. ففي سوريا تحول الملاحون الصغار والفلاحون إلى مشاركين، وأدى تزايد الإنتاج التصديري للمحاصيل النقدية إلى أن يفرض الملاكون الكبار مزيداً من عمل السخرة (ص 166).

حاولنا البرهنة على أن الضم يعني دمج المجال الإنتاجي في السلسلة السلعية للاقتصاد العالمي الرأسمالي. ويتطلب هذا الدمج إيجاد وحدات أكبر تؤخذ فيها القرارات الاقتصادية، كما يعني ازدياد عمل السخرة. ولا يخلو الأمر أحياناً من بعض الالتباسات الناتجة عن ظواهر ثانوية.

عندما يتم ضم منطقة معينة إلى الاقتصاد العالمي فإن ذلك يؤدي إلى أن تصبح المنطقة الثالثة ساحة خارجية وذلك على شكل موجات متتالية. فعندما تم ضم الهند صارت الصين ساحة خارجية. وعندما ضمت البلقان والأناضول ومصر صار الهلال الخصيب والمغرب ساحتين خارجيتين. وعندما ضمت روسيا صارت آسيا الوسطى (وحتى الصين) ساحة خارجية. وعندما ضمت أفريقيا الغربية صارت براري أفريقيا الغربية ساحة خارجية.

إن الساحة الخارجية من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي المنطقة التي يريد الاقتصاد الرأسمالي العالمي استيراد بضائع منها لكنها هي تقاوم (ربما ثقافياً) استيراد البضائع المصنوعة وتتمتع بما يكفي من القوة والسياسة كي تدافع عن قراراتها. كانت أوروبا تستورد الشاي من الصين منذ بداية القرن الثامن عشر، وكانت مضطرة أن تدفع ثمنه بالفضة. وكان ضم الهند يقدم بديلاً للبريطانيين عن طريق التجارة الثلاثية: الهند، الصين، بريطانيا.

كانت التجارة الثلاثية من اختراع شركة الهند الشرقية. منذ 1757 كانت

الشركة تشحن فضة البنغال إلى الصين لشراء الشاي - وكان الثمن بالفضة يتزايد بسرعة (خلال 70 سنة ازدادت المشتريات من الصين بخمسة أضعاف). وتزايد الضغط على الشركة لتلافي هذا الأمر. وكان حل المسألة عن طريق تخفيض صناعة القطن الهندية المصدرة إلى أوروبا (وأجزاء الهند المختلفة) وإحلال المصنوعات البريطانية مكانها... وتصدير مصنوعات (ص 167) الهند إلى الصين التي كانت تحتاج إلى القطن الخام ولا تصدر إلى أوروبا... وبذلك يتم تلافي تصدير الفضة إلى الصين (إضافة إلى ذلك إيجاد سوق لمنتجات الهند). لكن الصين تنتج منسوجات قطنية... وكانت مستورداتها من الهند تبقى كمالية... خاصة مع تراجع الطلب في الصين حوالي العام 1820. والبديل كان تصدير الأفيون إلى الصين رغم منع الامبراطور الصيني لذلك. تدريجياً صارت الصين تصدر الفضة لشراء الأفيون... وعندما حاول الامبراطور تطبيق قرار المنع نشبت حرب الأفيون في 1840. ومع معاهدة 1842 سارت الصين على درب الانضمام الطرفي.

وكان ضم أفريقيا الغربية قد أدى إلى ضرورة إيجاد منافذ لمنتجات أفريقيا الغربية في براري غرب أفريقيا كساحة خارجية (ص 168).

مع صيرورة منطقة إلى مرتبة طرفية (الهند) تبدأ عملية ضمن منطقة أخرى (الصين). ومع ضم سواحل أفريقيا الغربية تصبح الصحاري والبراري الداخلية ساحة خارجية. ومع بدء عملية ضمها يتسع فيها الإنتاج التصديري للمحاصيل النقدية ويزداد استخدام العمل القسري (الرق) وتصدير الرق كما تصدير منتجات أخرى.

ومع توسع العرب في أفريقيا توسعت حركات الإسلام المناهضة والتي انطلقت كحركات صوفية وتوسع الرق للتصدير وللاستخدام الداخلي (ص 169).

يعني الضم إلى الاقتصاد العالمي إيجاد بنى سياسية للعلاقات بين الدول التي يتشكل منها النظام الدولي. وهذا معناه أيضاً أن الدول الموجودة في هذه

المناطق عليها إما التحول إلى دول «نظام الدول» أو التلاشي في إطار دول تنسجم في «نظام الدول».

إن تقسيم العمل الإندماجي لا يمكن أن يعمل بسهولة دون ضمانات تدفق السلع والنقد والأشخاص عبر الحدود. لكن هذا لا يعني أن هذا التدفق يتم بحرية. فالدول تضع قيوداً (قواعد) تطبقها الدول الأعضاء، أو الدول الأقوى في الحقيقة (ص 170). والدول المطلوب وجودها يجب أن تكون لا ضعيفة جداً ولا قوية جداً. لأنها إذا كانت قوية فإنها يمكن أن تقاوم التحولات المطلوبة، وإذا كانت ضعيفة فإنها لا تستطيع أن تمنع الآخرين ضمن أراضيها من إعاقه التدفقات.

عندما تضم منطقة إلى الاقتصاد العالمي تصبح المناطق التالية لحدودها عبر داخلية بالنسبة إليها لا خارجية. وتتحول التجارة من أمر يخضع لأخطار عظيمة إلى أمر يحميه ويدعمه «نظام الدول» رغم الاختلاف في أوضاعها السياسية السابقة، للضم، فإنها في النهاية وبعد مرور فترة على ضمها، تقلص الفروق فيما بينها (ص 171).

بدأ الضغط على الدولة العثمانية بعد حصار فيينا في 1683؛ كما بدأ الانهيار حالما توقفت الامبراطورية عن التوسع. وانهار نظام التيمارات الذي كانت الدولة توزع الأرض بموجبه على الفرسان السباهية؛ وكان هؤلاء هم الذين يمثلون الدولة محلياً قبل أن تصبح الدولة غير قادرة على منحهم الأرض. وكانوا هم الذين يجمعون الضرائب. وازداد التضخم نتيجة تدفق الفضة إلى الامبراطورية لقاء صادراتها إلى الغرب كساحة خارجية، فنتج عن ذلك قصور الدولة في جمع موارد تكفي لحاجاتها نتيجة التضخم بالإضافة إلى تحول طرق التجارة الدولية من المتوسط إلى الأطلسي، فازداد تلزيم جمع الضرائب.

كما تراجع في الداخل نظام الحسبة الذي كان يخدم في ضبط النظام الميركتيلي، ووصل التراجع إلى درجة صار معها التداول بالعملات الأوروبية

شائعاً في الداخل، وانتشر التسليف لبيروقراطية الحكومة. ووجدت الامبراطورية نفسها متأخرة عسكرياً عن أوروبا فتزايد استخدام المرتزقة إضافة للانكشارية. ومع توقيع معاهدة كوجك كينارجي الكارثية مع روسيا في 1774 صار الحكم في المناطق للأعيان المحليين، ومن أبرزهم محمد علي في مصر (ص 172) الذي اتفقت ضده بريطانيا وفرنسا عندما صار قوياً (بعد غرض النظر عنه عندما بدأ يتمرد على العثمانيين). كذلك سيطرت سلطات محلية في البلقان. وكانت إصلاحات محمود الثاني المؤدية إلى إلغاء نظام الإنكشارية والأعيان محاولة لإعادة فرض هيبة الدولة المركزية التي نشبت ضدها ثورة اليونان (ص 173).

في إطار محاولة الدولة إيقاف انهيار الدولة المركزية وردع الضغوطات العسكرية الخارجية، دخلت في عداد نظام الدول الأوروبية، وكانت دولة أول بلد غير مسيحي يفعل ذلك ويقبل دبلوماسيته.

وكانت معاهدة كارلوفيتز أول تراجع جغرافي عثماني في عام 1699، وقبل ذلك جاء أول دبلوماسي أوروبي إلى استانبول في 1583. وكثرت بعد كارلوفيتز أحداث الحروب والمفاوضات وانتزاع مناطق من الامبراطورية. وكانت الامتيازات الأجنبية قد بدأت كامتيازات لأجانب يخضعون للقنصل من أبناء بلدهم في الدولة العثمانية. ومع التراجع العثماني، وابتداءً من عام 1683، صارت الامتيازات تتوسع تدريجياً كتنازلات لقاء «الدعم الدبلوماسي» الأوروبي في المفاوضات. ثم توسعت الامتيازات حتى صارت تشمل مواطني الدولة العثمانية من غير المسلمين (ص 174).

مع توقيع معاهدة كوجك كينارجي في 1774، واجه العثمانيون «الحقيقة المرة» بأنهم لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم دون مساعدة خارجية. توصلوا إلى الاستنتاج أن عليهم دمج أنفسهم في نظام الدول الأوروبي ذي الآلية المعقدة. في عهد سليم الثالث (1789 - 1807) كانت أول تجربة للدولة العثمانية في الدبلوماسية المتبادلة، في الوقت الذي حاولت فيه «تخفيف سوء الاستعمال» للامتيازات. لكن السفراء والأوروبيين والقناصل عارضوا ذلك

بنجاح، إذ رأوا في كل محاولة إصلاحية تقليصاً للأرباح التي يجنيها التجار المحميون من خلال «سوء استعمال» الامتيازات (ص 175).

لكن الجو الجديد لم يمنع الدول الأوروبية من دعم محاولات اللامركزية التي كانت تفتت الدولة العثمانية. فعندما غزا نابليون مصر كان ذلك تجاوزاً للسياسة الحذرة التي كان يتبعها النظام الفرنسي القديم *Francais Ancein Regine* والتي كانت تعتبر أن مثل هذا التدخل سوف يؤدي إلى نتائج عكسية لصالح روسيا وبريطانيا. ثم دعمت بريطانيا حرب استقلال اليونان.

لم تكن محاولة سليم الثالث الإصلاحية كافية بسبب افتقار الدبلوماسية العثمانية إلى قاعدة تنظيمية بمعنى بيروقراطية دائمة متخصصة. هذا ما سيحققه عهد محمود الثاني (1808 - 1839). فحالما حققت بريطانيا هيمنتها الدولية في 1813، حلت مكان فرنسا كحامية للوحدة العثمانية لمواجهة أطماع النمسا وروسيا ولتأمين طريق الهند الحيوية التي صارت هاجس بريطانيا الأول. صارت بريطانيا الآن قادرة على فرض شروطها على الدولة العثمانية كضمن لحمايتها. وكان الثمن باهظاً. فقد وقعت المعاهدة الجمركية الانكلو - تركية في آخر عهد محمود الثاني في 1838. وكان ذلك على أعقاب إعلان استقلال مصر وسوريا على يد محمد علي، فساعدت بريطانيا على إلغاء هذا الاستقلال. لقاء ذلك أكدت المعاهدة على جميع الامتيازات السابقة «إلى الأبد»، ووضعت قيوداً على حق الدولة العثمانية في فرض الرسوم الجمركية بحدود 3٪ على الواردات و12٪ على الصادرات. ألغيت جميع احتكارات الدولة وصارت بريطانيا الدولة الأكثر تفضيلاً *most favored*. وافق المستوردون البريطانيون على دفع 2٪ بدل جميع الرسوم الداخلية الأخرى. كانت نتيجة ذلك أن بريطانيا دعمت الدولة المركزية في مواجهة الانفصاليين كمصر... وكان ذلك بمثابة تبني قسري لمبدأ التجارة الحرة (ص 176).

غيرت المعاهدة الجمركية تركيبة الإنتاج وأدت إلى انهيار الصناعات العثمانية، وقلصت موارد الدولة العثمانية، مما سيقود إلى أن تصبح الدولة العثمانية دولة مدينة ابتداءً من عام 1954، وسيتوج ذلك بكارثة 1878 حين

خضعت الدولة العثمانية خضوعاً كاملاً. بعد 1838 صارت تركيا رابع أفضل زبون تجاري لبريطانيا؛ وفي 1846 يقول بالمرستون «ليس هناك بلد أجنبي يتم التبادل التجاري بيننا وبينه بمثل هذه التعرفة المتدنية وهذه الليبرالية كتركيا».

وكانت الإصلاحات الإدارية والسياسية المعلنة في تنظيمات خط كلخانة في 1839 في بداية عهد سلطنة عبد المجيد الأول آخر مرحلة في هذه العملية. انفتحت الأبواب كاملة أمام الغرب. وصار الضم مكتماً بما يسمح في عام 1872 لأحد القناصل بالقول جهاراً أنه «بما أن الدولة العثمانية صارت مندمجة في مجموعة الأمم، وبما أن الإدارة أعيد تشكيلها remodeled، وبما أنها تعترف بأولوية الكونية على ادعاءات الملل، فلعله صار ممكناً الآن إعادة النظر في الامتيازات» إذ لم تعد ضرورية.

يختلف تطور الهند عن الدولة العثمانية التي خرجت في 1850 أقوى داخلياً مما كانت عليه في 1750 لكنها أضعف خارجياً، وصارت أصغر من حيث المساحة الجغرافية.

في 1750 كانت دولة المغول في الهند في نهاية عملية تفكك أكثر عمقاً لما في الدولة العثمانية. وستصل في عام 1857 إلى حالة إلغاء الدولة نهائياً. عقب ذلك خضعت القارة لإدارة واحدة وإن كانت دون سيادة. وستصل إلى الاستقلال في منتصف القرن العشرين كدولتين (ص 177).

لكن تطور الدولة العثمانية ودولة المغول بين 1750 و1850 استدعى أن تكون الدولة لا قوية جداً ولا ضعيفة جداً، بل مستكنة في نظام الدول.

يعود ضعف دولة المغول إلى أن الدولة المركز حاولت زيادة إيراداتها عن طريق الوسطاء (جاجيردار) والذين كانوا مكلفين بجمع الضرائب ولم تكن مصالحهم متطابقة مع مصلحة الدولة. هؤلاء زادوا تدريجياً كمية الفوائد المقتطع واحتفظوا بالجزء الأكبر لصالحهم. وما بقي للفلاح كان أقل مما يتطلبه الكفاف. فتكاثر هرب الفلاحين من العمل في الأرض، وتزايدت المقاومة المسلحة وتراجع الإنتاج فتزعزع أساس الدولة.

والتفسير الآخر أن الفائض لم يكن كافياً لتمويل إدارة قوية وتمويل الحروب المتواصلة. لكن التفسيرين لا يتناقضان.

أدى الطلب الأوروبي على المنتجات الآسيوية إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الآسيوية، مما أحدث خللاً في اقتصادياتها وأدى بدوره إلى ضائقة مالية عند الطبقات الحاكمة، وإلى اضطراب في مستوى البنى الفوقية. وكان أسياد الأرض يبيعون حقوقهم في جمع الضرائب، وكان ذلك عملاً غير مشروع لكنه كان شرط نشوء سوق للأرض في الهند (ص 178).

تفككت دولة المغول عسكرياً، ونشبت حروب واسعة، وحقت أقاليم استقلالها عن الدولة المركزية فصارت الشركات الأوروبية ترى الفرص متاحة أمامها لتحقيق مصالحها. لكن «إتاحة» الفرص شيء واستغلالها شيء آخر؛ لأن لهذه «الفرص» ثمنها.

إن للسيطرة السياسية والإدارية المباشرة مزاياها لكنها تتطلب نفقات هامة. وكانت هناك أصوات قوية في بريطانيا ضد الحكم المباشر حتى في أواخر القرن الثامن عشر. وكان المسؤولون المحليون الهنود يرون خطورة الاندماج في شبكة علاقات السوق العالمية، كما كانوا يتوجسون من الخطر على استقلالهم وعلى بنية الحكم السياسية (ص 179). لذلك لم تكن الهند فريسة تسقط دون مقاومة. فقد تجنبت حكومة بريطانيا والشركة استخدام القوة العسكرية. لكن النهاية كانت الحكم الكونيالي. السبب في ذلك أن عدد اللاعبين البريطانيين لم يكن اثنين بل ثلاثة: الحكومة، مجلس إدارة الشركة، التجار الأفراد. وكان هؤلاء التجار الأفراد يعملون إما لدى الدولة، أو بالاستقلال عنها، لكنهم جميعاً كانت لهم مصالح خاصة، وكانوا يضغطون سياسياً على الحكم المحلي الهندي مما أدى إلى إضعاف الحكومات المحلية.

ولم تحدث السيطرة المباشرة دون جدل داخل الشركة (ص 181). ونشأت حالة الأخذ والعطاء بين الشركة والتجار، وكان هؤلاء يستفيدون من

حماية دولتهم القومية كما كانوا يستفيدون من البنى التحتية للشركة ومن إمكانياتها ويدفعون في مقابل ذلك رسوماً وغرامات وينشطون التجارة. فكثرت الالتباسات والصعوبات بينهما. لكنهم استطاعوا إجبار الشركة والحكومة البريطانية على الالتزام بهم.

لم يوضع حد لهم لأن احتلال البنغال كان مجزياً مالياً على المدى القصير: لقد توقف تدفق الذهب خارج بريطانيا رغم استمرار القطن المصنوع في الهند بالوصول إلى بريطانيا. ورغم استمرار تدفق فضة البنغال إلى الداخل الهندي لتمويل عملية الاحتلال والإدارة، وذلك في ظروف صعبة بالنسبة لخزينة بريطانيا التي كانت تعاني (كما فرنسا) من نتائج حرب الاستقلال الأميركية. وازداد نهب موارد دولة الهند. وكان هذا النهب من العوامل التي ساهمت في دعم الثورة الصناعية (ص 180). كان الصراع مع فرنسا حاسماً أيضاً. وكان الأمر هاماً بالنسبة لبريطانيا أكثر مما لفرنسا، بسبب فارق الاستراتيجية الجيوبوليتيكية.

إن التوسع في الهند ساعد بريطانيا على حل أزماتها المالية في ثمانينات القرن الثامن عشر أكثر من فرنسا. لم يكونوا سعداء جداً بهذا الخيار لكن لم يعد أمامهم خيار آخر (زمام pitt). قامت الحكومة بما لم تستطع الشركة القيام به وأنشأت حكومة قوية في الهند خاضعة لحكومة قوية في الوطن واختفى مستخدمو الشركة كممثلين مستقلين (ص 182). وكانت التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحكم أكثر مما هو متوقع. فعادت أزمة ميزان المدفوعات وعاد تدفق المعدن الثمين؛ ولم تعد تجارة الشركة مربحة ولم تعد مسنودة بموارد البنغال بل امتصتها تكاليف الإدارة. استولدت محاصيل للتصدير إلى الصين لأنها حكمت الهند. فكانت تسوية 1793: زيادة سيطرة الحكومة على الشركة مقابل احتفاظ هذه باحتكارها لتجارة الصين. إن التسوية جمعت إلى الاستقرار (في وقت تخوض فيه بريطانيا حروباً طويلة مع فرنسا) التطمينات بأن تجارة الصين ستبقى مع الشركة.

وجاءت تسوية كورنواليس في 1793، أي في نفس الوقت، لتجعل

الأرض سلعة تباع وتشتري في السوق (ص 182) وكان مؤدى تجديد رخصة الشركة في 1793 هو إلغاء الاحتكار في الهند مقابل الاحتفاظ به في الصين؛ إضافة إلى الفصل بين الحسابات التجارية والتوسع الجغرافي territorial، فكان ذلك بمثابة تهيئة للحكم الكولونيالي. لم يعد البريطانيون مجرد سلطة في الهند بل صاروا هم السلطة فيها.

فيما يتعلق بروسيا هنا شكوك بين الباحثين حول ما إذا كانت روسيا في القرن السادس عشر والسابع عشر وحتى نشوء الاتحاد السوفياتي جزءاً من أوروبا. واعتقادي هو أن روسيا صارت مندمجة في نظام الدول الأوروبي في القرن الثامن عشر فقط. مع بطرس الأكبر (1689 - 1725) ازدادت التجارة الخارجية وتقلصت عزلة روسيا. وكان بطرس الأكبر يعتبر نفسه تحديثياً (ص 184). وكان دوره يشبه دور محمد علي، وبدور محمود الثاني بدرجة أقل: بيروقراطية مركزية، تحديث الجيش بجعل خدمة النبلاء إجبارية ودائمة. يشكك بعض الباحثين بإنجازات بطرس الأكبر ويقللون من شأنها ويجعلون الفضل لكاترين الثانية ابتداء من بداية حكمها (1762 - 1796).

لقد وضع بطرس الأكبر الجيش في الإدارة، والنبلاء في الجيش؛ وقلّص حجم التيارات المحلية وزاد موارد الدولة. أما كاترين، فقد أنهت خدمة النبلاء الإجبارية كي يتسنى لهم الوقت ليصيروا رجال أعمال يزرعون المحاصيل النقدية... وأعادت تقسيم البلاد إدارياً وعينت موظفين لإدارتها (ص 185)؛ كما حولت الدولة من خراجية إلى إدارة حديثة، فكان الإداريون يخضعون لها ضمن أهداف عامة. وعقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا ووضعت رسوماً متدنية على الصادرات مما اعتبرته بريطانيا مناسباً لها. وهي، إضافة إلى إلحاق الهزيمة بتركيا، والمشاركة في تقسيم بولونيا، جعلت العالم الخارجي يرى حيوية الروس. وكان معنى إعادة التنظيم تزايد الظلم للفلاحين مما أدى إلى تكاثر الهرب وإلى ثورات فلاحية. وقد تضافر وجود القوزاق والأقنان الصناعيين والمؤمنين القدماء لقيام ثورة بوغاتشيف. وكان إصرار كاترين على قمع الفلاحين وعلى التجارة الحرة، قصير الأمد، إذ عادت بعدها

إلى نظام الحماية عندما تفشت النقرة ضد البريطانيين وتجارهم (ص 186).

وكانت روسيا محاصرة في نظام الدول الأوروبي. وهي اعتمدت على التوسع شرقاً كي تصبح دولة شبه طرفية وتتلافى التحول إلى دولة طرفية. وحققت قفزة إلى الأمام مع معاهدة كوجك كينارجي وضم القرم؛ ولم تستطع دول أوروبا منع ذلك. لكن روسيا وقعت في أحضان بريطانيا عندما كانت فرنسا حليفة العثمانيين. وكانت النتيجة انضمامها إلى الاقتصاد العالمي الرأسمالي. لكنها بقيت أقل ضعفاً في نظام الدول، وهذا ما سيجعلها قادرة على إطلاق الثورة الروسية.

اختلفت افريقيا الغربية بعد 1750 عن المناطق الثلاثة الأخرى، فلم يكن لديها امبراطورية بل مجموعة دول تعتمد على تجارة العبيد ومجموعة أخرى من الدول الضعيفة. ولم يكن المطلوب وجود دول قوية جداً ولا دول ضعيفة جداً، بل دول قادرة على التجاوب مع شروط اللعبة في نظام الدول. وكانت دول أوروبا تضغط من أجل حفظ النظام (ص 187). إن الرأسمالية لا تريد نظاماً وحسب بل نظاماً ملائماً. إن دورة العبيد - الأسلحة، وحاجة جامعي العبيد للأسلحة كانت أكبر تحول في تاريخ افريقيا الغربية. ومرت مشاركة افريقيا الغربية في الاقتصاد العالمي من مرحلة تصدير للعبيد إلى مرحلة التصدير المختلط، إلى التصدير دون عبيد. وبقيت جيوب تشكل من دول تباع العبيد وسط منطقة تعدمها فوضى. وكانت الاندفاع الإسلامية في القرن التاسع عشر ردة فعل باتجاه إنشاء دول أوسع حجماً (ص 188). وكان الضغط البريطاني ضد تجارة العبيد ضغطاً لتحطيم نظام غير مناسب ولإضعاف الفرنسيين والمنافسين الآخرين.

لقد أصررنا على اعتبار عملية الضم هذه وقعت بين 1750 - 1850 أو (1750 - 1880 في افريقيا الغربية). وليس هناك إمكانيات تحقيق أخرى. والجدل الأمبريقي حول هذا الأمر واسع، وكثير من الباحثين لا يقدمون نموذجاً واضحاً، أو لا يوافقون على النموذج الذي قدمناه: ساحة خارجية - ضم - طرف (أو شبه طرف). ويخلط بعض الموافقين على هذا النموذج بين

الساحة الخارجية ومرحلة الضم، معتبرين الثانية جزءاً من المرحلة الأولى. وآخرون لا يعتبرون منطقة ما مضمومة إلا حين تصبح طرفية. ويجمع كل من الفريقين على أن لا يرى في الضم صيرورة متميزة عن حالة الساحة الخارجية وعن الحالة الطرفية. إن صياغة هذا الجدل بطريقة كلاسيكية (ستاندرد) يتعلق بالنقاش حول نقطة بداية الرأسمالية. يصر بعض المؤلفين على اعتبار التطور الموسع للتجارة طويلة المدى في المراحل المبكرة للساحة الخارجية هو بداية الرأسمالية (أو ما يشبه الرأسمالية)، يترافق هذا الاعتبار مع الرأي القائل بأن هناك جذوراً محلية للرأسمالية، وبأن هذه الجذور انقطع تطورها مع التدخل الأوروبي. بينما يصر آخرون على أن أبكر مرحلة رأسمالية حدثت بعد ذلك بكثير. في بعض الحالات المتطرفة يحتاج البعض أنها بالكاد موجودة اليوم. نحن نصر على أنه ليس هناك تعدد للأنظمة الرأسمالية بل هنا نظام عالمي رأسمالي واحد، ولا تكون دولة ما جزءاً منه، في الحد الأدنى، إلا عندما تشارك في الاندماج في شبكاته الانتاجية أو في سلسلته السلعية، وعندما تشارك في نظام الدول التي تشكل البنية الفوقية لهذا الاقتصاد العالمي الرأسمالي. والضم يعرف على أنه بالضبط مرحلة هذا الاندماج.

الفصل الثالث

نزع المستوطنين لاستعمار الأمريكتين 1763 - 1833

في منتصف القرن الثامن عشر كان أكثر من نصف أراضي الأمريكتين مستعمرات أوروبية لبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال. والمناطق الباقية كانت خارج النظام الدولي للاقتصاد العالمي. وفي منتصف القرن التاسع عشر تحولت كل المستعمرات تقريباً إلى دول مستقلة ذات سيادة (مع بعض الجمع والتقسيم). وادعت هذه الدول أن لها السيادة على بقية مناطق نصف الكرة الغربي.

وكان نزع الاستعمار في نصف الكرة يحدث برعاية المستوطنين الأوروبيين مع استبعاد الأفارقة المنقولين إليها، والسكان الأصليين - الهنود -

رغم أنه في بعض تلك البلدان المستقلة كان الزوج والهنود جزءاً هاماً؛ أو كانوا هم الأكثرية في بعض الأحيان.

يختلف ذلك عن الموجة الثانية لنزع الاستعمار في النظام العالمي الحديث في القرن العشرين، ويكمن الاختلاف في نوعية السكان الذين يسيطرون كنتيجة للاستقلال.

كانت نقطة التحول في عام 1763 عند انتهاء حرب السبع سنوات وتوقيع اتفاقية باريس. فكانت النتيجة أن بريطانيا طردت فرنسا من نصف الكرة الغربي. وجعلت من غير الممكن لإسبانيا والبرتغال تحدي هيمنتها. لكن انتصار بريطانيا، في الوقت نفسه، طرح بشكل حاد مشكلة تقسيم الغنائم. وقاد هذا النزاع مستوطني أميركا الشمالية ثم أميركا الإسبانية ثم البرازيل إلى تأسيس بنى دولية منفصلة.

أول الإشكاليات كان تخيير بريطانيا بين اقتطاع كندا أو غواديلوب من الفرنسيين (ص 193). وكان مزارعو السكر في المناطق البريطانية يرون في غواديلوب منافساً لهم. أما دعاة ضم غواديلوب فكانوا يحتاجون أن حكم كندا يستدعي نفقات عالية. أما دعاة ضم كندا فقد رأوا أن ذلك سوف يخفف أعباء بريطانيا إذ إنها لن تضطر إلى وضع جيش قوي في أميركا الشمالية لمواجهة الفرنسيين (ص 194).

كانت مشكلة بريطانيا هي في إيجاد دولة قوية، لا ضمن حدودها وحسب، بل وفي إطار نظام الدول أيضاً، دون أن يؤدي ذلك إلى نفقات عالية تضطر الدولة إلى تحملها. وكان بإمكان بريطانيا بعد معاهدة باريس تخفيض النفقات العسكرية بسبب ضعف فرنسا. فحاولت تحويل جزء من هذا العبء إلى المستعمرات في أميركا الشمالية. أما المستوطنون فقد رأوا معاهدة باريس من وجهة نظر معاكسة. وبينما كان البريطانيون يحاولون عقلنة الامبراطورية، كان المستوطنون يرغبون بتخفيف القيود ويمضون بالتوسع غرباً. وما رآه البريطانيون إعادة تنظيم رآه المستوطنون تعدياً على النظام

الأخلاقي داخل الامبراطورية. وهناك تفسيرات بعوامل طويلة المدى اقتصادية - اجتماعية - ايدولوجية - وهذا أمر صحيح، لكن لكل حدث أسباب طويلة المدى يصعب تبيانها قبل وقوع الحدث، وهي لا تقود إلى حدث بعينه إلا نادراً. وكلما حددنا نتيجة معينة نضطر إلى تعداد المزيد من العوامل وهذه معظمها حديثة ظرفية (ص 195). إن التغير الحداثي الأهم كان توسع الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وتعاظم قدرة بريطانيا في مواجهة فرنسا. فقد نما الاقتصاد في المستعمرات منذ 1720 لكن بشكل غير متكافئ في تركيز الملكيات. وصارت التناقضات بين المصالح في بريطانيا وفي أميركا الشمالية أكثر حدة، إذ حلّ عملاء الشركات البريطانية مكان الشركات المحلية (ص 196).

ومن الضروري النظر في الظروف الاقتصادية conjuncture لستينات القرن الثامن عشر وكيف نظر إليها الأميركيون. فقد أدت نهاية حرب السبع سنوات إلى تراجع فيما بعد الحرب تبع «الازدهار» الذي لم يكن له سابق خلال حرب السبع سنوات؛ وترك التراجع أثره على كل قطاعات اقتصاد أميركا الشمالية وشمل التجار والمزارعين الكبار والمزارعين الصغار والعمال؛ ولكل من هؤلاء أسبابه الخاصة: التجار الذين مضى عليهم قرن ذهبي قبل معاهدة باريس، وهؤلاء اعتبروا الإجراءات البريطانية بعد 1763 لا مجرد محاولة لإعادة تنظيم الإمبراطورية بل محاولة لإخضاع المستوطنين (ص 198).

كبار المزارعين الذين أضرب بهم قانون النقد عام 1763 كما أضربت بهم الإجراءات الأخرى التي وضعت قيوداً على التسليف. وصغار المزارعين الذين كانوا ضد المزارعين الكبار كما ضد البريطانيين (ص 199). وفقراء المدن الذين ساءت أحوالهم مع ازدياد عدم المساواة بسرعة.

وكان معنى الهيمنة هو تعميم المنافسة والانفتاح الاقتصادي ومبدأ التجارة الحرة. وكانت سياسة بريطانيا بعد 1763 هي التوسع وإنشاء قواعد دون احتلال مباشر فيما عدا الهند (ص 200). لم يكن هناك شعور لدى المستثمرين أن عليهم الخيار بين امبراطورية تجارية شرقية ونظام كولونيالي في نصف الكرة الغربي. وكان قانون الاتحاد 1707 قد أدى إلى تسوية دستورية: سيادة البرلمان

وتقييد دور الملك. وكان معنى أي دعوة إلى اللامركزية التشريعية ليس فقط تهديد سيطرة بريطانيا على المستعمرات، بل أيضاً تهديد التشكيلة الداخلية لبريطانيا التي اعتمدت على تلك التسوية الدستورية (ص 201).

لم يكن أثر أميركا الشمالية بمستوى أهميتها الاقتصادية. وقد عقد البريطانيون معاهدة مع الهنود الحر في وادي أوهايو في 1763، وأعلنوا حوضه منطقة خاصة أو محمية للهنود الحمر وبذلك أغلقوه في وجه المستوطنين. وأدى خوف الهنود من معاهدة باريس إلى ثورة سميت مؤامرة بونتياك وإلى حرب إبادة (ص 201). فسارع البريطانيون إلى إصدار «إعلان ملكي» لتقسيم فرنسا الجديدة، وإلى وقف توسع المستوطنين إلى الغرب مما وسع الهوة بين بريطانيا والمستوطنين.

كانت بريطانيا تحاول وقف توسع المستوطنين غرباً واحتكار التجارة عبر جبال الأبالاتش؛ كما كانت تحاول إجبار المستوطنين على البدء بدفع الثمن الذي يتطلبه الحفاظ على الامبراطورية وفرضت من أجل ذلك إجراءات ميركنتيلية قسرية.

خلال عشر سنوات صار المستوطنون لا ضد قوانين معينة (ضريبية أو غيرها) وحسب، بل ضد مبدأ فرض الضرائب دون تمثيل مواز (ص 203). وهناك وجهة نظر أخرى تقول إن هاجس المستوطنين لم يكن اقتصادياً بل ايديولوجياً حول الصراع بين التحكم والحرية (ص 204) وكان المستوطنون يقفزون من مطلب إلى آخر. إذ لم يكونوا عصاة أو ثواراً ما دامت الامبراطورية ذات فائدة بالنسبة لهم. لكن هذا الأمر تغير في نهاية حرب السنوات السبع (ص 205). فقد تراكت الشكاوى إذ تابعت عدة مواسم سيئة في بريطانيا فتزايد استيراد القمح من مستعمرات شمال أميركا الأطلسية؛ وكان الأمر مفيداً للبعض لكنه أدى إلى ارتفاع أسعار القمح في أميركا الشمالية.

في هذا الوقت سن البريطانيون قانون كوبيك لإعطاء المقاطعة دستوراً. وكان هناك تناقض كاثوليكي/بروتستانتي إضافة إلى تناقض صيادي الفرو

والمستوطنين المزارعين، وهذا الأخير يتعلق بتوسعة مقاطعة كوبيك لتشمل وادي أوهايو. وتوصلوا إلى تسوية سمحت بتطبيق القانون الفرنسي (روماني)، وأتاحت للكنيسة بجمع العشور، وألغت شرط قسم اليمين المعادي للبابا الذي كان مفروضاً على موظفي الإدارة المدنية (ص 206). ونشأ حكم مباشر في كوبيك، مما أثار المستوطنين إذ رأوا فيه تفريطاً بشمار حرب السبع سنوات وإقامة حكم مطلق بجوارهم، وديناً كاثوليكياً مرتبطاً بمحاكم التفتيش وعدم التسامح. وقد سعى «المؤتمر القاري» لنيل موافقة أهل كوبيك على الانضمام للثورة... لكن دون صدى لدى متكلمي الفرنسية الذين بقوا حذرين تجاه التنازلات التي بذلت لهم (ص 207). وقد كتب أصحاب المؤتمر بالفرنسية إلى كوبيك، كما كتب بالمقابل إلى حكومة بريطانيا متهمين الكاثوليك بالتعصب... فقام الحاكم البريطاني بتوزيع رسالتهم في كوبيك. والنتيجة أن بريطانيا حافظت على كندا لأنه رغم قلة عدد المستوطنون الإنجليز (ص 208)؛ فإن الإدارة البريطانية كانت قوية وفعالة.

لم تنجح العناصر المعادية لبريطانيا في كل مكان: فمن أصل ثلاثين مستعمرة بريطانية في الأمريكتين، أيدت ثلاث عشرة منها فقط الثورة. وقد فشلت محاولة جر كوبيك... كذلك فلوريدا الشرقية. أما نوفاسكوتشيا فقد وقعت تحت تأثير حركات دينية... فخرجت من عداد الولايات المتحدة لحظة ولادتها... ولو لحقت بالثورة لما استطاعت بريطانيا الاحتفاظ بكندا (ص 211).

أما مستعمرات بريطانيا في الكاريبي فهي لم تكن تعاني من المردود الاقتصادي مثل أميركا الشمالية بل كانت تصدر السكر بنشاط، كما كانت تمارس تجارة المواد غير المشروعة على مدى أوسع وذلك على مدى المئة عام السابقة. وكان ذلك يشمل شحن السكر من الجزر الفرنسية أيضاً. والأمر الذي قرر ردة فعل إسبانيا تجاه قانون حرية المرافئ هو أن معاهدة باريس كانت بالنسبة لأميركا الإسبانية بنفس الأهمية كما للمستعمرات البريطانية. فقد صار للمستعمرات البريطانية. فقد صار على أسبانيا، بعد معاهدة باريس

وإزاحة فرنسا من المسرح الأميركي، مواجهة الإنكليز بمفردها. وكانت المشكلة قد بدأت تظهر منذ القرن السابع عشر. فقد كانت أسبانيا تحتفظ بالبقرة والآخرين يشربون حليبها؛ وصار صعباً عليها الاحتفاظ بالبقرة. وقد تمت إصلاحات شارل III (من آل بوربون) من أجل التجارة الحرة... لكنها اقتصرت على ليبرالية التجارة داخل الامبراطورية وأقرت حرية التجارة بين مستعمرات إسبانيا، قضت بإلغاء احتكار سكان إسبانيا (أشبيلية وقادس) وسمحت لأهل المستعمرات بالشحن من المستعمرات إلى إسبانيا. وكان الهدف هو الثأر من بريطانيا وذلك بجعل التجارة غير المشروعة أقل جدوى، على النقيض من سياسة التحكم التي كانت متبعة في أيام آل هابسبورغ. وكانت سياسة البوربون: ليبرالية ظاهراً، وأقل حرية في الواقع (ص 213). وكانت النتيجة هي تخفيض الفروق بين شبه الجزيرة والمستعمرات، وزيادتها بين أسبان المستعمرات والكريول. فقد كانت مشاكل بريطانيا وإسبانيا متشابهة في المستعمرات. ولم يكن تنفيذ القوانين في المستعمرات البريطانية والإسبانية شائعاً إلا إذا كان الأمر مناسباً. وكانت الحكومتان تتغاضيان عن ذلك، إلا أنهما تحركتا بعد 1763 وحاولتا فرض تطبيق القوانين.

التشابه الثاني هو أنه في الحالتين تزايدت الأعباء المالية لآلية الدولة. فسعت كل منهما بعد 1763 لزيادة الضرائب. وكان ردة الفعل متشابهة في مستعمرات كل منهما. فرمى المستوطنون البريطانيون الشاي في المرفأ، ورمى المستوطنون الإسبان بالكحول (وأحرقوا التبغ) في سوكورو في 1781. الفرق الوحيد هو أن اللامركزية كانت الامبراطورية البريطانية كانت تشريعية، أما في أسبانيا فكانت بيروقراطية.

وكانت البرتغال أيضاً من نتائج حرب السنوات السبع، فاتبعت سياسة استغلال اقتصادي لزيادة جني الأرباح من المستعمرات عن طريق تحكم الدولة وتكثيف العمل في مناجم الذهب في البرازيل (ص 214). وصارت البرازيل أشبه بكويت القرن العشرين. لكن غزو إسبانيا للبرتغال في 1762، وتهديدها لمستعمراتها في 1763، اضطرها للتحالف مع بريطانيا. فقبضت بريطانيا ثمن

ذلك بتغيير السياسة الاستقلالية للاقتصاد البرتغالي التي كانت قد أدت إلى تقليص تجارة البرتغال والبرازيل مع بريطانيا على غير رضى من تجار البرازيل.

وكما حدث لبريطانيا، أثارت إسبانيا والبرتغال حنق مستوطنيهما في الأميركتين باتخاذهما إجراءات تؤدي إلى تقوية مواقعهما في النظام العالمي؛ وكان هدف هذه الإجراءات تدعيم التماسك الإداري للمستعمرات، وتدعيم الجيش، ووضع الدولة على قواعد مالية أكثر ثباتاً.

عمل شارل III على تقوية الدولة في مواجهة مستعمراتها والعالم عن طريق الملكية المطلقة، وتقليص دور الارستقراطية، وإضعاف الكنيسة وبناء إدارة محترفة من بيروقراطية: عسكرية ومدنية ذات رواتب منتظمة (ص 215). وكان الهدف أيضاً هو التوسع الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير من المستعمرات. كان النجاح كبيراً في البداية لكنه كان هشاً لأن قوى الاقتصاد العالمي كانت تفوق طاقة الدولة الإسبانية. وكانت محفّز التغيير حرب 1763 التي أصيب فيها الإسبان بهزائم أدت إلى إصلاحات شارل III وبعد بدء حرب الاستقلال في أميركا الشمالية (ص 217).

كانت فرنسا تخشى من انتصار البريطانيين، لكن خشيتها من انتصار المستوطنين دون مساعدتها كانت أكبر بكثير، فدخلت الحرب إلى جانب الولايات المتحدة في 1778. وخضعت وإسبانيا لضغوط فرنسا ووقعت معاهدة أرانجو في 1779 (ص 218). ودفعت الثمن غالياً بالدم والمال. وحدث تضخم كبير في العملة الورقية. ونشبت ثورات أهمها في البيرو وجرانادا الجديدة (ص 219).

لا يمكن فهم هذه الثورات إلا إذا وضعناها في سياق الاقتصاد العالمي؛ أولاً، التراجع الاقتصادي الذي بدأ في 1763 أدى إلى ثورة أميركا الشمالية في 1776؛ ثانياً، وإصلاحات شارل III التي حدثت على دفعات، وكانت الدفعة الثانية في 1778؛ ثالثاً، تراجع الأسعار الزراعية إلى أدنى المستويات في 1779

- 1780. ولم تكن مقاومة الهنود بدائية، بل جاءت حصيلة دخولهم في الاقتصاد العالمي الرأسمالي. وكانت بيرو مضرب مثل في فساد الدولة (ص 220).

تشير الدراسات الإحصائية إلى علاقة دقيقة في مناطق معينة بين حدة الثورة وتدني المداخل الصافية بعد اقتطاع الربح. وهناك شبه بثورة بوغاتشيف في 1772 - 1775. وقد سعت ثورة توباك أمارو في البيرو لنيل تأييد الكريول؛ لكن استكبار هؤلاء لم يكن مجرد مسألة اجتماعية إذ كان لدى هؤلاء موقف حيال الهنود والزنوج والمستيزو والمولاتو.

والمسألة الديمغرافية واضحة المعالم. في 1780 كان 60٪ من سكان البيرو هنوداً، 12٪ إسبان، والبقية من السود والأقليات الأخرى... وكان العدو المباشر للهنود هم هؤلاء الذين يسيطرون على الحياة الاقتصادية والاجتماعية... وقد رفع ثوار توباك أمارو شعار تحرير العبيد وأفكاراً «مشبوهة»، حول حقوق الملكية. وقد تم قمع الثورة عن طريق التنازلات والعنف العسكري. وكان عنف الثورة قد أدى إلى فك التلاحم بين البيض وغير البيض. بعدها صار الكريول يقودون الثورات ونشأت علاقة عكسية بين الالتزام بالانفصال والاستقلال ونسبة المشاركين من الهنود والسود. ففي حروب الاستقلال، كان الهنود يتعرضون للنهب من جميع الجيوش. ونشبت حركة كوميونيروس في 1781 في غرانادا الجديدة بسبب فرض ضرائب عالية وبسبب الخلاف الدستوري حول من يحق له فرض الضرائب.

وبينما كانت الثورة في بيرو بيد الهنود، كانت في غرانادا الجديدة بيد الكريول (من الملاكين الكبار نسبياً). وكان تخفيض الضرائب وضمنان نسبة أكبر في الوظائف الرسمية لغير شبه الجزيريين تسوية عارضها الهنود في صفوف الثورة ورأوها خيانة... فسحقهم حلفاؤهم. إن التحالف بين النخبة الغاضبة على إسبانيا وبين المعدمين غير ممكن لاختلاف الخلفية. لكن الكريول تعلموا من دروس ثورة توباك أمارو وتسلموا القيادة ليحتفظوا لأنفسهم بالخيارات. بوليفار خرج من (ص 223) غرانادا الجديدة فكان له دعم مختلط

في بيرو (في عشرينات القرن التاسع عشر). إن خلفية الاندفاع نحو الاستقلال ستكون نقمة الكريول ضد الإسبان من شبه الجزيرة وخوف الطرفين من غير البيض (ص 224). إن الكريول أشخاص أتى أسلافهم من إسبانيا (ص 225). وكانت محاولة إعادة بسط سيطرة الدولة المركزية (وهذا أمر ضروري إذ كانت إسبانيا تريد صد الاندفاع البريطانية الاقتصادية في أميركا الإسبانية) ضربة يائسة. فقد أدت محاولة الإمساك بزمام الكنيسة إلى طرد اليسوعيين وشحن ألف منهم إلى إسبانيا؛ لكن هؤلاء كانوا زهرة شباب الكريول. هكذا بدا واضحاً بعد 1763 بعشرين سنة أن أميركا جميعها تسير على طريق الاستقلال لإنشاء دول مستقلة على يد المستوطنين (ص 226) وكان الخاسرون الرئيسيون هم الدولتان الإيبيريتان والسكان غير البيض في الأمريكتين.

في 1781 هزمت قوات الولايات المتحدة البريطانيين في يورك تاون. لكن معاهدة فرساي لم توقع إلا في 1783؛ فقد كانت بريطانيا تحارب فرنسا وإسبانيا وهولندا، وكان نجاح البريطانيين ضد الأعداء الأوروبيين أهم من هزيمتهم في يورك تاون. وفي عام 1783 كانت بريطانيا مستمرة في السيطرة على البحار. ولم تكن معاهدة 1783 سلاماً بل هدنة في حرب سوف تشهد معاهدة إيدن والثورة الفرنسية وحروب الثورة والتوسع النابليوني والحصار القاري. وشكلت هذه الأحداث ثلاث محطات بالنسبة للمستوطنين، هي: ثورة هايتي ثم غزو فرنسا النابليونية لإسبانيا ثم انهيار فرنسا في 1815 (ص 227).

بالطبع انقطعت العلاقات التجارية بين بريطانيا ومستعمرات أميركا الشمالية في حرب الاستقلال... واتخذ المؤتمر القاري موقفاً متشدداً إلى جانب حرية التجارة. وجرى التعويض عن انقطاع المصنوعات البريطانية بتشجيع الصناعة المحلية وزيادة الاستيراد من فرنسا وإسبانيا والنذرلاند... وجرى الدفع بواسطة الصادرات والمعونات.

بشكل عام لم تؤد حرب الاستقلال إلى «نتائج ثورية» في الاقتصاد

خاصة في القطاع الصناعي (ص 228). ثم عادت تجارة الولايات المتحدة بعد الاستقلال إلى أحضان بريطانيا ولم يستطع الفرنسيون ولا غيرهم شق طريقهم في الولايات المتحدة. فقد كانت تجارة بريطانيا حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. لقد أضعاف البريطانيون الامبراطورية لكنهم ربحوا من خسارتهم ولم تشارك أي من جزر الكاريبي في الثورة لأن 7/8 من سكانها كانوا من الزنوج. وكان اعتمادها على تصدير السكر إلى بريطانيا واستيراد الغذاء منها. واستبعدت، بعد 1781 سفن الولايات المتحدة من جزر الهند الغربية ومن مستعمرات إسبانيا (على يد البريطانيين) (ص 229).

إذا كان مستقبل التجارة الخارجية بالنسبة لدولة المستوطنين الجديدة يبدو على غير ما يرام فإنها اتجهت إلى الاعتماد، في التنمية الاقتصادية، على التوسع برأ باتجاه الغرب. عارض الفرنسيون في فرساي ضم كندا إلى الولايات المتحدة، كذلك عارضته بريطانيا. فكان ضم كندا إليها مسألة غير واردة. وانحصرت الإشكالية الحقيقية بالسماح للولايات المتحدة بالتوسع غرباً (ص 230).

وكانت مشكلة الدولة الجديدة تدور حول قضيتين أولاهما تتعلق بمطالبات الولايات الثلاث عشرة ضد بعضها البعض. والثانية بتسوية المطالبات لبعض الولايات البحرية عبر الحدود (سنة منها هي ماساشوستس وفرجينيا وجورجيا وكارولينا الجنوبية وكونيتيكت طالبت بحدود من الشاطئ الأطلسي إلى المحيط الهادئ حسب الترخيص الخاص بها) (ص 231). وفي تسوية 1787، تخلت ولايات «الشاطئ إلى الشاطئ» عن مطالباتها لدولة الولايات المتحدة الفيدرالية، مما أفسح المجال لبيع الأراضي (لتخفيض دين الدولة) على أن تكون كل قطعة 640 أكر على الأقل (لإرضاء مضاربي العقارات بأسلوب ديمقراطي).

سمحت التسوية بولادة ولايات جديدة في المنطقة مما حرر السكان عبر الحدود من سيطرة «أمبريالية جديدة». في خضم الصراع بين الحكومة المركزية والولايات الشرقية، حاولت بريطانيا خلق حاجز محايد يتكون من

دولة هندية داخل الولايات المتحدة. وكان سكان عبر الحدود يطمعون للسيطرة على هذه الأراضي في الوقت نفسه (ص 232). وتشكلت حكومة فيدرالية في 1789 بينما كانت بريطانيا مشغولة بالثورة الفرنسية وما تبعها. وعقدت هذه معاهدتين متناقضتين، أولاهما مع الولايات المتحدة التي منحت حق الملاحة في المسيسيبي، والأخرى مع إسبانيا التي أعطيت حق الاحتفاظ بفلوريدا، التي كانت تشمل ميناء ناشيز على المسيسيبي، وتصل حدودها الشمالية إلى خط العرض 32/26. لم تميز إسبانيا في البداية بين الإنجليز والأميركيين. لكنها سرعان ما اضطرت إلى منع أميركيي الولايات المتحدة من التجارة مع هنودها في الوقت الذي سمحت للإنجليز بذلك. وكانت الدولة الجديدة ترفع شعار الجمهورية: تجارة حرة، رجال أحرار، مساواة. ولم تطبق مبادئ التجارة الحرة على الهنود؛ فهؤلاء بقوا خارج النظام. واستمر هذا الأمر دستورياً في الولايات المتحدة حتى عام 1924. أراد المستوطنون إزاحة الهنود من الأرض لا ضمهم كقوة عاملة في نشاطاتهم الاقتصادية. ولم يكن السود، الذين كان معظمهم عبيداً خارج النظام، بل كانوا مدمجين فيه، وكانوا يشكلون جزءاً مركزياً من العملية الإنتاجية (ص 234).

في 1774 كان سكان الولايات الـ 13 (باستثناء الهنود) 2,3 مليون نسمة بينهم 20٪ عبيد سود، 1٪ سود أحرار. في القرن الثامن عشر شهد زيادة متواصلة في استيراد العبيد إلى الأمريكتين. ومن أسباب ذلك تراجع العمل الإلزامي ثم إلغاؤه. وكان معظم المرتبطين بعقود عمل بريطانيين في القرن السابع عشر، وصار معظمهم في القرن الثامن عشر ألماناً وسويسريين وسكوتلنديين وإيرلنديين. والسبب الحقيقي في ازدياد استيراد العبيد على حساب العمل الإلزامي هو أن المرونة في نظام استيراد العبيد كانت تؤدي إلى انخفاض كلفتهم.

لم تفلح محاولة جيفرسون في تضمين الدستور إدانة لملك بريطانيا، جورج III، الذي عارض منع تجارة العبيد، وقد كان العبيد منتشرين في ولايات الجنوب والشمال. واضطرت الولايات المتحدة والبريطانيون إلى

استخدامهم في الحرب (ص 235).

كان الهاجس وراء التسوية عام 1787 هو منع تجارة العبيد في الإقليم الشمالي الغربي؛ مما دفع نظام العبيد جنوباً. وكانت فلسفة الحقوق التي لا يمكن انتزاعها inalienable rights لم تشمل السود بعد (ص 236).

كان الولاء لبريطانيا loyalism متعدد الخلفيات والأهداف (ص 237). وقد أدى توسع الرق إلى منع نمو طبقة معدمة كما أدى إلى تكبير حجم الفرص الاقتصادية والاجتماعية للبيض. لكن الاستقطاب نما بعد الاستقلال.

مع حرمان التجار من تجارة جزر الهند الغربية ارتدوا إلى جميع الديون في الداخل، وإلى تشريع مجحف وثورة في 1786. وفي جو الالتباس صيغ الدستور في 1787. وقد غاب الكثير من القادة الشعبيين الذين كانوا في مؤتمر 1776 عن المؤتمر الدستوري في 1787 (ص 238)؛ مما عرقل الموافقة على الدستور حتى 1791، وقاد إلى إدخال تعديلات عشرة. وكانت معاهدة 1783 ملتبسة بالنسبة إلى أميركا الإسبانية كما بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فقد ازدادت صادرات أميركا الإسبانية لفترة «ذهبية» قصيرة، حتى الحصار البحري البريطاني في 1796 (ص 239)؛ رغم ذلك كانت ثمانينات القرن الثامن عشر هادئة، ثم اندلعت الثورة الفرنسية وكان أثرها الأكثر إثارة، في هايتي حيث أدت الصدمة الأولى إلى أن تضع موضع التساؤل أفكار تفوق البيض... وكانت سان دومينغو جوهرة التاج الفرنسي بسبب تصدير السكر. وكان بحث مسألة تمثيل سان دومينغو قد بدأ في الجمعية العامة التي عقدها الملك في 1787، وريح أنصار الفكرة (ص 240).

رُفِضَ لقب المستعمرة في 1790 لأن ذلك يضع «الغزاة» المستوطنين تحت نير الاستبداد. وكان هؤلاء يسعون لإخضاع السكان الملونين. وكانت الثورة الفرنسية تهدف إلى إلغاء الامتيازات القانونية بينما المستوطنون البيض ادعوا الاستقلال الذاتي زاعمين أن لا وجود لرجال أحرار غيرهم وأن لا حقوق للعبيد. وقد حاول أحد الخلاسيين ممارسة حقه (آتياً من فرنسا) لكنه اعتقل

وعذب وأعدم. فأصدرت الثورة الفرنسية مرسوماً آخر، أقل التباساً، عارضه المستوطنون الفرنسيون الذين كانوا ضد الخلاسيين وكانت هذه أول حرب عرقية ولم تكن تحالفاً طبقياً. وكانت حرباً لم يرغبها المستوطنون ولا الثورة الفرنسية ولا الخلاسيون، بل فرضها العبيد السود. وكانت أنجح ثورة للعبيد في تاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي: حرب أهلية ذات ثلاث جهات: حرب بيض، ثورة خلاسيين، وثورة زنوج. وكان لدى فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة خوف من هذه الثورة (ص 242).

وعندما اندلعت في 1793 اتصل المستوطنون البيض ببريطانيا. واحتل البريطانيون سان دومينغو، وكان للاحتلال رد فعل عكسي؛ فقد تنافست بريطانيا وإسبانيا وفرنسا على كسب ودّ الزنوج مما أطال عمر ثورتهم.

وخافت الولايات المتحدة من امتداد فيروس الحرية إلى أراضيها التي يكثر فيها العبيد الزنوج، وبقيت تمونّ دومينغو بالغذاء دون علاقات سياسية (ص 242). وكان الإسبان يسيطرون على جزء من الجزيرة، لكن اعتمادهم لم يكن على السكر، بل على اقتصاد الكفاف. ولم يكن تدخل الإسبان نجاحاً. وحالما توقف الأوروبيون مؤقتاً عن القتال فيما بينهم ارتدوا ضد الزنوج. واعتقلوا زعيمهم توسان في 1802؛ وتعاونوا كلهم مع فرنسا لإعادة الاستعمار. وبقيت الجزيرة جمهورية ومنقسمة لوقت ما (ص 234).

أخرت ثورة سان دومينغو استقلال أميركا الإسبانية، رغم صداقة بوليفار مع إحدى دولتيها. وأدت إلى مزيد من الحذر لدى المستوطنين والدول الأوروبية.

أما إيرلندا فكان وضعها أسوأ من أميركا الشمالية وأشبه بوضع بيرو وكان سكانها من الفلاحين الكاثوليك الذين يخضون لمستوطنين بريطانيين وبروتستانت. وأدى الغياب الكلي لحقوق الكاثوليك إلى جعل المستوطنين البروتستانت يشعرون بالغيرة من سياسة بريطانيا التجارية. وكانوا محرومين حتى من الشحن البحري. وكانت إيرلندا ممنوعة من أن تصير محطة توزيع

لأميركا الشمالية (ص 244).

نمت بعد 1763 قومية انكلو إيرلندية كما في أميركا الشمالية. وحاولت بريطانيا فرض سيطرة مباشرة على إيرلندا. وكان هناك إيرلنديون بروتستانت مع ثورة أميركا الشمالية، في حين وقف الكاثوليك مع بريطانيا. وجرت محاولة تحميل الإيرلنديين المشاركة في أعباء الحرب. وكان هناك خوف من ثورة اجتماعية داخلية بتأثير من الثورة الفرنسية. وقد طالب الكاثوليك بالتححر. وشارك الفلاحون في جمعية أورانج في 1795 ضد أسياذ الأرض البروتستانت؛ وحازوا على مساعدة الثورة الفرنسية وتحالفوا مع البريستيريين كما في 1688م. وشنوا حملة مشتركة على إيرلندا في 1797 (ص 245)؛ وفشلت الحملة بسبب الإدارة السيئة. وكان لذلك أثر هام على الاقتصاد العالمي. إذ أن فرنسا لم تخسر الحرب في موسكو بل قبل ذلك في إيرلندا في 1797. ثم قرر نابليون حملة ثانية في 1798، ووجه اهتمامه إلى مصر.

وألغى البريطانيون إصلاحات 1792 وأعلنوا الاتحاد في عام 1800؛ وفشل المستوطنون البروتستانت في نيل أي استقلال ذاتي. وهكذا شهدت تسعينات القرن الثامن عشر هزيمتين كبيرتين للمستوطنين البيض في سان دومينغو وفي إيرلندا.

بعد ثورتي توباك أمارو وكومنيروس صارت دعوة الاستقلال على طريقة أميركا الشمالية محفوفة بالمخاطر. وذلك حتى غزو نابليون لإسبانيا في 1808 (ص 246).

كانت فترة 1793 - 1807 مرحلة ازدهار بالنسبة للولايات المتحدة التي اتخذت موقف الحياد بين فرنسا وبريطانيا، وكان ذلك قراراً استراتيجياً بالميل لصالح المستعمر السابق في 1794. وكانت لدى الولايات المتحدة أسباب اقتصادية وراء موقفها، إذ كانت تجني مدخولاً كبيراً من التجارة الخارجية التي كانت منفذاً لمزارعي القطن في الجنوب الذين تكاثروا بعد اختراع آلة حلج القطن في 1793 (ص 247). وقد كان الجنوب يحتاج إلى محصول تصدير

جديد بعد تراجع سوق النيلة والأرز في الحروب الثورية.

حظرت بريطانيا في 1807 التجارة مع أعدائها؛ وسنت الولايات المتحدة في 1808 قانوناً يقاطع فرنسا وبريطانيا. ثم حصل تجديد التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل نزع الاستعمار من الأمريكتين (ص 248). وعندما شنت بريطانيا حملة غير مقررة رسمياً على بينوس آيريس، بقي المستوطنون على ولائهم لإسبانيا (ص 249). وفي أثناء غزو نابليون لشبه جزيرة إيبيريا في 1808، حدثت فوضى في رأس السلطة في إسبانيا بغياب سلطة شرعية للامبراطورية. فصار الكريول يمارسون الحكم الذاتي واقعياً، باسم الولاء لإسبانيا. وتم فتح الموانئ للتجارة الحرة، ونشبت الثورة في أميركا الوسطى الجنوبية، وكانت ثورة المكسيك أكثرها راديكالية من الناحية الاجتماعية. وكان الشوار هنوداً بقيادة رجال دين. فتحالف الكريول وإسبانيا ضدهم. وفي المرحلة الثانية للثورة كان المستيزو أكثر من الهنود... وفشلت الثورة عندما أعلن الكريول الاستقلال في 1813 (ص 250).

إن العناصر الثلاثة التي مهدت للمرحلة الأخيرة لاستقلال مستوطنات إسبانيا في أميركا هي:

- (1) حرب 1812 بين الولايات المتحدة وبريطانيا.
- (2) استعادة فرديناند السابع لعرش إسبانيا في 1813.
- (3) مؤتمر فيينا في 1815.

وكانت حرب 1812 هي المرحلة الأخيرة في نزع الاستعمار في أميركا الشمالية. فقد كانت بريطانيا تريد الولايات المتحدة شريكاً صغيراً لا منافساً. ولم تفلح الولايات المتحدة كثيراً في الحرب. فجاءت تسوية غنت لتؤدي إلى اعتراف بريطانيا بالولايات المتحدة وإلى نتائج أخرى هامة. وأدت عودة فرديناند السابع لعرش إسبانيا إلى إلغاء الدستور الليبرالي المعلن في 1812، ثم إلى قمع ثورات أميركا الإسبانية خلال عام واحد (ص 252).

لكن النجاح كان قصير الأمد، إذ إنه بعد تسوية غنت لم تعد بريطانيا والولايات المتحدة تخافان بعضهما وعادتا إلى سياسة دعم الاستقلالات. وقد أعاد مؤتمر فيينا السلم إلى أوروبا وأضعف ادعاءات إسبانيا في أميركا. وكانت الدول الأوروبية تعتبر إجراءات إسبانيا غير مجدية، كما كانت تفضل إعطاء التنازلات منعاً لتفاقم الثورات التي فتحت الطريق أمام المستوطنين لتحقيق الاستقلالات (ص 252).

إن أشكال الصراع تختلف بين بلد وآخر بسبب اختلاف موازين القوى الداخلية بين الكريول، والمولاتو، والمستيزو، والهنود، والعبيد، والزنج. ولقد هرع الكريول إلى الاستقلال لا ضد إسبانيا بل منعاً من أن يقودها الآخرون. ويبدو الأمر واضحاً لا في ثورتي بيرو والمكسيك، اللتين قادهما محافظون، بل في ثورتي لابلاتا وفنزويلا الطليعيتين (ص 253). وقد فشل حلم بوليفار في التوحيد كما حصل في الولايات المتحدة بسبب التفرق الجغرافي.

إن قصة البرازيل تشبه أميركا الإسبانية في التوافق بين نزع الاستعمار والتغلغل الاقتصادي البريطاني (ص 254). وفي البرازيل أيضاً أدت أفعال نابليون في أوروبا إلى تطورات قادت إلى الاستقلال. فقد هرب الملك دون جواو إلى البرازيل، ثم رفع البرازيل إلى مستوى البرتغال كمملكة موازية، وسكن البرازيل وجعل الحكم في البرتغال لمجلس أوصياء وجعل من مارشال إنجليزي رئيساً لمجلس الوصاية، وحدثت ثورة ليبرالية في 1820 - 1821 بقيادة نخبة الكريول، لكن الطبقات الشعبية لم تنل شيئاً، ثم عاد دون جواو إلى البرتغال؛ وأصبح دون بيدرو Don Pedro امبراطور البرازيل ببركة بريطانية.

هكذا خلق المستوطنون البيض ببطء وعلى مدى خمسين عاماً دولاً في نصف الكرة الغربي أصبحت أعضاء في نظام الدول. وجميعها خضعت اقتصادياً وسياسياً، بطريقة أو بأخرى، لسيطرة القوة المهيمنة الجديدة، بريطانيا رغم أن الولايات المتحدة استطاعت أن تلعب دوراً مساعداً، وستصبح في

المستقبل منافسة لبريطانيا.

وكان الاستثناء الوحيد هو هايتي التي عوقبت وألغي دور كل من فرنسا وإسبانيا والبرتغال؛ كذلك دور الزنوج والهنود. وفشل حلم البعض بإنشاء جمهورية ذات نموذج أوروبي مع نظريات دستورية أوروبية ومزاعم بالانتماء إلى تاريخ الأزتيك كأصل للوطن. وخلت القومية الجديدة من أي محتوى اجتماعي (ص 255).

لم تمثل أي من الثورات الكبرى لأواخر القرن الثامن عشر - الثورة المسماة صناعية، الثورة الفرنسية، استقلال المستوطنين في الأمريكتين - أي تحد أساسي للاقتصاد العالمي الرأسمالي. بل مثلت تمادياً في الاندماج والتخندق. فقد جرى قمع الشعبية وتقييد إمكانياتها بالتحويلات السياسية. وفي القرن التاسع عشر سوف تقوم هذه القوى بإمعان النظر في أسباب فشلها وسوف تنشئ استراتيجية جديدة للصراع الذي سيكون أكثر تنظيماً ووعياً (ص 256).